



عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

مسيرة تركيا والإتحاد الأوروبي، فرص العضوية ومستقبل العلاقة
(1952-2015)

غادة ريان ابراهيم جماعين

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1436هـ/2015م

مسيرة تركيا والإتحاد الأوروبي، فرص العضوية ومستقبل العلاقة
(1952-2015)

غادة ريان إبراهيم جماعين

بكالوريوس إدارة أعمال / جامعة بيرزيت

إشراف الأستاذ الدكتور: سامي مسلم

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات
الأوروبية- برنامج الدراسات الإقليمية من معهد الدراسات الإقليمية/ جامعة
القدس

القدس - فلسطين

1436هـ - 2015م

الإهداء

أهدي هذه الرسالة الى من كانا عوناً لي في حياتي و دراستي أمي وأبي.

والى إخوتي وأصدقائي، والى كل من ساعدني في إتمام هذه الرسالة

إقرار:

أقر أنا معد الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، بإستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:

الاسم: غادة ريان إبراهيم جماعين

التاريخ: 2015/7/11.

الشكر

أود أن اعبر عن خالص شكري، وعظيم أمنيّاتي للأستاذ الدكتور سامي مسلم، الذي أشرف على هذا العمل لما قدمه لي من جهود المساعدة، والتوجيه، والدعم خلال فترة تنفيذ هذه الدراسة. كما أشكر الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة، على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة.

الملخص:

تعتبر مسألة إنضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي، من أهم القضايا التي تثير جدلاً واسعاً داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه. خاصة بعد أن تم فتح باب المفاوضات أمام انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي في الثالث من تشرين الأول عام 2005. وعلى إثر ذلك، قامت تركيا بعدة إصلاحات داخلية، منها: سياسية، واقتصادية، واجتماعية، إلا أنها واجهت العديد من المعوقات في مفاوضات إنضمامها الى الاتحاد الأوروبي، منها: المشكلة القبرصية، والمشكلة الأرمنية، والمشكلة الكردية، فضلاً عن مشاكل لها علاقة بالديمقراطية. لذا حاولت تركيا التغلب على هذه العقبات بالإصلاحات التي تتناسب وسياسة الاتحاد الأوروبي.

الهدف من هذه الدراسة، هو إلقاء الضوء على تطور العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي، ودراسة العقبات والتحديات المختلفة، التي واجهت تركيا في محاولاتها للإنضمام، ودراسة قدرة تركيا على تذليل هذه العقبات عبر إنجاز الإصلاحات في مختلف المجالات. يحاول الباحث من خلالها، إستشراف مستقبل العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي.

تبين من خلال هذه الدراسة، أن مسأله إنضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي يتوقف على مدى انجازها لكافة الشروط الواجبة عليها من اجل هذا الانضمام، واتضح أيضاً من خلالها أن هناك العديد من المعوقات التي قد تكون عقبة لا يمكن إزالتها في المستقبل القريب، كتلك المتمثلة في الموقع الجغرافي لتركيا وخطورته على أوروبا، خصوصاً في ظل الأوضاع الراهنة وقضايا الجوار التركي المعقدة. وهناك أيضاً المشكلة الارمنية المتمثلة في رفض تركيا الاعتراف بمجازر الدولة العثمانية ضد الأرمن في عام 1915. والمشكلة القبرصية وغيرها من المشاكل المتعلقة في نقص الديمقراطية في تركيا.

بين الباحث من خلال دراسته أن هناك عدة سيناريوهات مستقبلية للعلاقات التركية الأوروبية، مثل رفض الاتحاد الأوروبي إنضمام تركيا إليه، أو قبولها كعضو مثل باقي أعضائه. وقد تبين أن هذه التوقعات غير محتملة في المستقبل القريب. أما التوقعات المرجحة لمستقبل العلاقات التركية الأوروبية، فكانت متمثلة في إعطاء تركيا منصب فخري أو شراكة مميزة مع الاتحاد الأوروبي دون أعطائها العضوية الكاملة، وذلك حفاظاً على مصالح الاتحاد الأوروبي مع تركيا. أما التوقعات المرجحة بالنسبة لتركيا، فتتمثل في لعب تركيا دور الوسيط بحيث تحافظ تركيا على علاقاتها مع أوروبا وتستمر في محاولاتها للإنضمام الى الاتحاد الأوروبي، يأتي ذلك متزامناً مع بناء تحالفات دولية وإقليمية أخرى تقوم على المصالح.

اتبع الباحث في أثناء هذه الدراسة، المنهج الوصفي التحليلي، عبر تحليل بيانات الإتحاد الأوروبي، والسياسات التركية. وسوف يتم استخدام المنهج الاستشرافي من أجل دراسة مستقبل إنضمام تركيا الى الإتحاد الأوروبي.

Turkey journey with the EU, the membership chance and the future of the relationship (1952-2015).

Prepared by: Ghada Rayan Jammain.

Supervisor: Dr.Sami Musallum.

Abstract:

The question of the accession of Turkey to the European Union is considered one of the issues, that provoke great debate in the European Union and outside the European Union, especially so, often after the opening of the accession of Turkey to the European Union on the third of October 2014.

Consequently Turkey took a number of domestic reforms on the political, economic and social levels. However it was confronted with many hindrances in its negotiation to the access to the European Union. Among these hindrances are the Cyprus problem, the Armenian problem, and the Kurdish problem. In addition to the problem it was confronted with that problem to the democracy issues. Turkey tried to overcome these difficulties and hindrances with a series of reforms that are proportionate with the policies of the European Union.

The aim of this study is to shed light on the development of the relationships between Turkey and the European Union. It also aims studying the various hindrances and challenges that Turkey confronted on its attempts to access to European Union. It also aims to study the capacity of Turkey to overcome these hindrances through accomplishing the reforms in various fields. The researcher attempts to discover the future of the relations between Turkey and the European Union.

One of the findings of this study shows that Turkey needs to fulfill all the requirements and prerequisites in order to join the European Union. Furthermore, there are many obstacles that are still existent, which are not to be solved in the near future, such as the geographical position of Turkey, and its threatening effect on Europe, especially considering the current complicated neighboring situation. Not to mention the Armenian issue, in which Turkey is still refusing to admit the massacres that have

been made to the Armenians through the Ottoman Empire on 1915. In addition to the Cyprus problem and other problems related to lack of democracy in Turkey.

Through this study, the researcher has been able to show many scenarios for the future relationship between Turkey and the European Union, such as refusing their request, or accepting Turkey to be part of the European Union as well, in which it is concluded that this is the weaker scenario. Some of the suggested representations were to grant Turkey an honorary position or a special partnership with the EU, without a full membership, as to be able to maintain a good relationship of mutual benefits with Turkey in particular and the Middle East in general. As for the predictions regarding Turkey, it is represented by Turkey being a mediator, as to keep the relationship with Europe in a try to join the EU, and building international and regional alliances based on mutual benefits at the same time.

The researcher applied in this study the analytical descriptive approach which analyzes the data of the European Union and the Turkish policies. The futuristic approach which also be applied in areas to studying the future of the accession of Turkey to the European Union.

المقدمة

أظهرت العديد من الدراسات التي تناولت تاريخ تركيا المعاصرة، أن هناك محاولات جادة من قبل الحكومات التركية لشدها نحو الغرب، وتعود جذور هذه السياسة الى ما بعد إنهيار الدولة العثمانية، بالتحديد في عهد الرئيس التركي مصطفى كمال أتاتورك (1923_1938)، الذي حاول التخلص من كل ما له علاقة بالماضي العثماني، وذلك بهدف الإلتحاق بالدول الغربية.¹

في ظروف الخصومة والعداء التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية بين الشرق والغرب، ونشوء ما يسمى الحرب الباردة. ظهرت قوتان عالميتان جديدتان هما الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي، وأصبح عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ثنائي القطبية بعد أن كان عالم متعدد الأقطاب. وهذا يعني أن العالم انقسم الى معسكرين أحدهما غربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والآخر شرقي بزعامة الإتحاد السوفيتي. تبين من خلال هذا الانقسام أن التحالف الكبير الذي قام بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا من جهة والإتحاد السوفيتي من جهة ثانية خلال الحرب العالمية الثانية، كان تحالفاً مؤقتاً ضد العدو المشترك المانيا. حيث انهار هذا التحالف بعد سقوط المانيا، ليحل محله صراع على النفوذ بين القوتين العظميين عرف بالحرب الباردة. كانت بداية هذه الحرب في عام 1945، واستمرت الى أن انهار الإتحاد السوفيتي سنة

1991.²

وتجدر الإشارة هنا أن العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي بدأت بأخذ منحى سلبي، بعد أن طالب ستالين ببعض الأراضي التابعة لتركيا، وأفصاحه عن رغبته بفرض رقابة الاتحاد السوفيتي

¹ لقمان عمر النعيمي، تركيا والاتحاد الاوروبي دراسة لمسيرة الانضمام، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007، ص7.

² <http://www.britannica.com/EBchecked/topic/125110/Cold-War> اخر اطلاع 2015-2-1.

على حركة المرور في المضائق البحرية التابعة لتركيا. بعد ذلك أصبح هناك توجه آخر لتركيا نحو الغرب، حيث يمكن اعتبار انضمام تركيا الى حلف شمال الأطلسي عام 1949 من بدايات هذا التوجه. فلعبت الجغرافية التركيّة دور الجناح الجنوبي في سياسة الناتو في مواجهة الإتحاد السوفيتي.³

عام 1949 تم إنشاء منظمة مجلس أوروبا، التي تعتبر من أقدم المنظمات التي تجمع بين الدول الديمقراطية في أوروبا. ثم أنشأت جماعة الفحم والصلب الأوروبية عام 1951 في باريس، والتي أنشأتها 6 دول أوروبية وهي فرنسا وإيطاليا وألمانيا الغربية وبلجيكا وهولندا ولكسمبورغ. ثم قام الأعضاء الستة الأوروبيون أنفسهم بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية المشتركة. وبعد مفاوضات مكثفة بين الدول الأعضاء تم الإتفاق على انشاء السوق الأوروبية المشتركة، ويعد التاريخ الفعلي لقيام السوق الأوروبية المشتركة في 25 مارس / آذار 1957م، إذ وقعت عليها الدول المشار إليها في معاهدة روما.⁴

تقدمت كل من تركيا واليونان بطلب الإنتساب إلى السوق الأوروبية المشتركة عام 1959. وقامت اليونان بتوقيع اتفاقية الشراكة في 1961، ولكن تركيا وقعتها عام 1963، لأن تركيا واجهت صعوبات كثيرة في إنتسابها للسوق الأوروبية المشتركة، لأنها كانت برأي دول الإتحاد الأوروبي تشكو دائما من عجز في ميزانها التجاري، وأيضا تأخرت لعدة أسباب سياسية وديمقراطية. تقدمت تركيا بأول طلب إنضمام إلى الجماعة الأوروبية عام 1987، لكن المفوضية الأوروبية ردت هذا الطلب في قرارها الصادر عام 1989، بحجة أن تركيا تعاني من مشاكل في الديمقراطية، كما

³ تركيا والغرب.. عقد التاريخ ومصالح الحاضر، موقع الجزيرة، 2006، <http://www.aljazeera.net/home/print/787157c4-0c60-402b-b997-1784ea612f0c/41eed578-5afb-4092-ba13-0c0c02021033> ، اخر اطلاع 2013-2-1.

⁴ لقمان عمر النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص9.

ظهر في تعاملها مع الأكراد وباقي الأقليات، فضلاً عن العديد من انتهاكات حقوق الانسان التي تحدث فيها.⁵

عام 1995 أصبحت تركيا طرفاً في "الاتحاد الجمركي"، وتعد هذه المرحلة من أهم مراحل تكامل تركيا مع الاتحاد الأوروبي، حيث ساهمت هذه المرحلة في تسهيل المفاوضات من أجل انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي، ودخلت هذه المرحلة حيز التنفيذ بتاريخ 1 كانون الثاني عام 1996. في عام 1999 قبل الاتحاد الأوروبي طلب تركيا للترشيح لعضويته، وما بين عام 2005 وعام 2006، إتخذ القرار بإجراء المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي وبين تركيا حول آلية الإنضمام.⁶

ما زال هناك غموض في مسألة انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي، بسبب وجود انقسام في الصف الأوروبي، فمنهم من يرى أن انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي سيشكل خطراً وعبئاً على الاتحاد، ومنهم من يرى أن وجود تركيا في الاتحاد الأوروبي سيكون عامل قوة بالنسبة الى الاتحاد لعدة اسباب سيتم ذكرها من خلال فصول الدراسة. كما أن توجهات تركيا أصبحت تأخذ منحى آخر، فلم تعد تركيا تصب كل اهتمامها في مسألة إنضمامها الى الاتحاد الأوروبي، حيث أصبح لها توجهات أخرى سيتم التطرق اليها من خلال هذه الدراسة.

⁵ حسين طلال مقلد، تركيا والاتحاد الأوروبي بين العضوية والشراكة، دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، 2010، ص 337.

⁶ ديفيد أوفيل، تركيا في أوروبا والتحديات والمستقبل، <http://rouyaturkiyyah.com> تركيا في أوروبا-السجل-التاريخي-والتحد-2 آخر اطلاع 2014-12-10.

الفصل الأول

الإطار النظري

1.1: عنوان الدراسة

مسيرة تركيا والإتحاد الأوروبي، فرص العضوية ومستقبل العلاقة

(1952-2015).

1.2: خلفية الدراسة

يكثر الحديث في الكثير من الدراسات ووسائل الاعلام المختلفة عن إمكانية إنضمام تركيا الى الإتحاد الاوروبي. وستقوم هذه الدراسة بإستعراض مسيرة تركيا الى الاتحاد الاوروبي في الفترة الواقعة ما بين (1952-2015) وإيضاح ما قامت به تركيا من إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، لتسهيل انضمامها الى الإتحاد الأوروبي. بعد ذلك سيتم ايضاح مستقبل العلاقة بين

تركيا والاتحاد الأوروبي، عن طريق تحليل ما قامت به تركيا من انجازات واصلاحات من أجل الانضمام الى الاتحاد الاوروبي، وما اذا كان ذلك يتناسب ومعايير الاتحاد الاوروبي.

1.3: مشكلة الدراسة

تركيا هي واحدة من الدول التي واجهت صعوبة كبيرة ولا تزال تواجه العديد من التحديات في الإنضمام الى الاتحاد الأوروبي، وذلك لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية ودينية. فهل يمكن إعتبار هذه الاسباب من المعوقات الرئيسية لدخول تركيا الى الاتحاد الاوروبي؟ وهل يمكن لتركيا أن تحجز مقعداً لها داخل الاتحاد الاوروبي اذا ما استطاعت التغلب على هذه المعوقات؟ كما أن مسألة إنضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي هي أكبر وأوسع من المصالح الأمنية والاقتصادية المتبادلة. وترتبط بالتعامل والتقابل بين نظرتين للعالم وهويتين مختلفتين. وتنقسم هاتان النظرتان ما بين دولة تركيا بغالبيتها المسلمة، والتي تختلف بشكل كبير عن باقي الدول التي تشكل الاتحاد الأوروبي بغالبيته المسيحية، حيث تنقسم الدول الأوروبية بين ثلاث مذاهب رئيسية، وهي المذهب البروتستنتي والمذهب الكاثوليكي والمذهب الارثوذكسي. وبناءً على ذلك تعتبر تركيا أول دولة مسلمة تدخل الاتحاد الأوروبي إذا ما تم قبول إنضمامها الى الاتحاد الأوروبي في المستقبل.

1.4: أسئلة الدراسة:

السؤال الرئيسي

هل تتجح تركيا في اجتياز اختبار الانضمام الى الاتحاد الاوروبي؟

الأسئلة الفرعية

أولاً: ما هي شروط الاتحاد الأوروبي لانضمام عضو جديد اليه؟

ثانياً: ما هي طبيعة العلاقة التي تربط تركيا بالاتحاد الأوروبي وإلى أي مدى قد تصل هذه العلاقة؟

ثالثاً: ما هي النتائج السياسية والإقتصادية على تركيا عند انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي؟

رابعاً: ما هي التحديات التي تواجهها تركيا في مسيرتها في الانضمام للاتحاد الأوروبي؟

خامساً: ما هي مبررات الرفض عند دول الاتحاد الأوروبي لمنع تركيا من الدخول فيه؟

1.5: مبررات الدراسة

رغبة الباحث في معرفة ما اذا كانت تركيا جاهزة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بشروطه، والنتائج المتوقعة من تركيا للعب دور أوروبي، ومعرفة مدى استفادتها من ذلك سياسياً واقتصادياً.

1.6: أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول واحدة من أهم القضايا التي أثارت ولا تزال تثير العديد من الإشكاليات على الساحة الأوروبية، وهذه القضية تتعلق بمسألة قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، حيث وجد الباحث خلال مراجعته للدراسات السابقة ندرة في الدراسات التي تناولت الأسباب التي حالت دون انضمام تركيا إلى النادي الأوروبي، وبخاصة تلك الأسباب المتعلقة بقصور السياسات التركية. تأتي هذه الدراسة لتعمل على توضيح الشروط الأساسية التي

وضعها الإتحاد الأوروبي لأي دولة من أجل الإنضمام اليه، وتستعرض هذه الدراسة الإصلاحات التي قامت بها تركيا لتتوافق مع هذه الشروط.

1.7 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

أولاً: متابعة مسيرة تركيا في الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، ومحاولة إستشراف الأفق والتوقعات المحتملة لتأثير إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي.

ثانياً: بحث وتحليل التحديات المختلفة، خاصة السياسية والإقتصادية التي واجهت تركيا في محاولاتها للإنضمام الى الإتحاد الأوروبي.

ثالثاً: إبراز أهمية إنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي لكلا الطرفين وخاصة من الناحيتين الاقتصادية والسياسية.

رابعاً: إبراز الإصلاحات التي قامت بها تركيا من أجل الدخول إلى الإتحاد الأوروبي.

خامساً: تهدف هذه الدراسة الى استشراف مستقبل العلاقة بين تركيا والإتحاد الأوروبي.

1.8: حدود الدراسة

الحدود الزمانية: تمتد الحدود الزمانية لهذه الدراسة من عام 1952، تاريخ انضمام تركيا لحف الناتو وتستمر إلى ما بعد عام 2005 العام الذي بدأت فيه المفاوضات لدخول تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، أي الى عام 2015.

1.9: مخطط الدراسة

تتضمن الدراسة الفصول والمباحث التالية:

الفصل الاول: الاطار النظري (خلفية الدراسة)

الفصل الثاني: الخطوات اللازمة من أجل إنضمام عضو جديد للإتحاد الأوروبي.

الفصل الثالث: الإصلاحات السياسية والإقتصادية التي قامت بها تركيا من أجل الإنضمام الى الإتحاد الأوروبي.

الفصل الرابع: المعوقات والتحديات التي واجهت تركيا في مسيرتها للإنضمام الى الإتحاد الأوروبي.

الفصل الخامس: موقف دول الإتحاد الأوروبي من إنضمام تركيا اليه، والمخاطر المترتبة على الإتحاد الأوروبي في حال رفض هذا الإنضمام.

الفصل السادس: سيتضمن هذا الفصل نتائج الدراسة والمصادر.

1.10: الدراسات السابقة

اعتمدت الدراسة على دراسات سابقة للموضوع، حيث أن هذه الدراسات لم تتطرق الى تحليل عنوان هذه الدراسة، ويمكن حصر هذه الدراسات عن مواضيعها فمناها:

أولاً: لقمان عمر النعيمي: تركيا والإتحاد الأوروبي دراسة لمسيرة الإنضمام، أبو ظبي، (مركز

الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2007).

كان السؤال الرئيس لهذه الدراسة يتمحور حول العوامل والمتغيرات التي ساهمت في تطور العلاقات الثنائية بين تركيا والإتحاد الأوروبي. وقد أجاب الباحث عن هذا التساؤل من خلال دراسة مسيرة تركيا وعلاقاتها مع الإتحاد الأوروبي في الفترة الواقعة ما بين عام 1963 إلى عام 2006، وعمل على دراسة كافة العوامل التي ساهمت في تطور العلاقات الأوروبية التركية إلى أن وصلت إلى فتح باب مفاوضات العضوية في عام 2005 .

ثانيا: مالك مفتي، **الجرأة والحذر في سياسة تركية الخارجية**، دراسات عالمية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، الطبعة الأولى، 1999.

تناولت هذه الدراسة أسئلة رئيسية تتمحور حول طبيعة السياسة الخارجية التركية، وقد أجاب الباحث عن هذا التساؤل عن طريق دراسة دور الإرث التاريخي والديني والعرقى لتقرير التوجه في السياسات التركية الخارجية، كما عمل الباحث على إيضاح العوامل الداخلية التي تعمل تركيا من خلالها. وإلقاء الضوء على السياسة التي يتبناها الأتراك لمواجهة التهديدات الخارجية لبلادهم.

ثالثا: هاينتس كرامر، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**، ترجمة فاضل جتكر، ط1 (الرياض: مكتبة العبيكان، 2001).

يتناول هذا الكتاب العديد من التساؤلات حول العلاقات التركية الخارجية، والعوامل التي منعها من استغلال فرصتها على صعيد السياسة الخارجية بشكل كلي، ومن هذه العوامل التي تم ذكرها من خلال هذه الدراسة: العلاقات التركية الكردية المتمثلة في صراع دائم بين الطرفين. بالإضافة إلى الصعود الإسلامي في الدولة التركية بخاصة على الصعيد السياسي. اضافة الى مشاكل أخرى متعلقة في الديمقراطية وحقوق الإنسان. كما أثارت هذه الدراسة العديد من التساؤلات حول

محاولة تركيا إتباع سياسة جديدة على الصعيدين الأمني والخارجي، فعملت على إيضاح الجهود العديدة التي تقوم تركيا ببذلها حتى تصبح قوة إقليمية في شبه جزيرة البلقان.

رابعاً: محمد، مصطفى كمال وفؤاد نهر، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية - الأوروبية، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

أجابت هذه الدراسة عن تساؤلات حول كيفية صنع القرار السياسي الأوروبي، من خلال دراسة الإتحاد الأوروبي وغايته ومؤسساته وصلاحيته كل منها على حدى. كما وألقت الضوء على السياسات الخارجية والأمنية المشتركة لأوروبا لمواجهة أهم القضايا الدولية.

خامساً: عيسى حامد، القضية الكردية في تركيا، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2002.

طرح هذا الكتاب تساؤلات حول مدى تأثير القضية الكردية على مسألة انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، بوصفها من أهم القضايا التي شكلت عائقاً أمام تركيا في مسيرة إنضمامها الى الاتحاد الاوروبي. وقد عمل الباحث من خلال هذه الدراسة على تناول كافة السياسات التي تتبعها تركيا مع الأكراد، بالإضافة إلى دراسة الأحزاب الكردية التي جاءت نتيجة لهذه السياسات.

سادساً: هيثم الكيلاني، تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية التركية، دراسات استراتيجية، العدد6، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1996.

عملت هذه الدراسة على إيضاح العوامل المؤسسة للعلاقات التركية العربية، وألقت الضوء على القضايا المشتركة بين الأتراك والعرب، إضافةً إلى إيضاح تطلعاتهم المشتركة. لكن التساؤل الرئيس الذي تم طرحه من خلال هذه الدراسة، تمحور حول طبيعة العلاقة بين تركيا والعرب

خصوصاً بعد وصول حزب الرفاه إلى سدة الحكم بتوجهاته الإسلامية. كما أشارت هذه الدراسة إلى أن هناك دور لإسرائيل في إفساد العلاقات بين تركيا والعرب.

سابعاً: محمد نور الدين، **تركيا الصيغة والدور**، رياض الريس للكتب والنشر، لبنان، 2008.

أجابت هذه الدراسة عن التساؤلات المتعلقة بالصراع الداخلي التركي، وقد تبين من خلالها أن الصراع لا يزال مستمراً بين العلمانية والنزاعات الدينية التي يمكن اعتبارها متأصلة لدى الأتراك. يتطرق الباحث من خلال دراسته إلى مسألة الأقليات في تركيا مثل الأكراد والأرمن والعلويين وغيرهم. وقد تناول الباحث في الجزء الأخير من دراسته علاقات تركيا الخارجية، خصوصاً علاقاتها مع الولايات المتحدة بالإضافة إلى إلقاء الضوء على سياستها الإقليمية وعلاقاتها مع الشرق الأوسط.

ثامناً: عقيل سعيد محفوظ، **السياسة الخارجية التركية الاستمرارية-التغيير**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الأولى، 2012.

عمدت هذه الدراسة إلى دور تركيا في منطقة الشرق الأوسط، خصوصاً بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا. وقد قام الباحث من خلالها بدراسة السياسات الخارجية لتركيا في تلك الفترة، وإيضاح الخطوات التي قام بها حزب العدالة والتنمية لموضعة السياسات الخارجية التركية والعمل على ترتيبها وليس إلغائها أو تغييرها. وقامت هذه الدراسة بإيضاح الهدف من وراء هذه السياسة التي تركز على الأمن القومي الداخلي والخارجي. كما وتبحث هذه الدراسة في العلاقات التركية الأوروبية والعلاقات التركية الأمريكية، وعلاقات تركيا في كل من آسيا والشرق الأوسط.

تاسعاً: سمير سبيتان، تركيا في عهد رجب طيب أردوغان، الجندرية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012.

تضمن هذا الكتاب تاريخ الدولة العثمانية. وتطرق إلى حياة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، ونشاطه السياسي وحزبه العدالة والتنمية الذي عمل على تأسيسه في عام 2001، كما بين هذا الكتاب سياسة الحكومة التركية في عهد رجب طيب أردوغان، التي تعتمد على إتجاهين أساسيين فمن جهة تسعى تركيا للانضمام إلى عضوية الإتحاد الأوروبي، ومن جهة أخرى تعمل جاهدة على تعزيز علاقاتها الإقليمية والدولية الأخرى.

عاشراً: صبرية أحمد لافي، الأكراد في تركيا، الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الأسبوية والإفريقية، بغداد، 1985.

ركزت هذه الدراسة على الأكراد بصفتهم أقلية عرقية في تركيا، وتناولت الحركات الكردية والأحزاب الكردية، كحزب العمال الكردستاني، ثم أظهرت هذه الدراسة كيفية التعامل مع هذه الأقلية، كونها تعتبر من أهم العراقل التي واجهت تركيا في مسألة إنضمامها إلى الإتحاد الأوروبي.

الحادي عشر: Richard M Streers, Luciara Nardon, managing in the global economy, 2009.

تناولت هذه الدراسة العديد من الموضوعات المتعلقة بالادارة وتنظيم الاعمال التجارية والدولية، ودراسة الاقتصاديات العالمية الناشئة، والتحالفات الاستراتيجية الدولية، وقد اغنت الدراسة بطبيعة

المعايير والشروط الاقتصادية التي يجب على الدول تطبيقها في حال رغبت في الانضمام الى الاتحاد الاوروبي، حتى تتوافق وشروط الاتحاد الاوروبي.

الثاني عشر: محمد زاهد جول، التجربة النهضوية التركية: كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم، 2013.

استطاعت هذه الدراسة أن تلقي الضوء على التجربة الاقتصادية التركية، وعوامل نجاح حزب العدالة والتنمية في النهوض بإقتصاد تركيا. وقد أغنت الدراسة الحالية من خلال عرض اسباب نجاح حزب العدالة والتنمية اقتصادياً.

من هنا تجيء هذه الدراسة الجديدة لتضيف شيئاً جديداً للدراسات السابقة وذلك بإيضاح العوامل التي تقف وراء انضمام أو عدم انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي، عن طريق تحليل الوقائع التي تحدث على ارض الواقع ومن خلال تقارير المؤسسات الدولية التي تعنى بمتابعة قدرة تركيا على الاستمرار في طريق اصلاحاتها.

الفصل الثاني

الخطوات اللازمة من أجل إنضمام عضو جديد الى الاتحاد الأوروبي

2.1: مقدمة

خلال هذا الفصل من هذه الدراسة سيتم إستعراض نبذه عامة عن تاريخ الاتحاد الأوروبي، بالإضافة الى ذكر الخطوات اللازمة التي يجب أن تقوم بها أي دولة ترغب بالإنضمام الى الاتحاد الأوروبي. ومن خلال هذا الفصل سيتم شرح المراحل التاريخية في مسيرة إنضمام تركيا للاتحاد الأوروبي من خلال دراسة العلاقات التركية الأوروبية خلال تلك الفترة. وبنهاية هذا الفصل سيتم سرد الدوافع والمصالح المتبادلة لكل من تركيا والاتحاد الأوروبي التي دفعت كلا الطرفين الى التفكير بمثل هذا الإنضمام.

2.2: نبذة عن الاتحاد الأوروبي

تبلور مشروع الوحدة الأوروبية في أذهان العديد من المفكرين والعلماء والفلاسفة الأوروبيين، قبل أن يتم تحويله الى مشروع سياسي ساهمت كل المؤسسات الأوروبية في بنائه، وهذا المشروع لم يصبح فجأة مشروع كامل الأركان قابل للتطبيق على أرض الواقع، وإنما نشأ تدريجياً وعلى مدى قرون طويلة. بدأ مشروع الوحدة الأوروبية بعدة رؤى فكرية تباينت هذه الرؤى في الدوافع والأهداف، وقد تحولت هذه الرؤى بفعل الظروف الإقليمية والعالمية الى مشروع سياسي لديه القابلية ليطبق على أرض الواقع. وقد تم تطبيقه من خلال التجربة والخطأ، حتى أصبح قادراً على التكيف مع الظروف والمتغيرات.⁷

كانت بداية فكرة توحيد أوروبا في عصر النهضة الأوروبية من خلال وثيقة "تراكتاتوس" عام 1474، التي كتبها الملك بوهيميا بعد 11 عاماً من سقوط القسطنطينية في أيدي الأتراك، إحتوت هذه الوثيقة على ميثاق يدعو الشعوب المسيحية للتوافق وعدم الإعتداء على بعضهم البعض، من أجل مواجهة الإمبراطورية العثمانية، كما تضمن هذا الميثاق دعوة للدول الأوروبية من أجل إقامة سلطات قضائية فيها، إضافة الى برلمان يضم الدول الأعضاء، وقد كان هذا الميثاق ذا طابع ديني أكثر من كونه ذا طابع سياسي، حيث أنه حاول تقوية الشعوب المسيحية لمواجهة الخطر من الشرق الإسلامي. بعد ذلك جاء إقتراح القس "دو سان بيا" المفوض الفرنسي، الذي لعب دور كبير في وضع معاهدة أوترخت (1713_1715) وكان مفادها إقامة سلام دائم في أوروبا، بالإضافة الى إقامة سلام بين كافة الملوك في الدول المسيحية الأوروبية.

⁷ أنس المرزوقي، مراحل بناء الاتحاد الأوروبي، الدنمارك، مجلة الحوار المتمدن، العدد 4333، 13-1-2014، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=395593>، اخر اطلاع 2-4-2015.

أكمل الطريق "جان جاك روسو"، من خلال كتابه عام 1782 بعنوان "الحكم في السلام الدائم"، حيث دعا في هذا الكتاب الى إنشاء فدرالية أو كونغدرالية بين كافة الأمراء الأوروبيين.⁸

في القرن التاسع عشر واصل المفكرون الأوروبيين دعواتهم لإقامة الوحدة الأوروبية. في عام 1814 دعا كلود هنري دوسان عن طريق رسالة وجهها الى برلماني فرنسا وانجلترا بعنوان "حول إعادة تنظيم المجتمع الأوروبي"، الى إقامة كونغدرالية بين لندن وباريس، والعمل على توسيع نطاقها الى عدة أنظمة برلمانية، مع وجود برلمان أوروبي يكون له الدور في إعادة توحيد قارة أوروبا. في عام 1849، اقترح الأديب الفرنسي فيكتور هيفو إقامة الولايات المتحدة الأوروبية، ودعا أيضا الى إقامة مجلس مستقل من الشيوخ يكون لأوروبا بمثابة ما هو برلمان بالنسبة الى انجلترا.⁹

وبعد الحرب العالمية الأولى، عادت الدعوات مرة أخرى لإقامة تعاون بين دول أوروبا، حيث دعا الكونت النمساوي "ريتشارد كودنهوف - كاليرجي" في عام 1923، الى إنشاء الولايات المتحدة الأوروبية، وعمل على نشر كتاب أسماه "بان- أوروبا" ليسوق فكرته القائمة على الوحدة الأوروبية. في عام 1926، عقد مؤتمر في فيينا ليعتبر أول مؤتمر للاتحاد الأوروبي، وقد شارك فيه ما يقارب 2000 مندوب من 24 دولة أوروبية، تم من خلال المؤتمر وضع خطة لإنشاء تنظيم فيدرالي لأوروبا.¹⁰

بعد الحرب العالمية الثانية، عقد مؤتمر "مونترو" في عام 1947، ليعود من خلاله بحث موضوع الوحدة الأوروبية من جديد، وقد ضم المؤتمر حركات مختلفة من ديمقراطية ومسيحية وأخرى

⁸ برنار كاسان، أوروبا الأقل أوروبية، 2001، <http://www.mondiploar.com/jan03/articles/cassen.htm>، آخر اطلاع 2015-4-2.

⁹ المصدر السابق.

¹⁰ أنس المرزوقي، مصدر سبق ذكره.

إشترابية، وتم من خلاله الدعوة مجدداً الى إقامة "ولايات متحدة أوروبية" والتمهيد لإقامة مؤتمر في لاهاي في شهر مايو من عام 1948، تضمن هذا المؤتمر ما يقارب 1000 مشارك، ويتم اعتبار هذا المؤتمر حجر الأساس لإنشاء مجلس أوروبا في عام 1949.¹¹

تم تأسيس المجلس الأوروبي في ستراسبورج عام 1949، الذي يعد من أقدم المنظمات التي تجمع بين الدول الديمقراطية في أوروبا. ثم اقترح وزير خارجية فرنسا على ألمانيا فكرة التعاون المشترك فيما بينهما في مجال صناعة الحديد والصلب والفحم التي تعد أساس النهضة بإقتصاد أوروبا واللازمة لاعادة بنائها.¹²

وقعت اتفاقية باريس عام 1951 من خلال اجتماع ست دول أوروبية هي ألمانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا وإيطاليا ولوكسمبورغ، وأتفقت على تشكيل المجموعة الأوروبية للفحم والصلب، التي سيتم اعتبارها نواة قيام المجموعة الاقتصادية الأوروبية. وقد تم اختيار الفحم والحديد على أساس أنهما مادتان أساسيتان في الصناعة وإعادة البناء. ومن ثم وضعهما تحت إشراف مشترك من الدول الأوروبية سيحول دون إستخدامهما من قبل إحدى الدول الأوروبية لمحاربة دول أخرى، وبخاصة فرنسا وألمانيا حتى يتم تطوير آليه للتعاون السلمي بينهما، ومنع قيام حرب أخرى بينهما.¹³

عام 1957 تم توقيع اتفاقية روما، وقد ضمت هذه الإتفاقية كل الدول التي قامت بتوقيع إتفاقية الفحم والصلب، والتي زادت من مجالات التعاون الاقتصادي بينهما. وأصبحت هذه المجموعة

¹¹ المصدر السابق.

¹² عرض بمناسبة مرور 53 عاماً على توقيع معاهدات روما، المركز الألماني للإعلام، وزارة الخارجية الألمانية.

http://www.almania.diplo.de/Vertretung/almania/ar/05/08_D_in_EU/Ausstellung_50Jahre_R_C3_B6mischeVertr_C3_A4ge_M_C3_A4rz-07_Seite.html#topic8 آخر اطلاع 2014-12-25.

¹³ الاتحاد الأوروبي، بطاقة معلومات -4D27-83C6-F005-33C626F1-exeres/NR/ <http://www.aljazeera.net> آخر اطلاع 2014-12-12 4D1EE73AE5E5.htm

تحمل اسم المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC). ودخلت حيز التنفيذ عام 1958. في نفس العام تم الاتفاق بين الدول الاعضاء على إنشاء تعاون ثالث فيما بينهما في مجال الطاقة الذرية سمي (أوراتوم).¹⁴

عام 1963 صادقت كل من ألمانيا وفرنسا على التصالح بينهما، وذلك بتوقيع الرئيس الفرنسي شارل ديغول والمستشار الألماني كونراد اديناور على إتفاقية تعاون مشترك بينهما سميت المعاهدة الاليزيه. والتي شكلت بداية جديدة لعلاقة الشراكة بين الطرفين.¹⁵ في عام 1973 إلتحقت كل من المملكة المتحدة والدنمارك وإيرلندا الى عضوية الاتحاد الأوروبي، بعد النجاحات العديدة التي حققتها الجماعة الأوروبية ليرتفع عدد أعضائها الى تسعة أعضاء. في عام 1981 إنضمت اليونان ثم تبعتها كل من إسبانيا والبرتغال في عام 1986، ليرتفع عدد أعضاء الجماعة الى إثني عشر عضوا. ثم إنضمت السويد وفنلندا والنمسا في عام 1995. وهذا يعتبر التوسع الثالث. أما التوسع الرابع في عام 2004 فشهد إنضمام عشر دول أخرى إلى عضوية الإتحاد الأوروبي وهي بولندا، والمجر، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وجمهورية التشيك، وليتوانيا، واستونيا، وقبرص ومالطا، وفي عام 2007 إنضمت رومانيا وبلغاريا ليصبح عدد أعضاء الإتحاد الأوروبي 27 دولة، وكان اخر انضمام الى الاتحاد الاوروبي عام 2013 وذلك بدخول كرواتيا ليصبح مجموع اعضاء الاتحاد 28 دولة.¹⁶

يمكن تعريف الاتحاد الاوروبي على أنه شراكة سياسية وإقتصادية فريدة من نوعها بين 28 دولة أوروبية، هدفها السلام والرخاء وضمان الحرية والأمن والعدل لمواطنيها. وهَدَف الإتحاد الاوروبي

¹⁴ <http://www.britannica.com/EBchecked/topic/196399/European-Union-EU/224462/Creation-of-the-European-Economic-Community> ، مصدر سبق ذكره، اخر اطلاع 2014-12-12.

¹⁵ معاهدة الإليزيه: فرنسا وألمانيا تحتفلان بمرور 50 عاما على توقيعها، موقع بي بي سي بالعربي، 2013،

http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2013/01/130122_elysee_pact_anniversary.shtml ، اخر اطلاع 2014-12-12.

¹⁶ لقمان عمر النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص10.

الى دعم التقدم الإقتصادي والإجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال دعم السوق المشتركة ودعم التماسك الإقتصادي من خلال إقامة إتحاد إقتصادي وعملة موحدة.¹⁷

ويهدف هذا الإتحاد من الناحية السياسية على تأكيد مكانة الإتحاد الأوروبي على الساحة الدولية، وتقوية دور أوروبا في العالم في الكثير من المجالات، خاصة السياسة الخارجية والأمنية، وإيجاد سياسة خارجية وأمنية مشتركة، وبناء مخطط من السياسات الدفاعية المشتركة، ويهدف كذلك الى تدعيم حماية حقوق ومصالح مواطني الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، والمحافظة على مبادئ الديمقراطية، ومعاينة أي دولة تخرق هذه المبادئ. ومن أهم مبادئ الإتحاد الأوروبي ترحيل صلاحيات الدول الأوروبية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية، إلا أن هذه الصلاحيات تظل محكومة بمقدار ما يمنحه لها الاتحاد. ولذلك لا يمكن أن يعد الإتحاد الأوروبي إتحاداً فيدرالياً لأنه يتفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في النظام العالمي القائم.¹⁸

2.3: مراحل توسع الاتحاد الأوروبي

يمكن وصف عملية الإنضمام الى الإتحاد الأوروبي بالعملية المعقدة، ويجب على الدول التي ترغب بالإنضمام الى الاتحاد الأوروبي أن تمر بالعديد من المراحل التي تستلزم العديد من الشروط، وهذه الشروط ثابتة وتشكل موضوعاً لا يقبل النقاش أو التفاوض. فعلى الدول التي ترغب بالإنضمام أن تعمل على تكييف أوضاعها حتى تتناسب وشروط الإتحاد، حيث أن هذه الدول لا تستطيع تغيير هيكلية الإتحاد، ولا يجوز لها أن تتفاوض حول شكل الإتحاد الحالي. ومن أول الخطوات التي يجب أن تتبعها الدولة من أجل الإنضمام الى عضوية الإتحاد الأوروبي

¹⁷ <http://ec.europa.eu/enlargement/policy/conditions-> Conditions for membership

[membership/index_en.htm](http://ec.europa.eu/enlargement/policy/conditions-membership/index_en.htm) ، آخر اطلاع 2014-12-25.

¹⁸ <http://www.britannica.com/EBchecked/topic/196399/European-Union-EU> ، آخر اطلاع بتاريخ 2012-12-

2014.

هي تطبيق معايير كوبنهاجن التي صدرت عام 1993، والذي تم من خلالها تحديد تفاصيل المعايير السياسية والإقتصادية والتشريعية العامة.¹⁹

2.4: معايير كوبنهاجن

تتضمن معايير كوبنهاجن ثلاثة مبادئ رئيسية يجب على أي دولة اوروبية إستيفاؤها، لكي تصبح عضوا في الإتحاد الاوروبي:

أولاً: المعايير السياسية: تتضمن إرساء أسس الديمقراطية النيابية، التي يكون فيها النظام قائم على أساس وجود برلمان منتخب من الشعب، حيث يكون الشعب في مثل هذا النظام هو صاحب السيادة، عن طريق نواب في البرلمان يقوم بإنتخابهم. وتتضمن كذلك بناء دولة سيادة القانون، التي تكون فيها المؤسسات مستقرة ومستقلة قادرة على ضمان الديمقراطية وسيادة القانون، بالإضافة الى إحترام حقوق الإنسان وإحترام حقوق الأقليات دون معاناة من أي تمييز.²⁰

تشتمل المعايير السياسية في الدولة على الكثير من الامور التي تتعلق بالمواطنين كالديمقراطية وحقوق الانسان، فالديمقراطية في الاتحاد الاوروبي تعني تمكين المواطنين من المشاركة الفعالة في العملية التشريعية، على اساس التعددية الحزبية الحرة، والانتخابات النزيهة. اما بما يخص سيادة القانون، يجب أن تتمتع مؤسسات القضاء بالإستقلال التام، وتكون القوانين فعالة وتتمتع بالعقلانية، بالإضافة الى كونها محتملة وواضحة، ويستطيع المواطن من خلالها أن يتجه الى

¹⁹ http://ec.europa.eu/enlargement/policy/conditions-membership/index_en.htm Conditions for membership

، اخر اطلاع 2014-12-25، مصدر سبق ذكره.

²⁰ المصدر السابق.

السلوك القويم. ويجب أن تتمتع العملية التشريعية بأعلى درجة من الشفافية، وبخاصة عند اقتراح

تعديلات تشريعية. كما يجب اعطاء المواطنين فرصة لمراقبة هذه العملية.²¹

اما بما يخص بحقوق الانسان وحقوق الاقليات، فالإتحاد الاوروبي يرفض فكرة القومية، و يقوم على الاختلاف والتنوع الثقافي والديني، وبناءً عليه يجب أن يتمتع كافة الافراد بحرية التعبير وحرية الديانة والحق في الخصوصية، بالإضافة الى ضرورة تكافؤ الفرص بين النساء والرجال.²²

ثانياً: المعايير الإقتصادية: لكل دولة نظام إقتصادي معين معمول به داخل الدولة. يتطلب هذا النظام وجود اسواق داخلية وخارجية قادرة على تحمل تبعات الانفتاح، فدول الاتحاد الاوروبي لها نظام اقتصادي وحدت فيه العملة في اليورو، الذي تقدم على الدولار الامريكي. هذا بالاضافة الى تجيير المؤسسات العامة لصالح الاتحاد، وتعمل بما يتفق والمعايير والشروط الموجودة في الاتحاد الاوروبي.²³ اصف الى ذلك أن هناك شروطاً اقتصادية أخرى على الدول التي ترغب بالانضمام الى الاتحاد الاوروبي أن تقوم بإستيفائها، حتى تصبح قادرة على بناء نظام اقتصادي فعال قادر على تحمل الضغوط التنافسية داخل الاتحاد الاوروبي. ومن هذه الشروط :

اولاً: أن لا يزيد معدل التضخم عن 1,5% فوق أدنى ثلاث معدلات للتضخم في الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي.

ثانياً: العجز الحكومي يجب أن لا يزيد عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي.

²¹ Tanja Marktler, THE POWER OF THE COPENHAGEN CRITERIA, p349
²² المصدر السابق، ص352.
²³ المصدر السابق، آخر إطلاع 2014-12-25. <http://www.cyelp.com/index.php/cyelp/article/view/23> ، اخر اطلاع 2015-5-24.

ثالثاً: ديون الحكومة يشترط أن لا تزيد عن ما نسبته 60% من الناتج المحلي الاجمالي.

رابعاً: على الدول التي ترغب في الانضمام الى الاتحاد الاوروبي أن تعمل على حفظ سعر الصرف لمدة سنتين على الأقل، قبل الانضمام الى الاتحاد الاقتصادي والنقدي في الاتحاد الاوروبي.

خامساً: يجب أن لا يتجاوز سعر الفائدة على القروض طويلة الأجل ما نسبته 2% فوق أدنى 3 معدلات بين أعضاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي.²⁴

ثالثاً: شروط تشريعية: حتى تكون عضواً في أي مؤسسة ما، يجب عليك أن تعدل من سلوكك بما تتطلبه هذه المؤسسة، حتى لا تجعل فجوة بينك وبينها. فالدولة المرشحة لعضوية الاتحاد الاوروبي يجب أن تقوم بعدة تعديلات لقوانينها وتشريعاتها بما يتناغم مع التشريعات والقوانين الأوروبية التي وضعتها الدول المؤسسة للإتحاد. ويجب أن يكون الإتحاد الأوروبي قادراً على التوسع ويستطيع تقبل أعضاء جدد.²⁵

2.5: الإجراءات الواجب اتخاذها للانضمام الى عضوية الاتحاد الأوروبي

هناك إجراءات يجب العمل بها من قبل أي دولة حتى تصبح عضواً في الإتحاد الاوروبي، كطلب العضوية مثلاً، وتلبية كافة الإلتزامات والمعايير المحددة من قبل الإتحاد الأوروبي، ويقصد بهذه المعايير معايير كوبنهاجن التي تم وضعها من قبل الاتحاد الاوروبي. ثم تعطى مدة زمنية لتلبية الشروط والاستدامة عليها وبعد ذلك تجري مفاوضات لجسر الهوة ما بين الدولة

Richard M Streers, Luciara nardon, managing in the global economy, New York, Taylor and Francis, ²⁴ 2006, p114.

²⁵ http://ec.europa.eu/enlargement/policy/conditions-membership/index_en.htm Conditions for membership ، اخر اطلاع 2014-12-25.

الجديدة ودول الاتحاد، وإن نجحت في تلبية الشروط يصدر قرار بالسماح لها بالإنضمام الى الاتحاد بشكل معاهدة إنضمام.²⁶ مع مراعاة شرط أن يتخذ قرار الإنضمام إلى عضوية الإتحاد الأوروبي بإجماع الدول الأعضاء الممثلة في مجلس الإتحاد الأوروبي. وأن يوافق البرلمان الأوروبي على الإنضمام إلى عضوية الإتحاد الاوروي ويتم ذلك بعد الحصول على الاغلبية المطلقة. مع مراقبة المفوضية الاوروبية لتلك الدولة المنضمة الى الاتحاد في 35 مجالاً تحددها لها.²⁷

2.6: العلاقات التركية مع الإتحاد الأوروبي والمراحل التاريخية في مسيرتها للإنضمام الى الإتحاد الأوروبي

في هذا القسم من اقسام الدراسة سيتم عرض تسلسل العلاقات بين تركيا والاتحاد الاوروي، حيث مرت العلاقات التركية الأوروبية بالمحطات الآتية:

أ- إتفاقية أنقرة (إتفاقية الشراكة)

تعتبر هذه الاتفاقية بداية لعلاقات التعاون بين كل من تركيا والمجموعة الاوروبية (السوق الاوروبية المشتركة)، فتركيا مثلاً خاضت الاجراءات الأولى لقبولها في المجموعة الاوروبية منذ عام 1963، بإتفاقية شراكة بينها وبين المجموعة الاوروبية، حيث دخلت هذه الإتفاقية حيز التنفيذ في كانون الأول من عام 1964، وتضمنت مرور تركيا في ثلاث مراحل لقبولها عضو في السوق الاوروبية وهذه المراحل هي: المرحلة التحضيرية بحيث تستمر هذه خمس سنوات فقط. تقوم تركيا خلالها بإستخدام المساعدات في تقوية إقتصادها، لتتمكن من الوفاء بالإلتزامات

²⁶ المصدر السابق.

²⁷ المصدر السابق.

المفروضة عليها من قبل الإتحاد الجمركي. في 23 من نوفمبر عام 1970 تم التوقيع على البروتوكول الإضافي مع السوق الأوروبية المشتركة، الذي حدد أحكام المرحلة الإنتقالية والإلتزامات التي تقع على عاتق الأطراف ودخل حيز التنفيذ في عام 1973، حيث تستمر المرحلة الإنتقالية 12 عاماً فقط، يتم من خلالها العمل تدريجياً على انشاء الاتحاد الجمركي بين تركيا والاتحاد الأوروبي، ويجب على تركيا في هذه المرحلة أن تعدل سياساتها الإقتصادية لتكون مشابهة للسياسات الإقتصادية في الاتحاد الأوروبي، لكي تتلائم وشروط الانضمام.²⁸ اما المرحلة النهائية فهي تعتمد بشكل كلي على الاتحاد الجمركي، ويجب من خلالها أن يكون هناك تنسيقاً وثيقاً للسياسات الاقتصادية بين الأطراف.²⁹

ب- الاتحاد الجمركي

يشكل هذا الإتحاد أهم محطة من محطات مراحل التكامل بين تركيا والإتحاد الأوروبي، وقد تم توقيعها بين الإتحاد الأوروبي وتركيا عام 1995، ودخل حيز التنفيذ عام 1996. بعدها تقدمت الخطوات الى مستويات يمكن البت فيها لدخول تركيا الاتحاد، حيث بدأت تركيا بذل الجهود لتحقيق هدفها للوصول الى عضوية الإتحاد الأوروبي. فبالنسبة إلى تركيا كانت الوحدة الجمركية هي الخطوة الأخيرة على الطريق إلى الإتحاد الأوروبي التي يتعين إتخاذها وفقاً للشروط الواردة في المادة 28 من إتفاقية انقرة لعام 1963. أما بالنسبة للإتحاد الأوروبي فكانت الوحدة

²⁸ http://ec.europa.eu/enlargement/pdf/turkey/association_agreement_1964_en.pdf اخر اطلاع 8-15-

2014.

²⁹ محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا ، صنع القرار في الاتحاد الأوربي والعلاقات العربية -الأوروبية ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، آب 2001 ، ص34.

الجمركية تعني له بلوغ مستوى أعلى من العلاقات لا أكثر. فالإتحاد الأوروبي لم يكن مستعدا لتفسير إتفاقية أنقرة باعتبارها مشروعا هادفا إلى عضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي لاحقا.³⁰

ت- قمة هلسنكي

تم إنعقاد قمة هلسنكي عام 1999 بين تركيا والإتحاد الاوروبي، بدأت من خلالها مرحلة جديدة في العلاقات التركية الأوروبية، حيث أحرزت العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي تقدما ملحوظا بالمقارنة بسابقاتها اتفاقية أنقرة والإتحاد الجمركي. فقد وافق الاتحاد الأوروبي على مبدأ قبول طلب تركيا، ومنحها وضع المرشح للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي. وبعد ذلك أصبحت تركيا مطالبة بإيفاء شروط يتم تحديدها من قبل الإتحاد الأوروبي قبل أن تبدأ المفاوضات مع تركيا للانضمام، وهذه الشروط تتعلق بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وتحسين علاقاتها مع اليونان، وأيضا إيفاء معايير قمة كوبنهاجن من أجل الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي.³¹

ث- قمة نيس

إنعقدت قمة نيس عام 2000، حيث تمت المصادقة من قبل المجلس الأوروبي على معاهدة شراكة الانضمام، وكانت هذه الوثيقة بمثابة الحد الأدنى من الشروط الأوربية الأولية التي يجب على تركيا أن تنجزها للتأهل للعضوية. وفي وثيقة شراكة الانضمام تم وضع آلية لتقويم مدى تنفيذ الشروط والأهداف التي تم تحديدها من قبل الإتحاد الأوروبي. وقد أسست هذه الوثيقة ما سمي بـ"خريطة طريق" لانضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي. ويتوقف إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي على مدى قدرة تركيا على إنجاز تلك الشروط الموجودة في الوثيقة. وهي الشروط

³⁰ لقمان عمر النعيمي، تركيا والإتحاد الأوروبي دراسة لمسيرة الإنضمام، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى 2007، ص27.
³¹ مصدر سابق ص30.

السياسية المتمثلة في ضمان حريات الافراد، واحترام حقوق الاقليات وتحسين وضعهم وبخاصة الاقلية الكردية، والعمل على تعزيز استقلال القضاء. والشروط الاقتصادية المتمثلة في متابعة الاصلاحات الاقتصادية، من اجل تعزيز قدرتها التنافسية، حتى يتلائم اقصاد تركيا مع شروط الاتحاد.³²

قبلت تركيا الشروط التي وضعتها وثيقة شراكة الإنضمام التي وقعت في قمة نيس عام 2001 مع الإتحاد الأوروبي. وبناءً عليه قام الإتحاد الأوروبي في عقد قمة في كانون الأول/ ديسمبر 2001، تم من خلالها الموافقة على منح تركيا سمة الدولة المؤهلة للتشريع.³³ وافق البرلمان التركي على سلسلة من الإصلاحات الديمقراطية في مجال حرية التعبير عن الرأي واحترام حقوق الإنسان. ووضعت لتركيا مهلة محددة حتى نهاية آذار/ مارس 2002 للإنتهاء من جميع الإجراءات قصيرة المدى للتحويل الديمقراطي. وهذا الأمر تطلب من تركيا إجراء العديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، للوفاء بمتطلبات الإنضمام وشروط إتفاقية نيس.³⁴

ج- تقرير بروكسل

في السادس من تشرين الأول عام 2004 أصدرت اللجنة الأوروبية تقريراً في بروكسيل أشادت فيه بالتقدم التركي الهائل في عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي والاقتصادي، وما قامت به تركيا من أجل تطبيق معايير كوبنهاجن والإلتزام بهذه المعايير. وقد أبدت اللجنة ضرورة متابعة هذه الإصلاحات على المدى الطويل، حتى تتأكد من عدم تراجع تركيا في عملية الإصلاح.

³² مصدر سابق ص32.

³³ لقمان عمر النعيمي، مصدر سبق ذكره ، ص32.

³⁴ عمر الشويكي، مصدر سبق ذكره.

وبناءً عليه جعلت اللجنة الأوروبية تحديد موعد بدء المفاوضات بخصوص إنضمام تركيا الى عضوية الإتحاد الأوروبي يحدد في القمة الأوروبية المنعقدة يومي 16 و 17 كانون الأول 2004 في بروكسل.³⁵

ح-قمة بروكسل

خلال عام 2004 تم انعقاد قمة بروكسل بين تركيا والاتحاد الاوروبي، لبدء المفاوضات لدخول تركيا الاتحاد الاوروبي. من خلال هذه القمة رحب المجلس الأوروبي بما حقته تركيا من اصلاحات في كافة المجالات، كما ورحب بالجهود المتواصلة التي تقوم بها الحكومة التركية لتلبية كافة معايير كوبنهاجن. أكد المجلس الأوروبي خلال هذه القمة، أن الهدف الأساسي من المفاوضات هو عضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي، وبين أن الإتحاد الأوروبي سيواصل مساعدة تركيا لتقوم بتحقيق كافة الشروط الواجبة عليها، حتى تصبح عضواً في الإتحاد الأوروبي، خاصةً فيما يتعلق بتعزيز الإستقلال وعمل السلطات القضائية، إضافة الى ضمان الحريات الأساسية كحرية التعبير والدين وتلك المرتبطة بتكوين الجمعيات، وغيرها من الحقوق الثقافية. خلال هذه القمة قام الاتحاد الأوروبي بتحذير تركيا من محاولة انتهاك مبادئ الاتحاد الأساسية، وإذا ثبت حدوث مثل هذه الانتهاكات فسوف يقوم الاتحاد بتعليق عملية التفاوض. كما وأشار الإتحاد الأوروبي أن مفاوضات دخول تركيا سوف تتم على مستوى حكومي وستكون مبرمجة زمنياً. وفي نهاية مرحلة التفاوض على تركيا أن تكون قد التزمت بمعايير كوبنهاجن جميعها.³⁶

³⁵ جان ماركو -تركيا وأوروبا.. حانت ساعة الحقيقة -السياسة الدولية -العدد 159 -كانون الثاني 2005 -المجلد 40 -ص 52.
³⁶ Brussels summit 19 July 2004, council of the European union, p6.7, <http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/IRAN%20-%20EC%20Conclusions%20June%202004.pdf>, اخر اطلاق 2015-3-13.

خ- اجتماع لوكسمبورغ

في الثالث من تشرين الأول/أكتوبر من عام 2005 عقد اجتماع لوكسمبورغ. وتم من خلاله وضع وثيقة إطار المفاوضات، التي تتضمن 35 فصلا تتناول العديد من المجالات كالزراعة والإدارة والمصارف وحرية تبادل السلع والخدمات المالية والطاقة والسياسية الخارجية والمحاكم وغيرها، دون تحديد مدة زمنية لانتهااء المفاوضات. ولم يتم الإتفاق إلا على فصل واحد من أصل 14 فصلاً في اجتماع لوكسمبورغ، وهو ما جعل المفاوضات تتوقف لفترات طويلة استمرت قرابة الثلاثة أعوام ونصف. وقد تم فتح عشرة فصول، آخرها فصلان، حول قانون الشركات وقانون الملكية الفكرية في 2008/6/16 في قمة لوكسمبورغ. ويرى المراقبون أن أربعة منها سوف تكون صعبة على تركيا وهي الزراعة والتعليم والعدالة وحقوق الإنسان. فالتأثيرات في مجال الزراعة سوف تكون الكبرى حيث يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات في تركيا، ويشكل المزارعين نسبة كبيرة في تركيا، بالتالي فإن أي تأثير في هذا المجال سوف ينعكس على المجتمع وعلى الأسرة.³⁷ وهذه الفصول تارة تفتح وتارة تغلق لأن تركيا تواجه صعوبة في تطبيق العديد من المعايير المتعلقة بالفصول.³⁸

2.7: دوافع تركيا ومصالحها

تريد تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لعدة دوافع أهمها:

أ- الدوافع الجغرافية والتاريخية

³⁷ ثمن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، موقع الجزيرة، <http://bitly.com/1F2Eq21> ، اخراطلاع 1-1-2015.

³⁸ حسين طلال، مقلد، مصدر سبق ذكره، ص340.

هناك قناعة لدى النخب التركية باختلاف توجهاتها من سياسية واقتصادية وثقافية، بأن تركيا ترتبط بأوروبا بشكل أو بآخر. وتشير هذه النخب أن تركيا كانت جزءاً من السياسة والأرض الأوروبية منذ زمن، وتعتبر أن مستقبل بلادها ومصالحها الإستراتيجية تعتمد بشكل كبير على قوة هذه العلاقة بين الطرفين. وأعتمدت على الجغرافية الطبيعية للوصول إلى إعتراف أوروبا بأن تركيا هي دولة أوروبية. حيث أن 3% من تركيا يقع في أوروبا جغرافياً. لكن هذه النخبة تعتبر أن باقي مساحة تركيا إمتداداً طبيعياً لأوروبا. وتركيا بنخبها تعتبر الجزء الأوروبي هو الأهم. أما تركيا ككل فتعتبر جسر وصول بين الشرق والغرب.³⁹

ب- الدوافع السياسية

يمكن تقسيم الدوافع السياسية التي تقف وراء رغبة تركيا في الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي إلى قسمين رئيسيين: دوافع سياسية داخلية ودوافع سياسية خارجية. تتمثل الدوافع السياسية الداخلية في رغبة معظم التيارات السياسية التركية في التخلص من طغيان المؤسسة العسكرية وسيطرتها، فالمؤسسة العسكرية كانت تتمتع بسلطة كبيرة داخل الأراضي التركية منذ عهد مصطفى كمال أتاتورك إلى ما بعد حكم الرئيس التركي أوزال. وتتطلب هذه المؤسسة وقتاً كبيراً لإجراء الإصلاحات عليها، لكن إذا تم انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، فإن ذلك يعمل على تسريع الإصلاحات في كافة المجالات.⁴⁰ أما الدوافع السياسية الخارجية فتتمثل في المنافسة مع اليونان، فهناك صراعات عميقة بين اليونان وتركيا. وإنطلاقاً من هذه الصراعات تحاول اليونان إبقاء تركيا بعيدة عن الإتحاد الأوروبي وتحاول إيقاف المساعدات عنها، وخصوصاً أن اليونان تعتبر جزءاً من الإتحاد الأوروبي. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية شجعت تركيا على

³⁹ لقمان عمر النعيمي، مصدر سبق ذكره ص11.

⁴⁰ لقمان عمر النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص11.

الإنضمام الى الإتحاد الأوروبي، وذلك من أجل ضماناتها في الحلف الغربي في مواجهة أعدائها. كما أن أي رفض لعضوية تركيا في الإتحاد الأوروبي سوف يفضي إلى رد فعل في تركيا معادٍ للغرب.⁴¹

ت - الدوافع الاقتصادية

يمثل الإتحاد الأوروبي سوق التصدير الرئيسية لمجمل المنتجات الزراعية والصناعية التركية. كما أن التزود المستمر بالسلع الرأسمالية من الإتحاد تعتبر سلع ضرورية للتنمية والتحديث الاقتصادي في تركيا. حيث تعتبر تركيا سادس أكبر شريك اقتصادي للاتحاد الاوروبي، فقد بلغ اجمالي التجارة بين البلدين في عام 2012 بحسب تقرير المفوضية الاوروبية حوالي 123 بليون يورو، كما أن 38% من اجمالي التجارة في تركيا هي مع الاتحاد الاوروبي. وتعتبر اوروبا منفذا للعمال الأتراك حتى ولو إرتفعت معدلات البطالة في أوروبا. إلا أن هجرة العمال الى تركيا تعتبر من أدوات رفع الضغط عن سوق العمل في تركيا نفسها. وهجرة العمال الأتراك الى أوروبا تضمن قدرا معينا من تدفق العملة الأجنبية عبر تحويلات العمال. فوجودها دولة مرشحة للاتحاد الاوروبي مستقبلا يجعل بعض المؤسسات الدولية كصندوق النقد والبنوك ومنظمة التعاون تتعامل مع تركيا على اساس أنها ذات مصداقية للمستثمرين. ولكن السبب الأهم من إنضمام تركيا الى الإتحاد الأوروبي هو أن تتدفق إليها الإستثمارات الأجنبية المباشرة من الشركات الأوروبية. فمن شأن ذلك أن يعوض تدني الإدخار ويساعد على حيازة خيرات وتكنولوجيا جديدة تحتاج إليها تركيا، لمتابعة التحديث الاقتصادي المستمر لديها. كما أن هدف تركيا الاقتصادي من دخول الاتحاد الاوروبي، هو بناء نظام اقتصادي هائل قادر على منافسة الاقتصاديات

⁴¹ لقمان عمر النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص12.

الاوروبية والعالمية، قائم على المعرفة والعلم وليس على اليد العاملة الرخيصة والبضائع نصف المصنعة.⁴²

ث- الدوافع الأمنية

كانت الدوافع الأمنية أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت تركيا بعد الحرب العالمية الثانية إلى الاندماج في نظام الأمن الغربي (الأمريكي والأوروبي). وكانت بدايات هذا الاندماج عام 1947 عندما قبلت تركيا بالعرض الذي قدمه لها مبدأ ترومان المتعلق بالتزامات الولايات المتحدة في الشرق الاوسط.⁴³

بعد ذلك ظهرت مبادرة لمحاولة دمج تركيا بالنظام الأمني والاقتصادي الغربي، خصوصاً بعد أن ساد جو من العداء بين الشرق والغرب، وظهور تنافس بين القوتين العظميين وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. بذلك بات التطور الاقتصادي والسياسي للبلاد معتمداً على هذه العلاقات مع الغرب، وكانت هذه العلاقات متمركزة في بادئ الأمر على الولايات المتحدة الأمريكية، لكن بعد استياء تركيا من الولايات المتحدة، خصوصاً بعد موقف الولايات المتحدة من القضية القبرصية، وحظر توريد الاسلحة الأمريكية لتركيا، أخذت تركيا تغير توجهاتها نحو أوروبا، كما وأصبحت تدرك أنها مهمة بالنسبة لأوروبا أكثر من أهميتها للولايات المتحدة، من خلال مشاركتها في حلف الناتو. فأصبحت تركيا تطمح بالحصول على مساعدات من أوروبا على الصعيد العسكري، لتعويض المساعدات الأمريكية التي تم تقليصها. غير أن تركيا شعرت بخيبة أمل بعد إنتهاء الحرب الباردة عندما قام الجانب الأوروبي بإهمالها، فقد كان منشغلاً بتطوير سياسات أمنية ودفاعية جديدة في اطار الوحدة الأوروبية. لكن تركيا حرصت على ابقاء

⁴² هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة فاضل جتكر، ط1، الرياض: مكتبة العبيكان، 2001، ص314-315.

⁴³ لقمان عمر النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص16.

أمنها القومي مرتبط مع الأمن الأوروبي في أطره الأمنية والدفاعية. بما ينطوي عليه ذلك في حفاظ على روابط أمنية قوية مع الأوروبيين.⁴⁴

2.8: مصالح الإتحاد الأوروبي في إنضمام تركيا إليه

هناك مساهمات عدة يمكن أن تقدمها تركيا للإتحاد الأوروبي في حال إنضمامها إليه:

أولاً : إذا ما تم إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي فإنها ستشكل سوقاً كبيراً بالنسبة للإتحاد الأوروبي، وذلك لأن عدد سكانها يصل إلى حوالي 78 مليون نسمة تقريباً، وتعتبر تركيا من الدول الإقتصادية النامية وبذلك تكون نقطة جاذبة للإستثمار الخارجي.⁴⁵

ثانياً: يعاني الإتحاد الأوروبي من نقص متزايد في عدد سكانه، ويعاني أيضاً من تزايد نسبة الشيخوخة فيه. فوسيط العمر للإتحاد الأوروبي يبلغ اليوم تسعة وثلاثين سنة، لكنه يصل في بعض الدول الأوروبية بخاصة فرنسا إلى 42 سنة تقريباً، أما وسيط العمر في تركيا يصل إلى 27 سنة تقريباً. وبذلك تستطيع تركيا أن تعيد الحيوية لدول الإتحاد الأوروبي بتقديم ملايين العمال الشباب. وذلك يعتبر سلاح ذو حدين لأن العديد من الأحزاب الأوروبية الجديدة رفضت هذه الهجرة، بسبب زيادة نسبة البطالة في أوروبا، وبسبب عدد السكان الكبير في تركيا الذي يفوق العديد من الدول الأوروبية. فإذا ما تم إنضمامها تعتبر من أكبر الدول وستكون لها قوة موازية لكبرى دول الإتحاد، حيث أن البرلمان الأوروبي يتكون من 732 مقعداً، يتم توزيعها على الدول الأعضاء بشكل يتناسب مع عدد سكانها، تختلف حصة كل دولة من عدد نوابها داخل البرلمان الأوروبي. فالدول التي لديها كثافة سكانية عالية، يكون لها عدد أكبر من النواب داخل

⁴⁴ هاينش كرامر، مصدر سبق ذكره، ص 313-314.
⁴⁵ لقمان عمر النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص 17.

البرلمان، بناءً عليه سيكون لتركيا تأثير أكبر في البرلمان الأوروبي بحكم عدد نوابها، بالتالي سيكون لديها دور أساسي في صناعة القرار داخل الإتحاد الأوروبي، وهذا غير مقبول لدى الدول الأوروبية.⁴⁶

ثالثاً: تعتبر تركيا جسراً يربط الإتحاد الأوروبي بين دول القوقاز وآسيا الوسطى من جهة، وبين أوروبا والعالم الإسلامي ولاسيما دول الشرق الأوسط من جهة أخرى. وتعتبر تركيا خط الدفاع الأول في أوروبا خلال النصف الثاني من القرن الماضي، وهو الدور الذي يتبلور عندما نعرف أن الجيش التركي هو أكبر جيش في حلف الناتو بعد الجيش الأمريكي.⁴⁷

رابعاً: تعتبر تركيا جسراً طبيعياً للطاقة، بسبب موقعها الاستراتيجي بين مصادر الطاقة في الشرق الأوسط ومناطق بحر قزوين ودول الاتحاد الأوروبي، وإذا ما تم تنمية تركيا باعتبارها مركزاً للطاقة يكون ذلك في صالح كل من تركيا ودول الاتحاد الأوروبي.⁴⁸

⁴⁶ امير طاهري، "تركيا والإتحاد الأوروبي، مسلسل الحواجز والتعجيز"، صحيفة الشرق الأوسط، 17 كانون الأول/ ديسمبر 2004.

⁴⁷ شوهد <http://archive.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=271741&issueno=9516#.VTFFfvWoPIU>

آخر مرة 2-1-2015

⁴⁸ المصدر السابق.

⁴⁸ عماد، يوسف قدورة، عضوية تركيا في حلف الناتو ومطالبات الاقصاء، مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر 2014، شوهد آخر مرة 3-1-2015. <http://studies.aljazeera.net/issues/2014/11/2014112783451445163.htm>

الفصل الثالث

الإصلاحات السياسية والإقتصادية التي قامت بها تركيا من أجل الإنضمام الى الاتحاد الأوروبي

3.1: مقدمة

بعد حوالي 45 عاماً من المفاوضات وتحت شعار تعزيز الديمقراطية وحرية التعبير، نالت تركيا
أواخر عام 2004، لقب الدولة المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي. وذلك بعد اصلاح القضاء
وتطوير الاقتصاد وأجهزة الدولة ورفع مستوى المعيشة، بعد ذلك بدأت الرقابة الأوروبية على
تركيا لضمان استمرار هذه الإصلاحات.⁴⁹

في عهد رجب طيب أردوغان اتخذت تركيا العديد من الخطوات الإصلاحية في المجالات
السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إلا أن هناك العديد من التحديات التي تواجه دخول تركيا إلى

⁴⁹ لقمان عمر النعيمي، مصدر سابق، ص36.

الاتحاد الأوروبي، منها: تحديات تاريخية متعلقة بالإرث التاريخي للدولة العثمانية، واسباب ثقافية وحضارية ودينية متمثلة باختلاف المجتمع التركي عن باقي دول الاتحاد الأوروبي، وغيرها من الاسباب الاقتصادية والاسباب المتعلقة في الديمقراطية التي سيتم شرحها بالتفصيل خلال فصول الدراسة.⁵⁰

3.2: المعايير السياسية للاتحاد الأوروبي ومدى تطبيق تركيا لهذه المعايير

يتناول هذا القسم التقدم الذي أحرزته تركيا نحو الوفاء بمعايير كوبنهاجن السياسية، التي تتطلب مؤسسات مستقلة تكفل الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وحماية الأقليات، بالإضافة الى الامتثال للالتزامات الدولية.⁵¹

أ- الديمقراطية وسيادة القانون

عام 2014 أشاد تقرير المفوضية الأوروبية بالقانون الذي تبناه البرلمان التركي في 11 يونيو من عام 2014، يهدف هذا القانون الى ايجاد حل للقضية الكردية، وقد اشتمل على اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على الإرهاب وتعزيز الاندماج الاجتماعي، وإعادة دمج أولئك الذين تركوا حزب العمال الكردستاني بالمجتمع التركي وتوفير الضمانات اللازمة لهم. وهذا من شأنه أن يساهم بشكل ايجابي في تحقيق الاستقلال وحماية حقوق الإنسان في تركيا. وتم اعتماد هذا القانون بدعم واسع من جميع أنحاء الأحزاب السياسية التركية، ودخل هذا القانون حيز التنفيذ في أكتوبر عام 2014.⁵² كما أثنى تقرير المفوضية الأوروبية على حزمة الاصلاحات الديمقراطية

⁵⁰ إبراهيم البيومي غانم، "الرؤية العربية لتركيا الجديدة، السياسة الدولية"، العدد 169 تموز 2007 ، المجلد 42، ص189.

⁵¹ http://ec.europa.eu/enlargement/policy/conditions-membership/index_en.htm ، اخر اطلاع 2-3-

2015.

⁵² [http://ec.europa.eu/enlargement/pdf/key_documents/2014/20141008-turkey-progress-](http://ec.europa.eu/enlargement/pdf/key_documents/2014/20141008-turkey-progress-report_en.pdf)

[report_en.pdf](http://ec.europa.eu/enlargement/pdf/key_documents/2014/20141008-turkey-progress-report_en.pdf) ، اخر اطلاع 2-3-2015.

التي تم اطلاقها من قبل حزب العدالة والتنمية في عام 2013، والتي تضمنت اصلاحات في عدة مجالات متعلقة في الحياه السياسية وقانون الانتخابات والحياه الحزبية، كما أن هناك اصلاحات تتعلق بالحريات العامة، وحقوق الانسان وخاصة فيما يتعلق بحقوق الاقليات. وتعتبر هذه الاصلاحات الأولى من نوعها منذ أن تم انشاء دولة تركيا الحديثة. من ابرز ما تضمنته حزمة الاصلاحات الديمقراطية عام 2013 فيما يتعلق بالنظام الانتخابي فقد كان يشترط حصول الاحزاب السياسية على 10% من أصوات الناخبين كحد ادنى للدخول الى البرلمان التركي. من خلال حزمة الاصلاحات التي تم طرحها من قبل حكومة حزب العدالة والتنمية طرح موضوع هذا النظام للنقاش حول ثلاث خيارات رئيسية: اولها ابقاء النسبة كما هي عليه 10% أو تخفيض هذه النسبة الى 5% أو أن يتم الغائها بشكل كلي. وهذا من شأنه أن يفتح المجال أمام الاقليات لدخول البرلمان التركي.⁵³

اما بالنسبة للدعايات الانتخابية التركية، فمن خلال حزمة الإصلاحات الديمقراطية تم السماح للأقليات التركية باستخدام لغاتهم الخاصة في إطار حملاتهم الانتخابية. كما تم السماح لتلك الاقليات باستخدام لغاتهم غير التركية في المدارس الخاصة، من بينها اللغة الكردية التي كانت محظورة سابقاً. وقامت الحكومة التركية بإلغاء العهد الذي يتم ترديده في المدارس الابتدائية التركية، الذي يحمل في طياته اعلاءً للمواطن التركي دون غيره.⁵⁴

اما فيما يتعلق بحقوق الانسان والأقليات، فقد تم تشديد العقوبة على جريمة التمييز والكراهية، وعلى كل من يتدخل في حياه الآخرين سواء في معتقداتهم أو فيما يتعلق بقناعاتهم الدينية، من سنة الى 3 سنوات بعد حزمة الاصلاحات عام 2013. كما تم السماح للقرى التي تم تغيير

⁵³ علي حسين باكير، حزمة الاصلاحات الديمقراطية في تركيا: التفاعلات الداخلية والتوقعات المستقبلية، اكتوبر/2013، مركز الجزيرة للدراسات، <http://studies.aljazeera.net/reports/2013/10/20131020113131548991.htm> ، اخر اطلاع 2015-2-4.
⁵⁴ المصدر السابق.

اسمائها غير التركية بإستعادتها، وعملت الحكومة التركية على تأسيس معهد اللغة والثقافة
للغجر.⁵⁵

ب- الدستور

وضعت عملية الإصلاح الدستوري في تركيا على لائحة الانتظار، فقد تبين من خلال تقرير
المفوضية الأوروبية لعام 2014، أنه لم يكن هناك أي تقدم في اعتماد قوانين تنفيذ الأحكام
المتعلقة بحماية البيانات الشخصية، والقضاء العسكري، أو سن أي قوانين من شأنها تعزيز
المساواة بين الجنسين.⁵⁶

ت- الانتخابات

تعتبر الانتخابات الرئاسية في 19 آب أغسطس من عام 2014 الأولى من نوعها في تركيا،
حيث استطاع الناخبون الأتراك اختيار رئيساً للجمهورية في انتخابات عامة، فقط كان البرلمان
التركي قبل هذا التاريخ يتولى انتخاب البلاد بنفسه. وما ميز هذه الانتخابات عن غيرها قدرة
الناخبين الأتراك المغتربين على التصويت بالانتخابات الرئاسية التركية، وتعتبر هذه المرة الأولى
في تاريخ الانتخابات التركية.⁵⁷

من خلال تقرير بعثة المراقبة الدولية التابعة لمجلس أوروبا، تبين أن المرشحين عموماً كانوا
قادرين على ممارسة حقوقهم الانتخابية والقيام بحملاتهم الانتخابية بحرية، كما كان هناك احترام
لحرية التجمع وتكوين الجمعيات، لكن هذا التقرير أعرب عن مخاوف بشأن استخدام الرئيس

⁵⁵ المصدر السابق.

⁵⁶ [http://ec.europa.eu/enlargement/pdf/key_documents/2014/20141008-turkey-progress-](http://ec.europa.eu/enlargement/pdf/key_documents/2014/20141008-turkey-progress-report_en.pdf)

[report_en.pdf](http://ec.europa.eu/enlargement/pdf/key_documents/2014/20141008-turkey-progress-report_en.pdf) ، مصدر سبق ذكره

⁵⁷ المصدر السابق.

منصبه الرسمي للحصول على التغطية الإعلامية أكثر من غيره من المرشحين، مما أتاح له ميزة واضحة أكثر من غيره من المرشحين الآخرين، كما كانت هناك مخاوف بشأن سوء استخدام موارد الدولة لصالح رئيس الوزراء.⁵⁸

كما لاحظت البعثة أن المناطق الرئيسية كانت بحاجة إلى تحسينات مثل: تمويل الحملات الانتخابية، وتقديم التقارير الشاملة. وهذا من شأنه أن يحد من الشفافية والمساءلة عن هذه العملية. تبين من خلال تقرير المفوضية الأوروبية لعام 2014 أنه لا يزال هناك قصور في القواعد المتعلقة في التمويل السياسي، المتمثلة في مصادر التمويل المحظورة، والتزامات على المرشحين الكشف على أصولها وتقديم معلومات مالية محددة خلال حملاتهم الانتخابية. كما أشار التقرير أن التمثيل السياسي للمرأة التركية على المستوى المحلي لا يزال منخفض بشكل ملحوظ.⁵⁹

ث- البرلمان

أشاد تقرير المفوضية الأوروبية لعام 2014، بالتغيرات التي حصلت داخل البرلمان التركي بعد حزمة الإصلاحات الديمقراطية التي تم إطلاقها عام 2013. فقد فتحت هذه التعديلات الباب أمام الأقليات المختلفة، من مسيحية وكردية وأرمنية إضافة إلى العنصر النسائي لدخول البرلمان التركي لأول مرة. ظهرت نتائج هذه التعديلات في انتخابات السابع من يونيو عام 2015، حيث خسر حزب العدالة والتنمية غالبية الأصوات للمرة الأولى منذ توليه الحكم بتركيا عام 2002، ففي ظل هذه التعديلات البرلمانية، تم السماح لحزب الشعوب الديمقراطي الموالي للأكراد لدخول البرلمان بعد تجاوزه عتبة 10% من الأصوات. كما تم انتخاب 4 نواب من الأقلية المسيحية في

⁵⁸ المصدر السابق.

⁵⁹ المصدر السابق.

تركيا، وعضوان من الأقلية اليزيدية، وسيتضمن البرلمان التركي ثلاثة أعضاء من الأقلية الأرمنية، ومن المتوقع أن يدخل البرلمان التركي 97 نائبة سيشغلن 17% من مقاعد البرلمان و بذلك يكون هذا التمثيل للعنصر النسائي هو الأول من نوعه في تركيا.⁶⁰

تبين من خلال تقرير المفوضية الأوروبية أنه لا يزال هناك أوجه قصور في البرلمان التركي، يتمثل في تقييد حرية التعبير لنواب البرلمان، كما أن هناك نقص مستمر في الحوار بين أعضاء البرلمان، وعدم وجود ارادة لتقديم تنازلات بين الأطراف السياسية داخل البرلمان. ويظهر هذا جلياً في جلسات البرلمان التي تتخللها المشاجرات بين النواب، حيث تتطور هذه المشاجرات في بعض الاحيان وتصل الى حد العراك بالأيدي. ووجود مثل هذه المشاحنات داخل البرلمان التركي، من شأنها أن تعيق قدرة البرلمان على أداء وظائفه الأساسية، المتمثلة في صنع القوانين والرقابة على السلطة التنفيذية. كما أن هناك العديد من التشريعات الأساسية التي قامت بها حكومة حزب العدالة والتنمية، دون مناقشة برلمانية سلمية أو مشاور كاف من أصحاب المصلحة والمجتمع المدني، مثل تعديل القوانين على شبكة الانترنت، والقضاء.⁶¹

أظهرت تقارير المفوضية الأوروبية لعام 2014، أنه لم يكن هناك أي تقدم في مجال تحسين الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية والانفاق العام والانفاق العسكري، ويتم حدوث ذلك في ظل غياب لجنة متخصصة داخل البرلمان مع الخبرة الكافية لمتابعة التقارير الواردة من المحكمة التركية للحسابات والرقابة على الانفاق العام.⁶²

⁶⁰ البرلمان التركي يفتح ابوابه لجميع الأقليات الدينية والعرقية، الشرق الاوسط أونلاين، لندن، يونيو 2015، <http://bit.ly/1L1zJy> ، اخر اطلاع 2015-4-3.

⁶¹ شجار عنيف بين نواب البرلمان التركي، قناة العربية، فبراير 2014، <http://bit.ly/1dWj4dE> ، اخر اطلاع 2015-4-3.
⁶² http://ec.europa.eu/enlargement/pdf/key_documents/2014/20141008-turkey-progress-report_en.pdf ، مصدر سبق ذكره.

ج- الحكومة ونظام القضاء في تركيا

أعرب تقرير المفوضة الأوروبية لعام 2014، عن مخاوف متعلقة باستقلال القضاء التركي والفصل بين السلطات. جاء ذلك بعد قضية الفساد التي طالت حكومة حزب العدالة والتنمية في عام 2013. فكانت ردة فعل الرئيس التركي رجب طيب اردوغان أن عمل على تحويل القضية الى معركة سياسية، يحارب بها المحكمة الدستورية والقضاء وكل من يعارضه. فقد حاول رجب طيب اردوغان تغيير النظام القضائي التركي بعد قضية الفساد، عبر فرض تشريع جديد ينص على الحاق القضاء بسلطة وزير العدل، بالرغم من معارضة بعض الاحزاب الأخرى في البرلمان. وتجدر الإشارة هنا أن وزير العدل الذي يعتبر أحد الموظفين التابعين لحكومة اردوغان، قام بإقالة القضاء ووكلاء النيابة القائمين على هذه القضية، حيث تزامن ذلك مع حملة تطهير واسعة النطاق في الشرطة والقضاء، بحجة التآمر ضد اردوغان مع حلفائه السابقين في جمعية فتح الله غولن الاسلامية. ولكن المحكمة الدستورية العليا تصدت لهذا التشريع القانوني وأبطلته. وابدى الاتحاد الاوروبي ارتياحه لهذا القرار الذي تم اتخاذه من قبل المحكمة الدستورية التركية، بالإضافة الى دعمه لقرارتها الأخرى المتعلقة برفع الحظر عن بعض وسائل التواصل الإجتماعي كتويتر واليوتيوب.⁶³

أبدت المفوضية الأوروبية قلقاً إزاء القانون الجديد لجهاز الاستخبارات التركي، الذي يجبر السلطات القضائية على الحصول على اذن مسبق من جهاز الاستخبارات، قبل أن تكون بملاحقة أي موظف من موظفي هذا الجهاز. ولا تستطيع السلطات القضائية معرفة الاعمال الذي يشرف عليها هذا الجهاز، وبناءً عليه سيكون لهذا الجهاز السلطة الاكبر في تركيا، بسبب

⁶³ خورشيد دلي، اردوغان والتحديات الصعبة، مجلة الودة الاسلامية، العدد 149، 2014، <http://wahdaislamyia.org/issues/149/kdalli.htm>

عدم السماح للقضاء بالتحقيق في أي ملفات لدى هذا الجهاز، في حال رأى الجهاز أن هناك ما يهدد سرية عمله. وتجدر الإشارة هنا بأنه يسمح للعاملين في هذا الجهاز الحصول على أي معلومات شخصية وسرية للمشتبه بهم، بالإضافة الى ذلك يحق للعاملين في جهاز الاستخبارات طلب أي معلومات مصرفية للمشتبه بهم. مع العلم أن من يتأسس هذا الجهاز وهو هاكان فينان والملقب بيد اردوغان القوية، وبذلك ستصبح السلطة بيد حكومة حزب العدالة والتنمية وهذا من شأنه ان يعيق مسيرة القضاء في تركيا، كما أنه يخضع القضاء للحكومة التركية.⁶⁴

ح- حقوق الانسان وحماية الأقليات

قامت تركيا بإنشاء النسخة التركية من قاعدة بيانات المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان. وقد تم نشرها على الموقع الالكتروني لوزارة العدل، كما تم اعتماد خطة لمنع وقوع انتهاكات للإتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان من قبل تركيا، وهذا من شأنه ان يمثل خطوة هامة نحو مواءمة الاطار القانوني لتركيا مع الاطار القانوني للمحكمة الأوروبية.⁶⁵

لا تزال طريق تركيا طويلاً نحو تطبيق كافة الالتزامات الواجبة عليها والمتعلقة بحقوق الانسان وحماية الاقليات، فمن خلال مراجعة الاحداث التي وقعت في تركيا تم تسجيل الكثير من الهفوات من قبل الحكومة التركية، بالرغم من محاولاتها العديدة لضمان الامتثال للضمانات القانونية لمنع التعذيب وسوء المعاملة خاصة في أماكن الاحتجاز الرسمية. بالإضافة الى منع الاستخدام

⁶⁴ قانون جديد لجهاز الاستخبارات التركي "أم أي تي"، نون بوست، ابريل 2014،

<http://www.noonpost.net/content/2578> ، اخر اطلاق 2015-2-5.

⁶⁵ http://ec.europa.eu/enlargement/pdf/key_documents/2014/20141008-turkey-progress-report_en.pdf ، مصدر سبق ذكره.

المتكرر للقوة المفرطة خلال المفاوضات والاعتقالات وسوء المعاملة أثناء الخدمة العسكرية التي تم رصدها من قبل لجنة التحقيق بشأن حقوق الانسان بالبرلمان.⁶⁶

كان هناك إتجاهاً إيجابياً من قبل الحكومة التركية بما يتعلق بالسجون، فقد تم العمل على تدريب موظفي السجون لتحسين معاملة السجناء، ولكن لا يزال هناك اكتظاظ في السجون التركية، كما أن أوضاع السجناء بحاجة الى عناية عاجلة من الناحية الصحية على وجه الخصوص. كما تم إتخاذ خطوة إيجابية بشأن الحد من طول فترة الاحتجاز السابق للمحاكمة، وبعد هذا القرار تم اطلاق سراح العديد من الصحفيين من السجون التركية.⁶⁷

تم وضع العديد من التشريعات من قبل الحكومة التركية التي من شأنها أن تقيد حرية التعبير، والتي تعتبر بحد ذاتها انتهاك لحقوق الانسان، ومن بينها الحظر الذي تم على شبكات الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، الذي تم الغائه من قبل المحكمة الدستورية. لكن لا يزال هناك مخاوف من تصريحات بعض السياسيين الأتراك والحملات التي شنت ضد الصحفيين الناقدين، بالإضافة الى مخاوف متعلقة بالقانون الذي يوسع صلاحيات الشرطة في التفتيش، وقانون الامن الداخلي الذي يعمل على تعزيز دور الشرطة ويوسع صلاحياتها خلال المظاهرات بإستخدام القوة لتفريق المتظاهرين، ويخفض سقف الادلة التي تحتاجها الشرطة التركية لتفتيش المتظاهرين.⁶⁸

استمر تنفيذ قانون حماية الاسرة والوقاية من العنف ضد المرأة في تركيا، وتجدر الاشارة هنا الا أن هذا القانون لا يزال يعاني من نقص في تركيبته الاساسية، ونقص في موارده البشرية بحسب تقرير المفوضية الاوروبية لعام 2014، اذ ان هناك حاجة الى المزيد من المشاركة الفعالة

⁶⁶ المصدر السابق.

⁶⁷ المصدر السابق.

⁶⁸ عراك في البرلمان التركي بسبب قانون يعزز دور الشرطة، لندن، صحيفة العرب، فبراير 2015، العدد 9946، <http://www.alarab.co.uk/?id=45720>، اخر اطلاع 2015-3-12.

للعنصر النسائي في العمل وفي الحياة السياسية على وجه الخصوص، ويجدر بالحكومة اتخاذ تدابير لمعالجة مسألة الزواج المبكر والقصري في الدولة التركية⁶⁹.

أما فيما يخص حقوق الاطفال في تركيا، فقد اعتمدت استراتيجية حقوق الطفل الوطني في عام 2013، من خلال هذه الاستراتيجية سيتم تحديد الاطار العام والاجراءات اللازمة لتعزيز الخدمات المقدمة للاطفال في العديد من المجالات مثل: التعليم والصحة والقضاء وخدمات الحماية. وقد تبين من خلال تقرير المفوضية الأوروبية ان الفوارق الإقليمية لا تزال موجودة في تركيا، خاصة فيما يتعلق بالتعليم. فقد واجه الاطفال ذو الاحتياجات الخاصة واطفال الغجر صعوبات خاصة في الحصول على التعليم، كما ان عمالة الاطفال في تركيا لا تزال موجودة.⁷⁰

كان هناك تطورات ايجابية فيما يتعلق بالحقوق الثقافية، فقد سمح للأقليات التركية باستخدام اللغات الام في الأماكن العامة، كما تم السماح بالتدريس بلغات ولهجات غير تركية بالمدارس الخاصة، ورفعت العقوبة الجنائية عن استخدام الحروف غير التركية، كما كان هناك وجود للغات غير التركية في الحملات الانتخابية المحلية والبرلمانية التركية. وتمويل الدولة امتد بعد حزمة الاصلاحات الديمقراطية عام 2013 ليشمل الاحزاب السياسية التي تتلقى اكثر من 3% من الاصوات. في يونيو عام 2014 تم اقرار قانون بشأن القضاء على الارهاب وتعزيز التكامل الاجتماعي، وكان الهدف من ذلك القانون الى ايجاد حل للقضية الكردية، بعد الغاء المادة 15 من قانون مكافحة الارهاب وتخفيض الحد الاقصى لفترة الاحتجاز السابق للمحاكمة لمدة 5

⁶⁹ http://ec.europa.eu/enlargement/pdf/key_documents/2014/20141008-turkey-progress-report_en.pdf

آخر اطلاع 2015-3-15.

⁷⁰ المصدر السابق.

سنوات، تم من خلال هذا القانون الافراج عن معظم المتهمين الاكراد في قضايا تتعلق بالازمة الكردية.⁷¹

أشار تقرير المفوضة الاوروبية في عام 2014 أن تركيا تلعب دورا مهما على الساحة الاقليمية، وبخاصة فيما يتعلق بالقضية السورية وما قدمته من دعم انساني للاجئين السوريين الفارين من الحرب، كما استضافت تركيا طالبي اللجوء من بلدان اخرى غير السوريين وبلغ عددهم بحسب التقرير حوالي 80 ألف شخص تلقى الاطفال منهم المساعدة الاجتماعية والرعاية الصحية وكانوا قادرين على الذهاب الى المدرسة.⁷²

3.3: الإصلاحات الاجتماعية

وتشمل الإصلاحات الاجتماعية كلاً من الإصلاحات في مجال حقوق المرأة، وصون حرية الصحافة والإعلام، وتطوير قطاع الصحة والتعليم للعمل على تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع التركي، واللاحق بركب الدول الأوروبية.

أ- حقوق المرأة

لقد كشفت منظمات حقوق الإنسان العاملة في تركيا بأن حقوق المرأة في تركيا يتم انتهاكها بشكل كبير يومياً، من خلال العنف الأسري ضد المرأة. ويقدر أن نصف عدد النساء في تركيا يقعن ضحايا للعنف ضمن عائلتهن، و33% يتعرضن للتحرش في أماكن العمل. فقد تبين من خلال تقرير عام 2011، الذي تم اصداره من قبل الامم المتحدة أن نسبة النساء اللواتي يتعرضن للعنف الجسدي من قبل رجال مقربون في تركيا تزداد بما يقارب 10 مرات عن مثيلتها في دول الإتحاد

⁷¹ المصدر السابق.

⁷² المصدر السابق.

الأوروبي. فقد بلغ عدد النساء اللواتي تم قتلهن في تركيا بحسب تقارير جماعة بيان 281 امرأة عام 2014، بذلك تزداد النسبة إلى 31% عن عام 2013.⁷³

قامت حكومة حزب العدالة والتنمية بوضع أهدافها لتحسين وضع المرأة بالمجتمع، من خلال شعار القضاء على العنف ضد المرأة وعدم المسامحة تجاه ذلك. فقامت تركيا بعمل مراقبة الملاجئ النسائية، وفتح مراكز لمنع العنف في 14 محافظة عام 2014.⁷⁴ بالرغم مما تمتع به المرأة من حق في الملكية والخروج للعمل والترقي وبلوغ المناصب، فإن وضعها يبدو محدوداً جداً خاصة في الحياة السياسية. ففي البرلمان هي ممثلة بنسبة 14% فقط، وفي الحكومة بوزير واحد، وتم تنصيب 3 عمد كرؤساء للبلديات من النساء. ربما يكون هذا هو الحال بالنسبة للمرأة في المدن الكبرى، والحال في القرى والمناطق الفقيرة أشد سوءاً، حيث تنتشر جرائم القتل من أجل غسل العار، حيث أن مئات الفتيات يذهبن كل عام ضحايا جرائم الشرف وغسل العار على الرغم من تغليظ العقوبة على هذه الجرائم.⁷⁵

وهناك اعتراف صريح من الحكومة بأن المرأة في تركيا تعاني أشكال التمييز والاضطهاد، وهناك وعود بأن تحارب الحكومة ضد هذه الأوضاع السلبية، التي تعرض تركيا الساعية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لانتقادات حادة.⁷⁶ يؤكد تقرير حقوقي التابع لمنظمة هيومن رايتس ووتش أن هناك ثغرات في نظام الحماية التركي ضد العنف الأسري. فهذا النظام لا يوفر الحماية الكافية للنساء والفتيات في تركيا، بسبب الثغرات القانونية في التنفيذ للقانون. ولا يتم من خلاله توفير تدابير الحماية المعدة لإنقاذ الحياة، أو توفير ملاجئ لحماية ضحايا العنف. وتحتل تركيا مكاناً

⁷³ داشا أفاناسيفا وجوني هوج، "اردوغان يخذل النساء في تخليصهن من عنف الرجال"، وكالة أخبار المرأة

<http://wonews.net/ar/index.php?act=post&id=14097> اخر اطلاع 5-3-2015.

⁷⁴ حزب العدالة والتنمية الرؤية السياسية، <https://www.akparti.org.tr/arabic/akparti/2023-siyasi-vizyon> اخر اطلاع 5-3-2015.

⁷⁵ لأول مرة منذ إعلان الجمهورية التركية.. تنصيب 3 عمد من الجنس اللطيف بعد الانتخابات البلدية، انقرة، وكالة أخبار المرأة،

أبريل 2014، <http://wonews.net/ar/index.php?act=post&id=9970> ، اخر اطلاع 3-3-2015.

⁷⁶ محمد نور الدين، مصدر سبق ذكره، ص97.

متأخراً فيما يتعلق بتمكين المرأة، حيث جاءت في المركز 125 في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2014.⁷⁷

وأكد مراقبون أن حزب اردوغان الذي حكم منذ 2002، قد سعى الى اسلمة المجتمع التركي، خصوصا في مجال حقوق المرأة والحد من دورها في المجتمع. وهذا ما أكدّه الرئيس التركي رجب طيب اردوغان في خطابه في 24 من نوفمبر 2014، الذي أثار جدلاً واسعاً وردود فعل عنيفة، بسبب مهاجمته للمدافعات عن حقوق النساء، وأوضح من خلاله أنه لا يمكن المساواة بين الرجل والمرأة، وإذا تمت هذه المساواة فإن ذلك سيكون ضد الطبيعة البشرية، مستنداً بذلك الى القرآن. وأشار أيضا الى أن الدين الاسلامي حدد دور المرأة في المجتمع بالأمومة فقط. لم يكن هذا الخطاب الأول من نوعه، فقد أثار الرئيس التركي ردة فعل معاكسة من الجمعيات النسائية عندما أوصى المرأة بالانجاب والحد من الاجهاض، مظهراً في تعليقاته العلنية التمييز بين المرأة والرجل والذي فسر من خلال جمعيات الدفاع عن حقوق المرأة انه تشجيع على العنف الاسري.⁷⁸

ب- الإصلاحات في مجال الصحافة والإعلام

رغم بعض الإصلاحات والمفاوضات الجارية للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، لا يزال ترتيب تركيا وفقاً لمؤشر حرية الصحافة التابع لمنظمة "مراسلون بلا حدود"، منخفضاً بشكل لافت للنظر. حيث تحتل تركيا المرتبة 148 من أصل 179 دولة في حرية الصحافة على قائمة منظمة مراسلون بلا حدود. بعد حصول تركيا على وضع مرشح في الاتحاد الأوروبي عام 2000، قامت الحكومة التركية باتخاذ العديد من التحسينات، فقد تناقص عدد الصحفيين

⁷⁷ تركيا لا احد يحمي المرأة من العنف هيومن رايتس ووتش،

⁷⁸ اردوغان يؤكد عدم المساواة بين الرجل والمرأة، صحيفة القدس العربي

<http://www.alquds.co.uk/?p=255424> اخر اطلاق 2015-3-2.

الخاضعين لسوء المعاملة في السجن، ولكن تم تبني أشكال جديدة من الانتهاكات بحق الصحفيين، مما أدى إلى تغيير نمط تلك الانتهاكات.⁷⁹

في نهاية القرن الماضي كان للتدخل في العمل الصحفي وانتهاكات حرية الصحافة طابعاً عسكرياً بشكل أساسي. وكان له أوجه مختلفة، منها ممارسة ضغوط مباشرة على عملية صنع قرار التحرير الصحفي، بهدف منع توجهات صحفية معينة. قامت الحكومة التركية في عام 2014 بزيادة الرقابة على الانترنت ومنع مواقع التواصل الاجتماعي مثل تويتر، ومضاعفة الرقابة الحكومية على ذلك. قامت الحكومة التركية بتبني قرار أو خطة تقضي الى الوصول الى أي بيانات دون قيود، وحماية مخابراتها من التحقيق، ومضاعفة العقوبة على المخبين والصحفيين المبلغين عن أي معلومات استخباراتية مسربة.⁸⁰

في عام 2003، أصبح اردوغان نفسه يمارس ضغوط هائلة على الاعلام التركي والبرلمان والمحاكم والادوية الامنية الأخرى. ووصف رجب الطيب اردوغان بأنه لا يتقبل أي نوع من الانتقاد، وخوفه من الاعلام المستقل يكاد يكون واضحاً من خلال قمعه للصحفيين. في عام 2014 تم اعتقال صحفيين بدعوى تورطهم "بالفبركة والإفتراء"، مما نتج عن ذلك حملة شجب واسعة سميت بحملة "الانقلاب على الديمقراطية"، وقد علق الاعلام الامريكي على ذلك قائلاً أن الديمقراطية التركية الشرعية قد باتت في خطر، وحذرت من تدنيس هذه القيم الجوهرية، وعلى اثر ذلك صدرت انتقادات عن بروكسل، بأن اردوغان ليس لديه الجدية الصارمة للانضمام الى الاتحاد الاوروبي. ثم علقت بروكسل بقولها "إن اجراءات اردوغان ضد الاعلام تتعارض مع

⁷⁹ حوار مع إيرول أونديرولو من منظمة "مراسلون بلا حدود" <http://ar.qantara.de/content/hwr-m-yrw/-wndyrlw-mn-mnzm-mrslwn-bl-hdwd-hry-lshf-wtjrymh-fy-trky> اخر اطلع 2015-3-12.

⁸⁰ تركيا نزع سلطوية تهدد الحقوق، هيومن رايتس ووتش، 29/سبتمبر 2014 <http://www.hrw.org/ar/news/2014/09/29-0> اخر اطلع 2015-4-1.

الديمقراطية الأوروبية، والتي تطمح تركيا دائماً أن ترقى بها لتصبح جزءاً منها." إلا أن اردوغان لم يهتم بهذه التصريحات، بل صرح على الملأ أن اعدائه يستحقون ما جرى لهم.⁸¹

ت- الإصلاحات في مجال الصحة في تركيا

لقد تبنت تركيا العديد من خطوات الإصلاح في مجال الصحة، وكان من أهمها، القيام بتوحيد مشغلات القطاع العام تحت إدارة واحدة، وكذلك منح التراخيص لدخول القطاع الخاص في مجال الخدمات الصحية. كما قامت الحكومة التركية خلال السنوات القليلة الماضية بوضع نظام الأداء للأطباء العاملين في الدولة، لمراقبة عدد المرضى الذين يعاينهم الأطباء وأدائهم. كما قامت الحكومة بدفع أجرة أكثر للطبيب الذي يعمل أكثر ويقدم خدمة أفضل. كما وتم العمل على إيجاد نظام رقابة فعال على التكاليف. وكذلك تم العمل على تخفيض أسعار الأدوية، ووضع ميزانية خاصة لوزارة الصحة. حيث أصبح نظام الصحة في تركيا حالياً تحت السيطرة ومصاريفه لا تشكل عبئاً كبيراً على الميزانية، وذلك من خلال تخفيض الإسراف والنفقات غير الضرورية في عملية شراء الأدوية وتوزيعها على المواطنين، كما تم استخدام الموارد الصحية بشكل ايجابي حيث أظهر برنامج التغيير في الصحة أنه مستدام اقتصادياً، وأظهر تغييراً واضحاً عندما زادت نسبة المصاريف على الخدمات الصحية في اخر عشر سنوات بنسبة 13%، بينما انخفضت نسبة المصاريف الصادرة من المواطن للصحة بشكل ملحوظ، وهذا ما ظهر في استطلاع بين المواطنين الاتراك الذي اشار أن نسبة الرضى عن الخدمات الصحية عام 2003 كانت 39%، في حين ارتفعت نسبة الرضى عام 2011 لتصل الى نسبة 76%.⁸²

⁸¹ سيمون تسدال، صحيفة الغارديان البريطانية، هل مازال ممكناً اعتبار تركيا حليفاً للغرب في ظل زعامة اردوغان

https://orient-news.net/index.php?page=news_show&id=83570 اخر اطلاع 6-3-2015.

⁸² الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية، <https://www.akparti.org.tr/arabic/akparti/2023-siyasi-vizyon> ، اخر اطلاع 2-3-2015.

كما أن المواطنين الأتراك الذين هم تحت سن 18 عاما مشمولون في التأمين الصحي للدولة دون تفرقة بين غني وفقير، لكن إذا كان المواطن فوق سن 18 عاما فإنه يكون مشمولاً بالرعاية الصحية من خلال نظام العمل. وإذا كان مسناً أو مريضاً أو لديه اسباب أخرى تعيق عمله، فإن الدولة هي التي تقوم بتسديد كافة أقساطه للضمان الإجتماعي والضمان الصحي.⁸³

ظهرت جلياً اصلاحات الحكومة التركية الصحية من خلال تطبيقها خدمة طبيب الاسرة. ثم مقاومتها للتدخين والتسمن وعدم الحركة، وعملت ايضاً على بناء مستشفيات ذات جودة عالية، حتى أن منظمة سي دي العالمية ذكرت في تقريرها أن التغيير في مجال الصحة التركي يعتبر نموذجاً على المستوى الدولي.⁸⁴

ث - الاصلاحات في مجال التعليم في تركيا

اعتبر عام 2002، عند وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم عاماً مميزاً، حيث شرع هذا الحزب في نقض ما بناه مؤسس العلمانية كمال أتاتورك حجراً حجراً بأدوات ديمقراطية وعلى أرضية الدستور التركي، مستفيداً من هيمنته على السلطتين التشريعية والتنفيذية. ومن الملفات التي أولاهها اهتماماً واسعاً في برنامجه الإصلاحية، التعليم وإحياء رموز الدولة العثمانية. فقد قام رجب طيب اردوغان وحزبه بإدخال عدة اصلاحات على قطاع التعليم، لاستعادة هوية تركيا الاسلامية، وانتقل تدريس الدين نقلة كبيرة من الاكتفاء به شكلاً إلى توسيع هامش تدريسه الآن، والتركيز على تغيير مضمون الدين الذي تتناوله المناهج التعليمية. والأمر ذاته شمل مدارس الأئمة والخطباء التي كانت حاضرة شكلاً وغائبية مضموناً، حيث استطاع اردوغان تمكين خريجي مدارس إمام خطيب من دخول الجامعات بكلياتها المختلفة، بدلاً من قصرهم على العلوم الدينية

⁸³ التجربة الاقتصادية التركية مغالبة بين احمد منصور وعلى باباجان، <http://bit.ly/1FgidF5>، اخر اطلاق 2-3-2015.

⁸⁴ الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية، مصدر سابق، اخر اطلاق 2-3-2015.

فقط. ثم جاء الإجراء الأهم والأكبر وهو تغيير القانون بحيث أصبح التلميذ بعد أربع سنوات من التحاقه بالمرحلة الابتدائية حراً في أن يختار الالتحاق بمدارس الأئمة والخطباء. كما تم السماح لخريجي الأئمة والخطباء بالالتحاق باكاديمية الشرطة، على الرغم من المعارضة الكبيرة والتظاهرات الكبيرة التي حدثت. إلا أن البرلمان التركي قد أقر مشروع القانون، بموافقة أعضاء حزب العدالة والتنمية مقابل رفض عدة أحزاب منها الشعب الجمهوري المعارض الأكبر، والذي انفرد باللجوء إلى المحكمة الدستورية العليا، غير أن الأخيرة أيدت ما اتخذته حزب العدالة الحاكم. وبالمقابل حظر القانون الجديد تدريس تحضير الخمر بمدارس السياحة.⁸⁵

كما قام الرئيس التركي رجب طيب اردوغان بإلغاء "الدراسة" عام 2013، والدراسة هي عبارة عن مراكز تعليمية مرخصة في كل مدن الاناضول، وفيها يتجمع طلبة التعليم ما قبل الجامعي، في مجموعات لتلقى دروس تقوية مقابل أجر مادي. لكن وفقاً لما بثته وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة، فإن قطاعات عريضة لم تبد ارتياح لهذا القرار الفوقي والمفاجئ والقاطع، والدليل على ذلك أنه لم يطرح للحوار المجتمعي. وهكذا انطلقت ردود الفعل الغاضبة. فهذا الالغاء سيعني اللجوء حتماً إلى مافيا الدروس الخصوصية، خاصة مع ضعف الاداء التدريسي داخل جدران المدارس الحكومية.⁸⁶

كما قامت الحكومة التركية بالعديد من الإصلاحات في مجال التعليم، حيث قامت الحكومة التركية باستثمارات واسعة في إقامة مدارس جديدة، والعمل على خفض نسبة الاكتظاظ داخل الصفوف، وكذلك القيام بصرف مبلغ للعائلات والأسر الفقيرة التي تقوم بإرسال أبنائها للتعليم في

⁸⁵ سيد عبد المجيد، "اصلاح التعليم في تركيا. ثورة أم انقلاب؟"، جريدة الأهرام، 2012
⁸⁶ مصدر سابق.

المدارس. منذ عام 2003 قام النظام التركي بتغيير تركيبة ميزانيته، ووضع الإنفاق على التعليم والصحة على رأس الميزانية. فمنذ 12 عاما كان التعليم البند الأول في الإنفاق من الميزانية التركية، وفي سياق الانفتاح على الأقليات العرقية والدينية في تركيا، منحت حكومة "العدالة والتنمية" فرصا واسعة لهذه الأقليات في التعليم بلغتها الخاصة، وهو ما كانت تحظره علمانية أتاتورك.⁸⁷

3.4: الإصلاحات الاقتصادية في تركيا

ما زالت الجمهورية التركية الحديثة تشهد اكبر عملية تنمية لاقتصادها، بالرغم الازمات وفترات الضعف التي مر بها الاقتصاد التركي، الا أن سياسة تركيا الهادفة الى النمو قد حققت نجاحاً ملحوظاً. بدأ الاقتصاد التركي يحقق نجاحاً ملحوظاً في أواسط الخمسينات، بحيث اصبح الاقتصاد التركي في تلك الفترة اقتصاداً صناعياً، يتميز بغناه بالمواد الخام الصناعة، وحدث ذلك نتيجة لإعتماد تركيا على خطة تنموية للبرلة الاقتصاد، الا انها كانت تعاني من نقص في موارد الطاقة كالنفط والغاز، فقد عملت تركيا على زيادة مواردها من الطاقة على حساب تنمية مواردها الخاصة، حتى تضمن استمرار نموها الاقتصادي.⁸⁸

في عهد الرئيس التركي تورجوت اوزال تم بناء نظام اقتصادي قائم على سياسة لبرلة الاقتصاد التركي، وتحسين قدرته التنافسية على معظم المستويات الاقليمية والدولية، وفي الكثير من الميادين كالملبوسات، والنسيج، والانشاءات....، وبذلك يكون قد وضع حجر الأساس لخطة

⁸⁷ التجربة الاقتصادية التركية، مصدر سبق ذكره.

⁸⁸ هاينش كرامر، مصدر سبق ذكره، ص34.

اقتصادية ذات ديمومة، تسهل على الحكومات القادمة السير على طريق النجاح الاقتصادي الدائم. استمر هذا النجاح الاقتصادي حتى نهاية الثمانينات وبداية التسعينات.⁸⁹

عانى الاقتصاد التركي في فترة التسعينات من معدلات تضخم عالية، ونقص في التكنولوجيا، والبطالة المرتفعة، وضعف في مؤسسات الضمان الاجتماعي، كما عانى الاقتصاد التركي من المبالغة المستمرة في تأكيد دور الدولة بالاقتصاد، عن طريق تدخلها المباشر في السياسات الاقتصادية. وقد ظهرت هذه الاشكاليات نتيجة لضعف الحكومات التركية المتعاقبة في وضع خطة اقتصادية قادرة على تغيير هيكل الاقتصاد وضمان استقراره.⁹⁰

اكمل حزب العدالة والتنمية المسيرة الاقتصادية التي اتبعها الرئيس التركي تورجت اوزال، بحيث تعد التجربة الاقتصادية التركية التي قام بها حزب العدالة والتنمية منذ حوالي تسع سنوات نموذجاً مميزاً في التنمية الاقتصادية. فقد شهد الاقتصاد التركي حديثاً مرحلة نمو واسعة في كافة الميادين وحققت استقراراً ونمواً اقتصادياً غير مسبوق. فقد انخفضت معدلات التضخم الى ادنى مستوياتها حيث وصلت نسبة التضخم قبل ذلك إلى حوالي 55%، ولكن وصلت في عام 2013 إلى أقل من 10%، بينما ارتفعت نسبة النمو من 9.5 بالسالب، إلى نسبة نمو تزيد عن 9.9%. بذلك وأصبحت تركيا واحدة من أعلى مستويات النمو في العالم، واحتلت المرتبة السابعة عشر في الاقتصاد العالمي.⁹¹ حيث قاربت تركيا الصين في نموها الاقتصادي كما نافست شركاتها وبناج الاتحاد الاوروبي وبعض دول الشرق الاوسط وافريقيا.⁹²

وفي عام 2011 حققت تركيا ارقماً قياسية في الصادرات، إذ بلغت حوالي مئة وأربعة وثلاثين بليون دولار. وازداد دخل الفرد فيها الى 10 آلاف دولار بدلاً من 3500 دولار. وارتفع الناتج

⁸⁹ المصدر السابق، ص34.

⁹⁰ المصدر السابق ص36.

⁹¹ لقمان عمر النعيمي، مصدر سبق ذكره ص57.

⁹² سمير ذياب سبيتان، تركيا في عهد رجب طيب اردوغان، 2012، الطبعة الاولى، الجندرية للنشر والتوزيع، ص54.

المحلي الصافي من 230 مليار دولار أمريكي إلى 774 مليار دولار أمريكي خلال الفترة ما بين 2002-2011، كذلك تجاوز الناتج المحلي الإجمالي ثلاثة أضعاف، وزادت نسبة دخل الفرد

إلى ثلاثة أضعاف رغم تزايد نسبة عدد السكان.⁹³

وشملت الإصلاحات الاقتصادية، الإصلاحات في درجة النمو الاقتصادي، وتحقيق النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وتخفيض المديونية الخارجية، وتطوير القطاع المالي والمصرفي والزراعي.

أ- الديون الخارجية على الحكومة التركية

لقد شكلت القروض الخارجية الفادحة على الحكومة التركية تحدياً خطيراً للاقتصاد التركي خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي، حيث أدى تراكم ديون تركيا الخارجية الضخمة إلى عدم كفاية الاستثمار الأجنبي، ومن ثمَّ إلى تباطؤ ملحوظ في نمو الناتج المحلي الإجمالي. كما أدت الديون الخارجية للبلاد، بجانب اعتماد الحكومة على عائدات ضرائب الأرباح القائمة على الاستثمار لتغطية مدفوعات الفائدة، إلى اعتقاد المستثمرين الأجانب بأن تركيا ستفرض ضرائب أكثر على عملياتهم في المستقبل، وامتنعوا من ثمَّ عن الاستثمار في البلاد.⁹⁴

وشهدت تركيا صعوبات أكبر في سداد ديونها الخارجية، وانخفاضاً كبيراً في تدفق العملات الأجنبية. في حين ارتفعت أسعار الفائدة الحقيقية وأسعار العملات الأجنبية مما فاقم الوضع، وسبب تراكم الديون الخارجية الثقيلة على تركيا التي سيستغرق سدادها سنوات. وزادت تقيييمات المؤسسات الدولية للتصنيف الائتماني تكلفة اقتراض البلاد. وأدت سلسلة من الحكومات

⁹⁴ الاقتصاد التركي خلال عقد العدالة والتنمية، <http://rouyaturkiyyah.com> /الاقتصاد-التركي-خلال-عقد-العدالة-تقارير آخر اطلاع 3-3-2015.

الائتلافية قصيرة الأجل، مقترنة بانتخابات متكررة، بين 1990 و 2001 لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.⁹⁵

نجح حزب العدالة والتنمية في خفض نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لضمان قدرة البلاد على سداد ديونها الخارجية والتزاماتها نحوها. ساعدت السياسات الحكومية منذ 2002، مع زيادة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي السنوي وحجم الصادرات، على تحسين مؤشرات المديونية. أما بالنسبة للدين العام المحلي فقد تقلص من 74 بالمائة في عام 2002 حتى وصل إلى 39.4 بالمائة في عام 2011. كما ونجحت تركيا في تحقيق مرتبة ائتمانية أعلى من مختلف الدول الأوروبية. وبلغت نسبة صافي الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي 38.4% في سنة 2002، وانخفضت النسبة إلى 24.2% في عام 2012، كما وانخفضت نسبة صافي ديون القطاع العام الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 25.2 بالمئة في 2002 إلى 0.6 بالمئة في 2011، وانخفضت النسبة إلى الصفر في 2012.⁹⁶

تمكنت الحكومة التركية برئاسة حزب العدالة والتنمية أن تدفع كافة الديون المترتبة عليها لصندوق النقد الدولي، حيث أعلن الرئيس التركي عام 2013، أنه تمكن من تسديد كامل ديون تركيا المستحقة لصندوق النقد الدولي، مما يؤهل تركيا بأن يجعلها عضواً في نادي الدول غير المدينة دولياً، وذلك بعد عدة قروض تلقتها تركيا عام 1958 من صندوق النقد الدولي.⁹⁷

⁹⁵ مصدر سابق.

⁹⁶ مصدر سابق.

⁹⁷ تركيا تسدد جميع ديونها لصندوق النقد الدولي، موقع الجزيرة، <http://bit.ly/1zWc2zZ>، اخر اطلاع 2-3-2015.

ب- الإصلاحات في مجال الخدمات المالية في تركيا

خلال العشر سنوات الماضية قفز الإقتصاد التركي قفزة نوعية، بفضل السياسات المالية المدروسة والاصلاحات المعمول بها منذ عام 2002، وتطلع الدولة الى الانفتاح لاستقبال الاستثمارات الاجنبية وتشجيعها، وبفعل ذلك أصبحت تركيا وجهاً جاذباً للاستثمار الاجنبي المباشر، وشهد اقتصادها تدفق في حجم الاستثمارات الاجنبية حتى وصل عام 2007 الى 22 مليار دولار، بذلك يمكن أن يرتفع الناتج المحلي الاجمالي حوالي 4% بين عامي 2014 و2015 الى أن يصل الى 5% عام 2017.⁹⁸

بعد ذلك أصبح، قطاع الخدمات المالية هو القطاع الأكثر شيوعاً للاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا. الى أن وصل إلى 3.42 مليار دولار في عام 2013، اي ما نسبته 26% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا. اعتبر قطاع الخدمات المالية التركي من القطاعات ذات النمو الصحي المستدام مع توسيع قاعدة القروض وظروف السيولة المواتية. وارتفع حجم إجمالي الأصول بمعدل نمو سنوي مركب بنسبة 19% بين 2008 والربع الثالث من العام 2012. أصبحت تركيا أحد المقاصد الرئيسية في العالم لأنشطة الأسهم الخاصة. مع وجود الكثير من المؤسسات المساهمة وذات رأس المال الاستثماري في تركيا. ويمكن اعتبار القطاع المصرفي التركي احد أفضل القطاعات المصرفية في العالم، بسبب التزايد المستمر في حجم أصول المصارف. مصاحباً لوجود هيكل أسهم قوي قادر على حمايته من الصدمات التي قد تنشأ من القروض أو من تقلبات السوق. سجل هناك تحسن في جودة الأصول للمصارف التركية مع نمو

⁹⁸ مالك مفتي، "الجرأة والحذر في السياسة التركية الخارجية"، دراسات عالمية، ابو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 27، ص 13.

حجم الأصول بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 21% بين الأعوام 2003 و 2013، حيث وصلت نسبة الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي 97 بالمائة في العام 2012.⁹⁹

بسبب المناخ الامن والاستقرار السياسي في تركيا، قفزت نسبة استثمارات رؤوس الاموال الثابتة في القطاع الخاص من 28 مليار دولار في عام 2002 الى 140 مليون دولار عام 2011. حيث تمكنت تركيا من خفض معدلات البطالة الى اقل من 10%، وارتفع عدد الايدي العاملة الى اكثر من 5.8% في عام 2009، مع استمرارية توفير فرص العمل في حين ارتفع معدل البطالة في اوربا.¹⁰⁰

ت- الإصلاحات في مجال القطاع المالي والبنوك في تركيا

لقد أشاد البنك الدولي بالتجربة التركية في عملية الإصلاح الاقتصادي بشكل كبير، حيث تمكنت تركيا من تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية، وخاصة القضاء على الفقر المدقع من خلال تحقيق معدل نمو اقتصادي جيد، فمتوسط النمو الاقتصادي في تركيا ما بين أعوام 2002 و 2013 بلغ 5.1 بالمئة، بالإضافة إلى أنّ متوسط النمو الحقيقي للاقتصاد التركي بين عامي 2010 و 2013 بلغ 6.1 بالمئة. ومعدل النمو هذا جعل من الاقتصاد التركي يحتل المرتبة السابعة عشر على المستوى العالمي والسادسة في القارة الأوروبية، وتمكنت تركيا من زيادة دخل الفرد الواحد من 3.300 دولار، إلى 10.800 دولار، كما استطاعت تركيا أن تتعامل مع الأزمة

⁹⁹ Invest in turkey، الخدمات المالية، <http://www.invest.gov.tr/ar-sa/sectors/Pages/FinancialServices.aspx>

آخر اطلاق 2015-3-3.

¹⁰⁰ الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية، مصدر سبق ذكره.

المالية العالمية بنجاح عن طريق تطبيق مجموعة من الحوافز على صعيد المالية العامة وإدارة جيدة لأسواق العملات والصرف.¹⁰¹

تخشى العديد من الدول الأوروبية من تدفق الصادرات التركية إلى الاسواق الأوروبية، وخاصة ان المنتجات التركية تعد رخيصة الثمن مقارنة مع المنتجات الأوروبية الاخرى. فقد كان حجم الصادرات التركية إلى الاتحاد الأوروبي 60 بالمئة. في الفترة ما بين 2001-2013. لكنّها تراجعت خلال عام 2013 إلى 40 بالمئة. ومع حلول العام 2014 ازدادت هذه النسبة قليلاً لتصل إلى 45 بالمئة. كما ارتفع الناتج القومي الإجمالي من 230 مليار دولار في العام 2002، إلى 820 مليار دولار خلال العام 2013، تراجعت نسب الفائدة من 65 بالمئة إلى ما دون العشرة بالمئة خلال الأعوام الماضية. وهذه النسبة اليوم تقارب 8.50 بالمئة، وقد تم خفض اضطرابات توزيع الدّخل العام. فقد كانت نسبة التّفاوت في الدّخل بين طبقات المجتمع خلال عام 2002 تصل إلى 11 ضعفاً، بينما تراجعت هذه النسبة مع حلول عام 2013 إلى 7.7. لقد تم اختبار نجاح الإصلاحات التي حققتها حكومة حزب التنمية والعدالة في الأزمة الاقتصادية العالمية، واجتاز اقتصادها الاختبار بنجاح. فقد تمكنت تركيا من إدارة الأزمة الاقتصادية العالمية بسياساتها وإمكانياتها، دون استخدام موارد المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي ولم يتعرض أي بنك من بنوك تركيا إلى الإفلاس ، ولم تدخل في دوامة الديون والفائدة.¹⁰²

¹⁰¹ عمر بولات ، "سجل الاقتصاد التركي خلال 12 عام: من اين الى اين؟"، ترك برس،

<http://turkpress.co/node/4633> ، اخر اطلاع 2015-3-5.

¹⁰² المصدر السابق.

3.5: أسباب نجاح الاقتصاد التركي

ان الأسباب الكامنة وراء نجاح الاقتصاد التركي، ترجع الى عدة سياسات اقتصادية جديدة تم تبنيها من قبل حكومة حزب العدالة والتنمية، فقد عملت على اتباع استراتيجيات اقتصادية تهدف الى التنمية، ووضعت خطط اقتصادية لتغيير هيكل النظام الاقتصادي القديم. وتتمثل هذه الخطط والاستراتيجيات في:

أولاً: خصخصة القطاع الحكومي، فقد اعتمدت السياسة الاقتصادية في عهد رجب طيب اردوغان على تغيير اساليب ادارة مشاريع القطاع العام، لتتفق مع مبادئ ادارة القطاع الخاص. فعمدت الى رفع يد الحكومة عن ادارة المؤسسات العامة وبيع غالبية الأصول المحلية، كما قامت ببيع عشرات المصانع، وخصخصة شركات الكهرباء وعدد من الطرق السريعة وغيرها من محطات المياه. وهذا من شأنه أن يقوم بخفض الانفاق العام وتقليل المصروفات الحكومية، مما يساهم في خفض العجز في الميزانية الحكومية، ويحد من اخطار التضخم. كما يعمل على خلق بيئة تنافسية، مما يؤدي الى تحسين كفاءة القطاع الذي اجريت عليه عملية الخصخصة.¹⁰³

ثانياً: رفع نسبة الصادرات في تركيا مقابل انخفاض نسبة وارداتها

ان ارتفاع نسبة صادرات الدولة مقابل انخفاض نسبة وارداتها يعد من أهم اسباب نجاح الدولة إقتصادياً. فقد استطاعت تركيا أن تقوم برفع نسبة صادراتها في بداية عام 2014 الى 12.4%، مقارنة بنسبة صادراتها في تلك الفترة من عام 2013. وعملت على خفض نسبة وارداتها من

¹⁰³ الحوكمة الرشيدة سر النجاح في الاقتصاد التركي، سبتمبر 2014، <http://www.turkey-post.net/p-4737> ، اخر اطلاع 2015-4-2.

الخارج حيث بلغت 3% في عام 2014. وهذا ما اشارت به تقارير هيئة الاحصاء ووزارة التجارة والجمارك التركية.¹⁰⁴

ثالثاً: ارتفاع نسبة الاستثمارات الخارجية في تركيا

ساعد الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي حققته تركيا في الفترة الممتدة ما بين الاعوام (2002-2012)، بالإضافة الى انخفاض نسبة الضرائب فيها، على زيادة نسبة الاستثمارات الاجنبية، وتشجيع الاستثمار المحلي فيها. وزيادة نسبة الاستثمارات تعني زيادة فرص العمل للمواطنين وانخفاض نسبة البطالة.¹⁰⁵

رابعاً: السياسة التعليمية

عملت حكومة حزب العدالة والتنمية على تطبيق نظام تعليمي، كان له الاثر في انشاء جيل متعلم قادر على تنمية تركيا اقتصادياً. وتمثلت السياسة التعليمية التي طبقها حزب العدالة والتنمية في تعديل مناهج التعليم وجعلها تتناسب مع احتياجات المجتمع التركي، عن طريق تطوير برامج التعليم الفني، لتتوافق مع احتياجات سوق العمل اليومية والديناميكية، ويتم ذلك بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني، التي تقوم بإنشائها الغرف التجارية والصناعية ورجال الأعمال بتركيا، وهذه البرامج تعمل على اكساب الطالب مهنة بجانب الشهادة. كما وعملت الحكومة التركية على إتاحة الفرصة أمام الجامعات التركية، لتأسيس شركات مع الغرف الصناعية والإدارات المحلية ورجال الأعمال. وذلك من شأنه أن ينتج شركات تتناسب مع حاجة سوق العمل، ونوعية الخرجين من هذه الجامعات. إضافة الى ذلك عملت الحكومة التركية على

¹⁰⁴ ارتفاع صادرات تركيا في ابريل، سكاي نيوز، ابو ظبي، مايو 2014، <http://www.skynewsarabia.com/web/article>، اخر اطلاع 2-5-2015.
¹⁰⁵ الحكومة الرشيدة سر النجاح في الاقتصاد التركي، مصدر سبق ذكره.

توسيع نطاق التعليم فأصبح يشمل القرى النائية، وعملت على ضمان التعليم المجاني في المراحل الاساسية، بالتزامن مع رفع جودة التعليم في المدارس الإبتدائية عن طريق تقليل عدد الطلاب في الفصول الدراسية.¹⁰⁶

أبدت الحكومة التركية اهتماماً خاصة في التعليم التكنولوجي، وعملت على توسيع المؤسسات التعليمية الخاصة به، واعطت اهمية خاصة للبحث العلمي فقامت بدعم مراكز البحث العلمي والمشاريع العلمية الخاصة بالعلماء الاتراك، واتبعت هذه السياسة لمنع هجرة العقول التركية وتسخيرها لتطوير الاقتصاد التركي. حيث بلغت نسبة الانفاق الحكومي على قطاع البحث العلمي 5 مليارات دولار عام 2010 بعد ان كانت 500 مليون عام 2003.¹⁰⁷

¹⁰⁶ محمد زاهد جول، التجربة النهضوية التركية، بيروت، مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013، ص 85، 86.
¹⁰⁷ المصدر السابق.

الفصل الرابع

المعيقات التي واجهت تركيا في مسيرتها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي

4.1: مقدمة

يوجد إهتمام أوروبي واضح بمسألة إنضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، خاصة أن تركيا تشكل بسبب موقعها الإستراتيجي، وإمكاناتها البشرية والإقتصادية أهمية خاصة للإتحاد الأوروبي. بل ويتعاظم دورها ويزداد ليصبح مركزيا في التخطيط الإستراتيجي الأوروبي للمنطقة. ويعود تعاظم دور تركيا بعد تنفيذها العديد من الإصلاحات السياسية، التي ظهرت بوضوح في بعض التعديلات القانونية التي تم إحداثها في نظامها القانوني، حتى أصبحت تتوافق مع معايير كونهاجن السياسية. وجاء هذا بناءً على اعتراف تم تقديمه من قبل اللجنة الأوروبية الخاصة للإتحاد الأوروبي عام 2004، حيث أشارت اللجنة الى أن تركيا أصبحت ملتزمة بشكل كاف بمعايير كونهاجن السياسية في عملية الإصلاح السياسي. وبناءً عليه اصدر مجلس الإتحاد

الأوروبي قراراً لبدء مفاوضات انضمام تركيا عام 2005. بالمقابل تواجه مسيرة تركيا في الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي عدة عثرات ومعوقات، تحول دون إنضمامها إلى الإتحاد الأوروبي. ومن بين هذه المعوقات معوقات سياسية متعلقة بالقضية الأرمنية والكردية والقبرصية وأخرى متعلقة بنقص الديمقراطية في تركيا كأحداث ساحة تقسيم، بالإضافة إلى المعوقات الجغرافية وأخرى ديمغرافية واقتصادية وغيرها سيتم شرحها بالتفصيل في هذا الفصل من الدراسة.¹⁰⁸

4.2: المعوقات السياسية

توجد العديد من النقاط السياسية التي تعترض دخول تركيا في الاتحاد الأوروبي: وتشمل هذه المعوقات كلاً من القضية الأرمنية، والمسألة القبرصية، وقضية الأكراد في تركيا.

أ- القضية الأرمنية

اختلفت الروايات حول القضية الأرمنية بين رواية تركية وأخرى أرمنية، تم الإجماع في الروايتين التركية والأرمنية على حدوث مأساة بحق الأرمن في الدولة العثمانية، لكن التسميات والأسباب وراء تلك المأساة كانت مختلفة.

بدأت معاناة الأرمن مع تركيا عام 1894، عندما قام السلطان عبد الحميد الثاني بإثارة القبائل الكردية، حتى يقوموا بمهاجمة القرى المسيحية الأرمنية. وذلك بهدف ضرب الحركات التحريرية من كلا الجانبين الكردي والأرمني، والقضاء على أي تعاون محتمل بينهما ضد الدولة العثمانية. كما تم إدخال الأكراد في هذه المجازر حتى يتم إلصاق التهم بالشعب الكردي، وضرب كافة

¹⁰⁸ معتصم عوض، "معضلة إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي"، بيرزيت، معهد أبو اللغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، دنيا الوطن، 2007، <http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/79226.html> ، اخر اطلاع 2015-3-23.

الأطراف التي قد تشكل خطراً على الدولة العثمانية. في عام 1896 قامت مجموعة من ثوار الأرمن بالاستيلاء على البنك العثماني في اسطنبول فترة وجيزة دراً على المجازر الحميدية.¹⁰⁹

في الرابع عشر من ابريل عام 1915، قامت القوات العثمانية بجمع المئات من الشخصيات المهمة الأرمنية من مثقفين وسياسيين وأطباء وصيادلة في اسطنبول، وتم إعدامهم في ساحات المدينة. بعد ذلك أمرت القوات العثمانية جميع العائلات الأرمنية في مناطق الأناضول بترك بيوتهم وممتلكاتهم والانضمام الى قوافل المهاجرين، التي تضمنت مئات الآلاف من النساء والأطفال الأرمن، الذين تم حرمانهم من الطعام والشراب في غالبية الأوقات، مما تسبب بمقتل حوالي 75% من المهاجرين.¹¹⁰

يتم اعتبار 24 من ابريل 1915 هو رسمياً بداية للمجازر الأرمنية في تركيا، التي استمرت فيها عمليات القتل الجماعي للأرمن حتى عام 1922، ابان حكم مصطفى كمال أتاتورك. فقد دخلت القوات التركية الى أزمير في شهر سبتمبر عام 1922، وقامت بالاستيلاء على المدينة وقتلت ما يقارب 100 ألف شخص من الأرمن واليونانيين في مجزرة استمرت ما يقارب 7 أيام.¹¹¹

أما بما يخص أعداد القتلى في صفوف الأرمن فقد كانت متضاربة، وجاءت من مصادر مختلفة أرمنية وتركية، فيقول الأرمن أن عدد ضحاياهم بلغ مليون ونصف المليون أرمني، وأن هؤلاء الضحايا تم قتلهم من خلال أعمال تصفية منظمة من قبل الدولة العثمانية. ومنهم من مات خلال حملات التهجير القسري بسبب الجوع والمرض. لكن التقديرات التركية تشير الى أن أعداد

¹⁰⁹ <http://www.britannica.com/event/Armenian-Genocide>، اخر اطلاع 2015-3-13.

¹¹⁰ محمد جمعة جبالي، مذابح الارمن ذكرى تجدد الآلام، ابو ظبي، سكاى نيوز،

<http://www.skynewsarabia.com/web/article/656307>، اخر اطلاع 2015-3-15.

¹¹¹ المصدر السابق.

القتلى في صفوف الأرمن لم تتجاوز 300 ألف قتيل، ومثلهم من الأتراك والأشوريين والكرديين والسريان.¹¹²

أي تقدير لعدد الوفيات يجب أن يبدأ أولاً من تقدير عدد سكان الأرمن في مناطق الأناضول عام 1915، وتقدير عدد السكان الأرمن في ذلك الوقت كان صعباً للغاية، وذلك لعدم وجود تعداد منهجي في تركيا قبل عام 1927. فقد جاءت الإحصاءات السكانية متضاربة ومن مصادر مختلفة، حيث سجلت الحكومة العثمانية أن هناك 1144000 أرمني يقطنون الأناضول. بينما وصل عدد السكان الأرمن إلى 1845000 نسمة بحسب مصادر البطريركية الأرمنية. بسبب هذا التضارب في عدد السكان، كان من الصعب إحصاء عدد الأرمن الذين لقوا حتفهم بسبب الجوع أو المرض أو التعرض للقتل من قبل قوات الدولة العثمانية. كما كان لغياب سجلات الموت أثره في عملية إحصاء عدد الأرمن الذين ماتوا خلال تلك الفترة. لكن معظم التقارير التي استمدت من التقارير الحديثة أشارت أن أعداد القتلى تراوحت ما بين 600000 إلى مليون ونصف المليون قتيل.¹¹³

كما أن الأسباب وراء ما حدث للأرمن في عهد الدولة العثمانية كانت مختلفة ما بين الروايتين التركية والأرمنية، فتركيا ترفض وبشكل قاطع الإقرار بحدوث إبادة جماعية للأرمن، ويعتبرون أن ما حدث للأرمن من عمليات قتل وتهجير حدث لغيرهم من أتراك وأشوريين وأكراد وسريان، بسبب ظروف الحرب العالمية الأولى والهجرة القسرية، ولم يكن قرار سياسي رسمي لإبادة الأرمن. وجاءت عمليات القتل والتهجير هذه نتيجة لتعاون بعض الأرمن مع الإمبراطورية الروسية ضد الدولة العثمانية، وعملت الدولة العثمانية على تهجير الأرمن لقطع أي صلة بينهم

¹¹² المصدر السابق.

¹¹³ Death toll from the Armenian Genocide, <http://www.britannica.com/topic/Death-toll-from-the-Armenian-deportation-and-massacres-1688531>, اخر اطلاع 2015-3-16.

وبين الجيوش الروسية. وبحسب بعض الروايات التركية، عملت الدولة العثمانية على تهجير الأرمن بعد أن ساد جو من العداء لهم في تركيا، بسبب تعامل بعضهم مع الامبراطورية الروسية والالتحاق بجيوشها. أما الرواية الأرمنية فتري أن ما قامت به الدولة العثمانية هو عبارة عن مجزرة منظمة وعملية تطهير عرقي للأرمن.¹¹⁴

شكلت القضية الأرمنية عائقاً أساسياً أمام انضمام تركيا للاتحاد، بسبب الضغوط التي يمارسها عليها اللوبي الأرمني الموجود في أوروبا والولايات المتحدة، للاعتراف بالمجازر التي ارتكبت ضد الأرمن. وكان أول اعتراف رسمي بهذه المجازر عام 2005 عندما نشرت صحيفة حرييت التركية في 22/4/2005 مذكرات رئيس الوزراء العثماني السابق طلعت باشا وهي بخط يده، وذكر فيها أن عدد الأرمن الذين تم تهجيرهم من قراهم في الأناضول باتجاه سورية بلغ 924,158 أرمنياً، وأن عملية التهجير بدأت بالقانون الذي أصدرته الحكومة.¹¹⁵

وقد طالب الاتحاد الأوروبي تركيا بالسماح بإجراء تحقيق مستقل في الأحداث. وبادرت الحكومات التركية المتعاقبة إلى تحسين العلاقات مع أرمينيا. فقد اعترفت تركيا باستقلال أرمينيا فور انفصالها عن الاتحاد السوفيتي، بدون وجود تعاون بينهما. ويعيش في تركيا نحو 40 ألف أرمني يعملون من دون إذن عمل، على الرغم من أنهم ليسوا مواطنين. وبادرت تركيا إلى دعوة أرمينيا إلى الانضمام إلى منتدى البحر الأسود الاقتصادي، على الرغم من أن أرمينيا ليست مطلة على البحر الأسود. كما قام الرئيس التركي عبد الله غول بزيارة أرمينيا في آب 2008، والتقى الرئيس الأرمني سيرج سركيسيان، وقد أعرب الطرفين عن رغبة سياسية مشتركة في تهدئة التوتر بين بلديهما والمنطقة. واتفق الجانبان على تشكيل لجنة مشتركة لمراجعة التاريخ في

¹¹⁴ خورشيد دلي، مجازر الأرمن بين حوامل التاريخ وأبعاد السياسة، الجزيرة، إبريل 2015،

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/4/19>، آخر اطلاع 2015-3-16.

¹¹⁵ جان ماركو، "تركيا وأوروبا، حانت ساعة الحقيقة، السياسة الدولية"، العدد 159، كانون الثاني 2005، المجلد 40، ص52.

صدد الدعاوي الأرمنية بوقوع مذابح أيام الدولة العثمانية.¹¹⁶ ثم قام الرئيس الأرمني سيرج سركيسيان بزيارة الرئيس التركي عبد الله غول في الرابع عشر من تشرين الأول عام 2009 في مدينة بورصا التركية، بعد أربعة أيام من توقيع إتفاقات المصالحة التاريخية بينهما في زوريخ في سويسرا. وهي عبارة عن إتفاقات لإقامة علاقات دبلوماسية وإعادة فتح الحدود التركية الأرمنية، ومجموعة إجراءات لتعزيز العلاقات الثنائية. ولكي تدخل هذه الإتفاقات حيز التطبيق لا بد من أن يصادق عليها البرلمان في البلدين.¹¹⁷

بالرغم من الاصلاحات السياسية التي قامت بها تركيا في القضية الارمنية، الا أن هناك عدة انتهاكات قامت بها تركيا، وقد فسر الاتحاد مواقف تركيا بمثابة تحد له. ففي الوقت الذي دعا فيه البرلمان الأوروبي، قبل قمة لوكسمبورغ عام 2005، أنقرة الى الاعتراف بالمجازر التي قام بها الجيش العثماني ضد الأرمن عام 1915، الى أن تركيا ما زالت ترفض الاعتراف بوقوع ابادة جماعية للأرمن.¹¹⁸

بعد أربعة ايام من قرار بدء المفاوضات بين تركيا والاتحاد الاوروبي عام 2005، أصدرت محكمة الجزاء في اسطنبول قراراً بسجن الصحفي هرنث دنريك ذو الاصول الارمنية لمدة ستة اشهر بسبب مقالات كتبها حول القضية الارمنية.¹¹⁹ فقد اشار من خلال هذه المقالات بضرورة الاعتراف بمذابح الارمن من قبل تركيا. لكن تركيا اعتبرت هذه المقالات اهانة لها. لان هذا العمل الصحفي يدعم مبدأ الاعتراف بالابادة الجماعية ضد الارمن، لذا باركت تركيا بهذا العمل

¹¹⁶ باتريك سيل ، تركيا تجتاز عقبة على الطريق إلى أوروبا، جريدة الإتحاد، ديسمبر 2004،

<http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=8768> ، اخر اطلاع 2-2-2015.

¹¹⁷ زيارة تاريخية للرئيس الأرمني الى تركيا غول: نحن لا نكتب التاريخ بل نصنعه، جريدة المستقبل، العدد 3453، الصفحة الأولى، 2009. <http://www.almustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=np&Articleid=373216> اخر اطلاع 2-2-2015

¹¹⁸ لفمان عمر النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص43.

¹¹⁹ <http://www.britannica.com/EBchecked/topic/1330993/Hrant-Dink> اخر اطلاع 1-2-2015.

ضد الصحفي الارمني. بعد أن ادركت أن كتاباته هذه تمثل ورقة ضغط يمس بمستقبل انضمامها الى الاتحاد الاوروبي، وأدى مقتل الصحفي عام 2007 في النهاية الى جعلها قضية جنائية لا سياسية ولم يتهم أحد من اجهزة الدولة في ذلك.¹²⁰

لم تتوقف تركيا عند ذلك ولكنها قامت ايضا بملاحقة عدد من الصحفيين والكتاب ومنهم أورهان باموك، الكاتب التركي الذي لوحق قضائياً، مما دفع الدول الاوروبية وبخاصة المانيا الى تهديد تركيا بعدم قبولها كعضو في الاتحاد الاوروبي، من خلال ما قاله رئيس البرلمان الألماني د/ نوربرت لاميرت، "إن هذه الملاحقة القضائية للكاتب أورهان باموك بإمكانها أن تعيق مشروع تركيا للانضمام الى الاتحاد الأوروبي..... وسنتابع هذا باهتمام كبير، ليس فقط في المانيا وانما في الاتحاد بكامله."¹²¹ وإضافة على ذلك، حكم القضاء التركي بالسجن 15 عاماً على الناشر والناشط الثقافي والباحث في حقوق الإنسان والأقليات وصاحب المؤلفات العديدة راغب زارا كولو، لنشره مؤلفات لكتاب ارمن مثل جورج جرجيان، ودفاعه عن حقوق الأقليات.¹²²

ب- المسألة الكردية

لم ينعم الأكراد في يوم من الأيام بدولة أو كيان مستقل، أسوة بباقي الشعوب الأخرى في العالم، على الرغم مما يتوفر له من مقومات القومية والتي تتمثل في امتلاكه وحدة الأرض، واللغة الكردية، والعادات والتقاليد والتاريخ المشترك، والآلام والمصالح والطموح المشتركة، مما يجعله كيان مستقل بحد ذاته.¹²³ ويعود السبب في ذلك أن مناطقهم اجتاحتها سيول مختلفة من

¹²⁰ تفاصيل قضية الصحفي التركي ارمني الاصل هرانت دينك، ازنك العربي

¹²¹ لقمان عمر النعيمي، "العلاقات التركية الألمانية في عهد حكومة اردوغان، جامعة الموصل، " مركز الدراسات الإقليمية، العدد

الثاني، ص20، 2007.

¹²² محمد، نور الدين، "عندما يضيق صدر اردوغان بالنقد..قضاء ضد اهل القلم"، صحيفة السفير، بيروت، الصفحة الأولى، 27/ابريل/2015.

¹²³ باتريك سيل ، مصدر سبق ذكره.

الطامعين أشكالاً وألواناً. وتجدر الإشارة هنا أن المناطق التي يعيش فيها الاكراد سواء في تركيا او العراق او ايران او سوريا تعتبر مناطق غنية بالنفط والكبريت، مما يجعلها مناطق مطموح فيها داخليا وخارجيا.¹²⁴ واكثر هذه المناطق هي بدائية، حيث لا منهاج ولا حكم ولا دستور ولا دولة بل اقطاعات صغيرة، ويمكن اعتبار هذه العوامل من أهم الاسباب التي حالت دون حصول الاكراد على دولة مستقلة لهم الى يومنا هذا.¹²⁵

يمكن اعتبار المشكلة الكردية التركية التي كانت بداياتها في مطلع القرن الماضي أحد ابرز مشاكل تركيا المستدامة، وبدأت هذه المشكلة بالظهور منذ ثورة الشيخ سعيد بيران، التي تعتبر من أهم الثورات الكردية عام 1925. فقد بدأت ثورة الشيخ سعيد في 8 شباط عام 1925، عندما بدأ الشيخ سعيد بالتحرك الميداني، وقام بزيارة للولايات الشرقية، وأثناء جولته التقديرية في بيران، وصلت قوة عسكرية تركية بقيادة الملازم الاول حسن افندي، للقبض على عدد من الاكراد، إلا أن كرد بيران رفضو تسليمهم، فوقع صدام مسلح نتج عنه عدد من القتلى من الجنود الاتراك وأسر بعض الضباط ومن بينهم القائد الملازم حسن أفندي. هكذا بدأت ثورة الشيخ سعيد فجأة قبل أوانها. وقد لاحقت حكومة حزب الشعب الجمهوري آنذاك الشيخ سعيد، حتى ألقت القبض عليه عن طريق كمين نصب له قريبا من مدينة موش، وتم اعدامه في 30 مايو من عام 1925.¹²⁶

يرفض الساسة الأتراك وبكل توجهاتهم ايا كانت الاعتراف بالأكراد كقومية منفصلة داخل الدولة. ويظهر ذلك من خلال الجهود التي تبذلها تركيا، للعمل على صهر ودمج العنصر الكردي

¹²⁴ بيوار خنسي، الحزام النفطي في كردستان، <http://www.gov.krd/a/print.aspx?l=14&smap=010000&a=1350>، اخر اطلاق 2-5-2015.

¹²⁵ عيسى حامد، "القضية الكردية في تركيا"، القاهرة، مكتبة المديولي، 2002، ص5.

¹²⁶ الملا ابو بكر، "ضوء على ثورة الشيخ سعيد بيران الكردية"، العراق، جريدة الاتحاد، 2005.

<http://www.alithad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=26507> اخر اطلاق 2-3-2015.

بالمجتمع التركي، والعمل على إزالة كل ما يتعلق بالهوية الكردية. كما رفض الساسة الاتراك اعتبار أي من الفوارق المذهبية أو الثقافية أو الفكرية، أساساً لقيام حركات سياسية أو اقلية منفصلة عن الدولة الام، ولم تسمح الدولة لأي كان الترويج لمثل ذلك.¹²⁷

وفي الستينات من القرن الماضي خالف الاكراد ذلك القانون المتبع فدخلوا مرحلة التنظيم السياسي الممنوع، وأسسوا الحزب الديمقراطي الكردستاني عام 1963، الذي شمل في بداياته معظم الملاك وكبار الاقطاع، لكن هذه الاحزاب السياسية الكردية بقيت ضعيفة، ولم تتجح في استقطاب جميع الاكراد، لهذا السبب عجزت عن مواجهة الدولة التركية للمطالبة بحقوقهم. الا أن الاكراد لم يهدؤوا، بل بدؤوا بالنشاطات الشعبية والمظاهرات، ودخلت الحركة الكردية مرحلة التنظيم السياسي مع نهاية الستينات، تنديداً بالسياسة التركية التي تم اتباعها في تلك السنوات ضد العنصر الكردي في تركيا.¹²⁸

ومنذ تلك المرحلة، شهدت الأراضي التركية ظهور العديد من الأحزاب والحركات السياسية. كان أبرز هذه الاحزاب "حزب العمال الكردستاني" بزعامة عبد الله اوجلان. الذي عمل على إنشاء تنظيم عسكري موالي له عام 1984، عرف باسم "قوات تحرير كردستان"، وأعلن عن بدء الكفاح المسلح في العام نفسه، وقد رفع الحزب شعاراً بضرورة اقامة دول في الاقاليم والمناطق التي يتواجد فيها الأكراد. غير ان زعيم الحزب تراجع عن ذلك، واعلن موافقته على انشاء حكومة كونفدرالية بين الاكراد في تجمعاتهم.¹²⁹

¹²⁷ نوال عبد الجبار سلطان الطائي، "المتغيرات السياسية تجاه المشكلة الكردية 1999-2006"، الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 7، كانون الثاني 2007، ص2.

¹²⁸ محمد نور الدين، "المسألة الكردية في تركيا"، شؤون الاوسط، بيروت، تموز 1994، ص 42

¹²⁹ صبرية احمد لافي، الاكراد في تركيا دراسة سياسية للحركات الكردية المسلحة منذ الربع الاول للقرن التاسع عشر الى ما بعد الربع الاخير من القرن العشرين، بغداد، الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، بغداد، 1985، ص 109

تعاطى الرئيس التركي اوزال في ليونة لحل المشكلة الكردية وبشكل ايجابي، من خلال ما قام به من اصلاحات في هذا المجال، تمثلت بالسماح للاكراد استخدام لغتهم عن طريق ابطاله لقانون حظر اللغة الكردية، واستعداده لاستخدام لغة الحوار مع حزب العمال الكردستاني، وجاء ذلك بعد أن قامت الحكومة مرات عديدة بإتخاذ اجراءات قاسية ومشددة ضد حزب العمال الكردستاني، بموجب قانون الطوارئ الذي فرض عام 1990، للحد من تحركات هذا الحزب.¹³⁰

الا أنه بعد وفاته عام 1993، تلاشت كافة الدعوات المطالبة بالحوار مع الاكراد، مع اظهار لهجة التصعيد العسكري، جاء ذلك تزامناً مع قدوم رئيسة الوزراء تانسو تشيلر 1995، التي افادت أن عام 1994 هو نهاية لتنظيم حزب العمال الكردستاني، ولا تنازلات ابداً للاكراد أو لغيرهم من الاقليات.¹³¹

وعلى اثر ذلك، عملت الحكومة التركية حملة كبيرة ضد حزب العمال الكردستاني، تمتلك بالإخلاء القسري والحرق، فنزح اعداد كبيرة منهم الى المدن التركية الداخلية، ونتج عن ذلك استقالة النواب الاكراد في البرلمان، وتم تشكيل حزب سياسي جديد عرف بالحزب الديمقراطي الشعبي، بعد أن حظرت الحكومة اسم الحزب الكردستاني عام 1994، وعملت الحكومة بشكل حقيقي على ملاحقته بهدف القضاء عليه، وبالفعل تم تبديد الحزب واعتقال رئيسه عبد الله اوجلal ومحاسبته.¹³²

¹³⁰ مصدر سابق، ص 109.

¹³¹ المتغيرات السياسية الترابية تجاه المشكلة الكردية، www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=29395، اخر اطلاق 1-2-

2015.

¹³² مصدر سابق.

القضية الكردية بعد اعتقال أوجلان

بالرغم من خسارة معظم الجيوش النظامية في كبح جماح حركات التمرد، إلا أن تركيا نجحت بتحطيم حزب العمال الكردستاني، والقضاء على معظم المقاتلين المسلحين، بعد ذلك تم اعتقال أوجلان عام 1999، والحكم عليه بالإعدام، إلا أن المحاكم التركية قامت بتخفيف الحكم إلى سجن مدى الحياة، وذلك كجزء من متطلبات تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.¹³³

وخلال محاكمته، قام عبد الله أوجلان بالاعتذار من الشعب التركي، عن الخطأ الذي ارتكبه حزب العمال الكردستاني بمهاجمة الجيش التركي. وطلب من حزب العمال الكردستاني بتسليم سلاحه إلى الحكومة التركية، والعمل على تحقيق عملية السلام في تركيا ما بين الاكراد والأتراك. بالرغم من ذلك بقي حزب العمال الكردستاني مطارداً من قبل الحكومة التركية، واعتبر بأن الحزب يهدف إلى تقسيم تركيا، وأن هذا الحزب يشكل خطر كبير على الامن القومي لتركيا.¹³⁴

هذا العمل ضد حزب العمال الكردستاني، وما تبعه من خطوات ضد الحزب، جعل تركيا في تحد مع الحركة الكردية الانفصالية، وتحد آخر يتعلق بمسألة دخولها الاتحاد الأوروبي. فهذان خطان من الصعب أن يلتقيان، إلا بتقديم تنازلات من الحكومة التركية ومهادنة الحزب، وعمل إصلاحات جديدة.¹³⁵

دخلت الحركة الكردية مرحلة جديدة عام 2002 بدخول اردوغان دفة الحكم، وذلك لاعتبارات خارجية وهي سعي تركيا للدخول إلى الاتحاد الأوروبي، لذا أقر البرلمان التركي تقليص مدة الحكم لمقاتلي حزب العمال الكردستاني الذين قاموا بإلقاء سلاحهم، والعفو عن آخرين منهم.

¹³³ صبرية احمد لافي، مصدر سبق ذكره ص 109.

¹³⁴ المصدر السابق.

¹³⁵ محمد نور الدين، مصدر سبق ذكره، ص 42

فكانت هذه الخطوة في غاية الاهمية، الا أن الحكومة التركية واجهت أكثر من 10000 عضو مسلح من الحزب لم يكونوا داخل حساباتها، قاموا بعدة هجمات عام 2004 بالإضافة الى تفجيرات عشوائية، والتي أدت الى مقتل العديد من المدنيين وعناصر الحزب نتيجة للمواجهات بين الحزب والحكومة، وعلى اثر ذلك أوقف الحزب اطلاق النار من جانبه.¹³⁶

ويمكن القول بأن المسألة الكردية مع تركيا تعتبر مشكلة تمييز عنصري يقوم على العرقية. فقد عمل دستور الجمهورية التركية والمعروف بدستور عام 1924، على تجاهل وجود الشعب الكردي وحقوقه، ولم يعترف هذا الدستور بهم كمواطنين. بالرغم من بعض التعديلات التي اجريت على الدستور عام 1961 وعام 1982، لا يزال الفرد الكردي لا يعامل كمواطن عادي في الدولة، نتيجة لإعتبار سكان البلاد اتركاً، واللغة الرسمية الوحيدة هي اللغة التركية. من خلال ذلك قام الدستور التركي بإنكار وجود الاقليات مثل العرب والشركس والارمن والاكرد على الرغم من اعتبار الاكرد ثاني أكبر قومية في البلاد.¹³⁷ من خلال هذا الدستور تم اعطاء المواطنين الاترك حق الانتخاب، والترشح للمجلس الوطني. وأعلن أن جميع الاترك متساوون أمام القانون، وأن من حق الجميع الترشح للمناصب السياسية. كما تم من خلاله وضع سياسة الصهر القومي، التي تدعو الى محاربة التنوع في تركيا، وجاءت هذه السياسة مناقضة لسياسة الاتحاد الاوروبي، الذي يدعو الى التنوع الثقافي والديني داخل الدولة الواحدة، وفرض الاحترام على كافة الاطراف.¹³⁸

¹³⁶ محمد مصطفى شحاتة، "الحركة الكردية في العراق وتركيا"، مجلة السياسة الدولية، ع107، القاهرة، 1992، ص 233.

¹³⁷ تركيا والاكرد ضرورات الداخل وتطورات الاقليم، موقع الجزيرة

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/7/9>

آخر اطلاع 2-3-2015.

¹³⁸ جبار قادر، "القضية الكردية في تركيا من منظور باحث ارمني"، الدنمارك، الحوار المتمدن، العدد 1378، 2005

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=50473>

آخر اطلاع 2-3-2015.

ت - المشكلة القبرصية

تعتبر جزيرة قبرص من أهم جزر البحر المتوسط من الناحية الإستراتيجية، فهي تحتل موقعا ذا أهمية إستراتيجية للعالم أجمع، حيث يجمع هذا الموقع بين ثلاث قارات وهي أوروبا، آسيا، وإفريقيا. كما ظهرت حديثاً أهمية جديدة تتعلق بحقول الغاز والنفط، التي تم اكتشافها في شرقي حوض المتوسط. ويعد الموقع الاستراتيجي لهذه الجزيرة ذو بعدين أساسيين الأول يعد ايجابي يتمثل في الثراء الحضاري والفكري لسكان هذه الجزيرة. والبعد السلبي يتمثل في مطامع الامبراطوريات عبر الزمان. الأمر الذي وضع هذه الجزيرة تحت تهديدات أمنية دائمة، واضطرابات سياسية وصراعات تاريخية. اما اهم الصراعات التاريخية الحديثة، فهي الصراع على هويتها بين كل من تركيا واليونان. وتجدر الاشارة هنا أن قضية قبرص تعد من القضايا التي تعوق انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.¹³⁹

تضم جزيرة قبرص شعبين مختلفين في الديانة والأعراف، وهم القبارصة اليونانيون مسيحيون ينتمون الى الكنيسة الأرثوذكسية ويتكلمون اللغة اليونانية، أما الشعب الآخر القبارصة الأتراك يدينون بالإسلام ويتكلمون اللغة التركية. عاش القبارصة اليونانيون والقبارصة الأتراك في فترة من الهدوء أو يمكن أن يطلق عليها فترة من التسامح طوال فترة الحكم العثماني الممتدة من عام 1571 الى عام 1878، استمرت فترة التسامح بين الشعبين الى أن قامت الدولة العثمانية بتأجير جزيرة قبرص الى بريطانيا، لضمان وقوف الأخيرة الى جانبها ضد أي هجوم متوقع من روسيا، قامت بريطانيا باستغلال ذلك، وعملت على ضم جزيرة قبرص إليها. بعد ذلك قامت حرب جمعت بين كل من القبارصة اليونانيون والقبارصة الأتراك ضد بريطانيا، كان لكل منهم

¹³⁹ تركيا والمسألة القبرصية، موقع الجزيرة، <http://bit.ly/1ExycE3> ، اخر اطلاع 2015-2-5.

هدفه الخاص، كان القبارصة اليونانيون يهدفون الى نيل الاستقلال والانضمام لليونان، حيث قامت الكنيسة الأرثوذكسية بدعمهم ومدّهم بالمال والسلاح. أما القبارصة الأتراك فكان هدفهم الدفاع عن وجودهم ومصالحهم في الجزيرة، وقد تم تقديم المساعدة لهم من قبل الشعب التركي في الأناضول. واستمر نضال الطرفان حتى عام 1959، الى أن اجتمع رؤساء وزراء كل من تركيا واليونان وبريطانيا من أجل وضع مؤتمر لحل مشكلة الجزيرة، والتوصل الى تسوية نهائية بهذا الخصوص.¹⁴⁰

عام 1960 تم توقيع اتفاقيتي زيورخ و لندن بين كل من تركيا واليونان وبريطانيا، من أهم نتائج هذه الاتفاقية اعلان جمهورية قبرص المستقلة، التي تضم كل من القبارصة اليونانيون والقبارصة الأتراك، وترأسها مكاريوس الذي يعتبر أول رئيس الجمهورية، وتم في عهده إلحاق قبرص بالأمم المتحدة. تغيرت الأوضاع في جزيرة قبرص ولم تبقى على حالها، فقد نشب صراع بين كل من القبارصة اليونانيون والقبارصة الأتراك، فالقبارصة اليونانيون أرادوا الاستقلال وانشاء اتحاد سياسي مع اليونان. وتركيا هدفت الى حماية القبارصة الأتراك والدفاع عن مصالحها في الجزيرة.¹⁴¹

بدأت الأزمة تشتد بين الطرفين التركي واليوناني في عام 1963، عندما انقلب قادة القبارصة اليونانيين على الدستور، الذي تم اقراره في عام 1960، واصبحوا يتعاملون مع القبارصة الأتراك باعتبارهم أقلية دينية وعرقية، لا بصفتهم شركاء بالوطن. قسم الدستور القبرصي الذي تم تطبيقه عام 1960 المناصب السياسية والبرلمانية بين المجموعتين القبرصيتين اليونانية والتركية، وقد تم بموجبه منح قبرصي من اصل تركي منصب نائب الرئيس، لكن الدستور القبرصي أثبت أنه غير

¹⁴⁰ عبد الله العماد، قبرص ضحية التاريخ والجغرافيا، الجزيرة، <http://bit.ly/1J0V8k7>، اخر اطلاع 15-3-2015.

¹⁴¹ هاينش كرامر، مصدر سبق ذكره، ص302

عملي بما فيه الكفاية، حيث أدى هذا الدستور لإندلاع العنف بين الطائفتين، وعمل على زيادة الفجوة والفصل المادي والسياسي بين المنطقتين، وكذلك زيادة حدة التوتر بين اليونان وتركيا.¹⁴²

على اثر ذلك، تدخل مجلس الامن في عام 1964، وأوصى بإنشاء قوة لحفظ السلام في الجزيرة، وما تزال تعمل حتى الآن. في عام 1974 قام القبارصة اليونانيون بانقلاب ضد الرئيس القبرصي اليوناني مكاريوس، فتدخلت تركيا للحيلولة دون وقوع ابادة جماعية بحق القبارصة الاتراك، ولحماية مصالحها في الجزيرة. فقامت باحتلال الجزيرة وتقسيمها الى قبرص الشمالية التركية (حوالي ثلث الجزيرة)، وقبرص الجنوبية اليونانية. وعملت تركيا على توطين الآلاف من أتراك الاناضول في المناطق الشمالية. ثم تدخل مجلس الامن الدولي ثانية، ودعى الى وقف اطلاق النار بين الطرفين، وسرى وقف اطلاق نار فعلي بين الطرفين في 16 آب عام 1974، وامتدت خطوط وقف اطلاق النار ل 180 كم، اي ما نسبته 3% من مساحة الجزيرة، الا أن أصبحت فاصلاً، ومعلماً من معالم جزيرة قبرص ذات المنطقتين التركية واليونانية.¹⁴³

استمرت الصراعات بين كل من تركيا واليونان، وتجددت بينهما في عامي 1974، و1976 كما نشب صراع بينهما في عام 1987. ولكن الأوضاع كانت تستقر بسرعة، بسبب التدخل السياسي من جانب الشركاء الأطلسيين، وخصوصاً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. أدت هذه الأحداث الى اطلاق مبادرات تركية يونانية في سبيل التوصل الى مصالحة، تمخضت عن اتفاقية (بيرن) عام 1976، وعملية دافوس في عام 1988م، لإدارة الوضع بين الطرفين. على الرغم من أن أي حل جوهري لم يصبح بلوغه ممكناً، لأن أيّاً منهما لم يكن قادراً أو مستعداً على إجترار الزخم السياسي الضروري لإيجاد صيغ تسوية فعالة وقابلة للتطبيق. لكن أي مشروع للتسوية كان يواجه

¹⁴² عمرو الشوبكي، "استراتيجيات بناء الوحدة الأوروبية"، السياسة الدولية العدد 157 تموز 2004، مجلد 39، ص 93.

¹⁴³ تركيا والمسألة القبرصية، موقع سيق ذكره.

صعوبة في التنفيذ، بسبب صعوبة التغلب على ذكريات الصراعات التي قامت بين الطرفين وخصوصاً في عامي 1963 و 1978، وإصدار حقوق الملكية المترتبة على ذلك. وتمتاز العلاقة بين الطرفين بعدم المصادقية وتزعزع الثقة بينهما.¹⁴⁴

وفي عام 2004 انضمت جمهورية قبرص إلى الاتحاد الأوروبي، دون دخول القسم الشمالي من الجزيرة أي جمهورية شمال قبرص التركية، التي تعترف بها تركيا، وهي الدولة الوحيدة في العالم التي تعترف بها رسمياً. واستمرت المحادثات حول توحيد شطري الجزيرة بين الجانبين بشكل متقطع دون إحراز تقدم كبير. وبالتالي فإن عملية دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي تلقى عملياً معارضة كبيرة من عضوين من الاتحاد الأوروبي هما اليونان وقبرص. وفي حالة دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وبقاء الوضع كما هو في قبرص فإن أعضاء الاتحاد الأوروبي سيدخلون في صراع خطير مع بعضهم البعض.

كما تبين من خلال تقارير المفوضية الأوروبية لعام 2010 وعام 2014، أن تركيا لم تف بكافة التزاماتها لضمان التنفيذ الكامل، وغير التمييزي للبروتوكول الإضافي لإتفاقية الشراكة. ولم تقم بإزالة كافة العقوبات التي تحول دون حرية حركة السلع، بما في ذلك القيود المفروضة على وسائل النقل التابعة لجزيرة قبرص، فلا تزال تركيا تغلق الموانئ والمطارات التابعة لها في وجه السفن والطائرات التابعة التابعة للجزء اليوناني القبرصي. وأشارت التقارير أيضاً بأنه لم يكن هناك أي تقدم في تطبيع العلاقات الثنائية مع جزيرة قبرص.¹⁴⁵

وفي التقرير المرحلي لعام 2010 بشأن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، اشكت المفوضية الأوروبية مما يلي:

¹⁴⁴ هاينش كرامر، مصدر سبق ذكره، ص 289.

¹⁴⁵ http://ec.europa.eu/enlargement/pdf/key_documents/2014/20141008-turkey-progress-report_en.pdf، مصدر سبق ذكره.

"على الرغم من نداءات المجلس واللجنة المتكررة، لا تزال تركيا ... لا تفي بالتزاماتها بتنفيذ غير تمييزي للبروتوكول الإضافي لاتفاقية الشراكة، ولم تقم بإزالة كافة العقبات التي تحول دون حرية حركة السلع، بما في ذلك القيود المفروضة على وسائل النقل المباشر مع قبرص. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تركيا لم تحرز تقدماً نحو تطبيع العلاقات الثنائية مع جمهورية قبرص. وواصلت الاعتراض على انضمام قبرص إلى العديد من المنظمات الدولية، بما في ذلك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وترتيب فاسنار بشأن ضوابط تصدير الأسلحة التقليدية وصادرات السلع ذات الاستخدام المزدوج.¹⁴⁶

وما زالت المشاكل قائمة في هذه الجزيرة، ولم يتم إيجاد حل لها. كما وباعت جهود الاتحاد الأوروبي بالفشل بالوعد بانضمام قبرص الموحدة إليه، في أن يجعل الطرفين يقبلان بتمرير استفتاء عام 2004، لإعادة توحيد الجزيرة وفقاً للخطة التي وضعها الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان، بالرغم من موافقة شمال قبرص التركية على تلك الخطة. كما أن جولة مفاوضات السلام التي تدعمها الأمم المتحدة بهدف تشكيل اتحاد فدرالي بين قبرص التركية وقبرص اليونانية، توقفت في مارس/آذار 2011 بسبب الإخفاق في الاتفاق بشأن قضايا مثل تقاسم السلطة وحقوق الممتلكات والأراضي. لكن القادة القبارصة الأتراك واليونانيين اتفقوا يوم 11 فبراير/شباط 2013 على "إعلان مشترك" يمهد لاستئناف المفاوضات لتسوية الأزمة بينهما، في خطوة لإحياء المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة وبمبادرة من زعمي القبارصة اليوناني نيكوس أناستاسياديس والتركي درويش أر أوغلو.¹⁴⁷

¹⁴⁶ European Commission, Turkey 2010 Progress Report, pp. 36–37.

¹⁴⁷ تركيا والمسألة القبرصية، موقع الجزيرة، مصدر سبق ذكره.

4.3: معوقات تتعلق بالموقع الجغرافي لتركيا

إن هناك عدة ابعاد ايجابية وسلبية للموقع الجغرافي لتركيا، في مسألة انضمامها الى الاتحاد الأوروبي. الابعاد الايجابية تتمثل في كون تركيا جسراً طبيعياً لإيصال الطاقة الى الاتحاد الأوروبي، كما انها تربط دول الاتحاد الأوروبي بدول القوقاز وآسيا والشرق الأوسط، فوجود علاقة جيدة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا سينتج عنه حماية لمصالح أوروبا في تلك المناطق. ويقصد الباحث في العلاقة "شراكة مميزة" وليس انضمام كلي الى الاتحاد الأوروبي. اما الابعاد السلبية والتي يمكن اعتبارها من اهم العقبات التي قد تواجه تركيا في مسألة انضمامها الى الاتحاد الأوروبي، فتتمثل في الحدود التركية، حيث يرى المعارضون لدخول تركيا الى الاتحاد الأوروبي، بأن توسع الاتحاد من خلال دخول تركيا سيقربه من مناطق الخطر وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وإيران والعراق وسوريا.¹⁴⁸ ويرى الباحث أن هذه الآثار السلبية قد تزداد في ظل الظروف الراهنة في منطقة الشرق الأوسط، وبعد الازمة السورية، وقيام الدولة الاسلامية في العراق وسوريا. فإذا ما تم قبول تركيا كعضو في الاتحاد الأوروبي، فإن ذلك سيفتح باباً على أوروبا قد يجلب لها مشاكل حقيقة هي بغنى عنها، وسيكون من السهل على افراد تلك المناطق من مهاجرين وخارجين عن القانون الوصول الى الاتحاد الأوروبي عبر حدود تركيا، وهذا يعد أكبر خطر على الاتحاد الأوروبي، والذي من شأنه أن يهدد استقرار دول الاتحاد.

¹⁴⁸ إبراهيم البيومي غانم، مصدر سابق ص 189.

4.4: معيقات دينية وتاريخية

ليس من المستغرب أن يماطل الإتحاد الأوروبي مع دولة مثل تركيا، بإعتبارها دولة مسلمة بغالبية سكانها، مختلفة دينياً وثقافياً عن باقي دول الاتحاد الأوروبي، تاركاً موعد إنضمامها مفتوح إلى أجل غير مسمى بالرغم من مساعي تركيا الحديثة للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي. إلا أن أوروبا لا تنسى دولة الخلافة العثمانية، التي خاضت الحروب مع أوروبا وضدها. فما زال الغرب ينظر إلى الإسلام على أنه خطر يجب اليقظة منه ومنع انتشاره، وخاصة بعد ما قامت به جماعات متطرفة من عمليات إرهابية تحت ما يسمى بنصرة الإسلام.¹⁴⁹ كما أن انضمام أول بلد مسلم إلى الاتحاد الأوروبي، سيجعلها مرجعية أساسية لغالبية المسلمين في الاتحاد الأوروبي، سينتج عن ذلك قيامهم بدعمها، وصب كافة جهودهم لصالحها حتى تتبوأ مركزاً قيادياً داخل الاتحاد الأوروبي.¹⁵⁰

4.5: المعوقات الديمغرافية

ان إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي يمكن أن يجعلها ثاني أكبر عضو في الإتحاد الأوروبي بعد ألمانيا، بسبب عدد سكانها. حيث بلغ عدد سكانها 72.6 مليون نسمة في عام 2005. وأشارت التقديرات إلى إمكانية حصول تركيا على لقب العضو الأول في الإتحاد الأوروبي. وهذه الكثافة السكانية قد تشكل خطراً على صناعة القرار في الإتحاد الأوروبي. بحيث يعطي هذا التعداد لتركيا تمثيلاً أكبر لها داخل البرلمان الأوروبي، ويجعلها من أهم الأعضاء الفاعلين فيه.

¹⁴⁹ بسيوني الوكيل، "تركيا وعنصرية الإتحاد الأوروبي"، القاهرة، مؤسسة الإسلام اليوم، 2015

¹⁵⁰ تركيا: طريق شائك نحو الاتحاد الأوروبي، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004، آخر إطلاع 17-2015-3

http://ecssr.com/ECSSR/print/ft.jsp?lang=ar&ftId=/FeatureTopic/ECSSR/FeatureTopic_0492.xml

وهو يؤدي أيضاً إلى التغلغل التركي في الدول الأوروبية، بالتالي هناك تخوف أوروبي بأن يجري تغيير على التركيبة السكانية الداخلية للدول الأوروبية.¹⁵¹

4.6: المعوقات الاقتصادية

تبين من خلال احصائيات الاتحاد الاوروبي، أن تركيا تعد سادس اكبر شريك اقتصادي للاتحاد الاوروبي. فقد بلغ اجمالي التجارة بين الطرفين في عام 2012، بحسب تقرير المفوضية الاوروبية حوالي 123 بليون يورو، و38% من اجمالي التجارة في تركيا هي مع الاتحاد الاوروبي.¹⁵² ورجوعاً الى هذه الاحصائيات فقد أصبح هناك تخوفاً من أن تصبح تركيا مصنعاً لسوق أوروبا. وخاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية والإنتاجية الكبيرة، التي قامت بها تركيا من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ورجوعاً إلى موقعها المتميز بين الشرق والغرب. وأيضاً هناك تخوف من إنتشار السلع التركية، التي يمكن وصفها بأنها رخيصة اذا ما قورنت بمثيلاتها في دول الاتحاد الأوروبي، وهذا من شأنه أن يؤثر على الصناعة المحلية في هذه الدول. وهناك تخوف آخر من أن يلقي ذلك بظلاله على مستوى الجودة للسلع المطروحة في السوق الاوروبية.¹⁵³

كما أن دول الاتحاد الأوروبي لا تزال تتوقع أن يدفع إنضمام تركيا إلى الاتحاد بعدد كبير من المهاجرين الأتراك إلى دول الاتحاد الأوروبي للبحث عن فرص عمل. وهذا من شأنه أن يشكل عبئاً كبيراً على أوروبا، ويؤدي إلى سيطرة العمالة التركية على سوق العمل في هذه البلدان، نظراً

¹⁵¹ معتمد عوض، مصدر سبق ذكره.

¹⁵² European commission, turkey progress report 2012

¹⁵³ http://ec.europa.eu/enlargement/pdf/key_documents/2010/package/tr_rapport_2010_en.pdf ، آخر

اطلاع 3-4-2015.

¹⁵³ السيد عبد العليم، "هل يطيح التاريخ بمستقبل تركيا في الإنضمام إلى الاتحاد الأوروبي"، عمان، صحيفة الوطن، 2012، <http://www.alwatan.com/graphics/2012/02feb/8.2/dailyhtml/gadaia2.html>، آخر اطلاع 2-4-2015.

إلى أن اليد العاملة التركية تعتبر رخيصة مقارنة بتلك بداخل الإتحاد الأوروبي. وهذا ان حدث سيساعد على تدني الأجور في مثل هذه الدول، وزيادة معدلات البطالة في صفوف مواطني الاتحاد الأوروبي.¹⁵⁴

لكن مع التقدم الإقتصادي الكبير الذي استطاعت تركيا أن تحدثه في الآونة الأخيرة، يرى الباحث أن حدوث مثل هذا التدفق للعمال الأتراك لن يحدث في المستقبل القريب، خاصة أن تركيا استطاعت أن تخفض نسبة البطالة لديها، ولكن هناك خوف آخر من وجهة نظر الباحث، يتمثل في تدفق الباحثين عن عمل من اقاليم أخرى الى الاتحاد الأوروبي عبر تركيا، اذا ما تم انضمامها الى الاتحاد الأوروبي.

كما أن هناك خوف من أن تصبح تركيا، وبفضل موقعها المتميز بين الشرق والغرب، وبسبب تطورها المتسارع في كافة النواحي الاقتصادية، مركزاً لإستقطاب الاستثمارات الأجنبية والاروبية، وسيكون ذلك على حساب الدول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي، وبخاصة دول شرق أوروبا التي تعاني من سوء أوضاعها الإقتصادية والإجتماعية. حيث بلغت نسبة الاستثمارات المباشرة للإتحاد الأوروبي التي تتدفق عبر تركيا 71%، بحسب تقرير المفوضية الأوروبية لعام 2012.¹⁵⁵ وهذا قد يتسبب في حدوث تشوه اقتصادي في أوروبا ناتج عن عدم قيام تنمية أوروبية متوازنة.¹⁵⁶

¹⁵⁴ المصدر السابق

¹⁵⁵ European commission turkey progress report 2012

¹⁵⁶ http://ec.europa.eu/enlargement/pdf/key_documents/2012/package/tr_rapport_2012_en.pdf، اخر

اطلاع 4-5-2015.

¹⁵⁶ السيد عبد العليم، مصدر سبق ذكره.

4.7: معيقات متعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان

أحداث ساحة تقسيم

هناك ما يسمى في كل مدينة مجمع عام، وملتقى لجميع الناس، فساحة التقسيم في الجزء الأوروبي من تركيا تعتبر مسرح للتجمع والاحتجاج للمواطنين الأتراك، كما انها معلم سياحي يقصده السياح من جميع انحاء العالم. كانت هذه الساحة على مر السنوات عرضة للهجمات، خلال عام 1969 تعرضت ساحة التقسيم لهجوم، أطلق عليه اسم الأحد الدامي، نتج عنه اصابات عديدة في صفوف المتظاهرين اليساريين من خلال مواجهات بينهم وبين جناح اليمين. كما تعرضت الساحة للهجوم في عام 1977 عندما اطلق مجهولون النار أثناء تجمع للنقابات، نتج عن ذلك مقتل واصابة العشرات، ولم تعرف هوية مطلق النار، ولكن المؤشرات كانت تدور حول اجهزة الاستخبارات التركية. لذا قررت الحكومة التركية بعد هذه الاحداث حظر أي تجمع في ساحة التقسيم، وعززت وجودها بالجيش والشرطة، لمنع حدوث أي انتهاك بين المجتمعين. بقي الحال على ما هو عليه حتى عام 2010، عندما سمحت حكومة حزب العدالة والتنمية بعودة الأنشطة الى تلك الساحة، فتعرضت الى هجوم انتحاري استهدف حافلة للشرطة أسفر عنه وقوع عدة قتلى وجرحى، وقد أعلن حزب العمال الكردستاني مسؤوليته عن الهجوم الذي قامت به مجموعة صقور حرية كردستان.¹⁵⁷

عام 2011 تبنت بلدية إسطنبول مشروعاً يجعل ساحة تقسيم التركية ممراً للمشاة فقط، ويوقف حركة السير بشكل كامل عبر تحويلها الى الانفاق، كما يهدف الى تحويل الساحة الى معلم

¹⁵⁷ ميدان تقسيم التركي، موقع الجزيرة، <http://bit.ly/1GziBib> اخر اطلاع 2015-3-20

سياحي وبناء مركز تجاري.¹⁵⁸ في 26 من مايو عام 2013، حاول مجموعة من المتظاهرين احتلال ساحة التقسيم والتظاهر، لمنع قطع الأشجار ووقف المشروع. ازدحمت الساحة بالشعارات السياسية المتعددة الاتجاهات، ومع استمرار الاحتجاجات في المنطقة قامت الشرطة التركية بهجوم على المعتصمين والمحتجين في الحديقة لحماية الأشجار. كانت نتيجة هذا الاجتياح من قبل عناصر الشرطة، أن تحولت المسألة من مظاهرة للدفاع عن الأشجار إلى حركة جماهيرية سياسية للدفاع عن حرية التعبير ضد عنف الشرطة، نادى بإسقاط حكومة أردوغان عن طريق إجراء انتخابات جديدة. وامت المظاهرات جميع أنحاء اسطنبول، وعمدت الشرطة التركية الى استخدام العنف لتفريق المتظاهرين.¹⁵⁹

انتهت أحداث حديقة جيزي في ليلة ١٥ حزيران من عام 2013، عندما قام رجال الشرطة بإخلاء المتظاهرين من ساحة التقسيم، إلا أن الحكومة تعاملت مع المتظاهرين بقسوة، وتم استخدام المئات من عبوات غاز الفلفل وخراطيم المياه، ومنعت المتظاهرين من التجمع، وأحيل العديد منهم الى المحكمة بتهمة اثارة العنف.¹⁶⁰ ما حدث في ساحة التقسيم يعتبر تقييداً لحرية التجمع والتعبير الذي ينادي بها الاتحاد الاوروبي، ولم تقف الحكومة التركية عند هذا الحد بل لجأت الى البرلمان التركي لإقرار تشريع قانوني يعزز دور الشرطة في المظاهرات، يتم من خلاله السماح للشرطة بتفريق المتظاهرين، ويخفض سقف الادلة التي تحتاجها للقبض عليهم. وهذا من شأنه أن يتعارض كلياً وشروط الاتحاد الاوروبي.

كما يرى الاتحاد الأوروبي أن هناك نواقص تعاني منها الديمقراطية التركية. من هذه المشاكل مثلاً مشاكلها الداخلية وانتهاكها لبعض حقوق الإنسان المدنية والسياسية، خصوصاً فيما يتعلق

¹⁵⁸ المصدر السابق.

¹⁵⁹ المصدر السابق.

¹⁶⁰ اردوغان يتوعد والشرطة تستعيد ميدان تقسيم، <http://bit.ly/1Eu5DrW>، اخر اطلاع 2015-3-3

بقضية الأكراد وحريات الرأي والتعبير وعقوبة الإعدام وحقوق الأقليات الدينية. ونجد أن الجانب الأوروبي يستخدم أسلوب المناورة خاصة في القضية القبرصية، وبعد تقسيم شطري جزيرة قبرص بين القبارصة اليونانيين والأتراك. وتشكل هذه التوترات عقبات موضوعية على طريق العضوية، بسبب ضرورة موافقة جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي على قبول أية دولة جديدة. وبذلك فإن احتمالية ممارسة حق النقض الفيتو من قبل اليونان أو قبرص تشكل خطراً حقيقياً على الانضمام التركي، طالما بقي النزاع اليوناني- التركي والتركى القبرصي مستمرا. وقد اتضحت مدى صعوبة التغلب على مقاومة اليونان لأي تحسين في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، حين حاول الرئيس كلينتون عبثاً، إقناع رئيس الوزراء اليوناني كوستاس سيميتس عام 1998، بتأييد اقتراح بريطاني يقضي بتمكين تركيا من الاندماج لاحقاً بالاتحاد الأوروبي. لكن على الرغم من المزاج الشعبي اليوناني الحذر تجاه تركيا، إلا أن الحكومة الاشتراكية السابقة وحكومة المحافظة التي لحقت بها في أثينا، تتشاطران وجه النظر القائلة أن مصلحة اليونان تكمن في استيعاب تركيا مستقرة داخل الإتحاد الأوروبي وليست خارجه، لكن ليست كعضو فيه، درءاً لأي مخاطر أو توترات مستقبلية.¹⁶¹

4.8: الأثنوغرافية التركية

أما فيما يتعلق بحرية الأقليات، فيجب الإشارة أولاً أن تركيا عبارة عن خليط من المذاهب والأعراق. فبلغ عدد الأكراد 12 مليون أي ما يعادل خمس سكان تركيا، بينما قارب العلويين ثلث السكان، بالإضافة إلى وجود أقليات أخرى دينية ومذهبية في تركيا. وقد قامت العلمانية التركية على مبدأ النفي الديني، الذي واكبه نفي عرقي تحت شعار "هنيئاً لمن يقول أنا تركي" الذي

¹⁶¹ معتصم عوض، مصدر سبق ذكره.

أطلقه أتاتورك. إن مقولة "انا تركي" أدى الى نفي والغاء للآخر، بما في ذلك حقوقه وامتيازاته وإختلافاته الدينية والمذهبية. ولم يعد في تركيا أي عرق أو دين سوى ذلك التركي، الأمر الذي جعل حرية الأقليات العرقية بما في ذلك الأكراد، من أكبر العقبات التي تواجه مسيرة إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي. وبعد الضغوطات التي مارسها الإتحاد الأوروبي على تركيا، لتقوم ببذل المزيد من الجهد لضمان الحريات، بما في ذلك حرية استخدام اللغة الأم والتعليم والنشر والكتابة للأكراد وضمان حقوقهم وتحسين الوضع المعيشي لهم، تراجعت حالات انتهاك حقوق الأكراد لكنها لا تزال قائمة.¹⁶²

كما أن هناك عشرات البنود في الدستور التركي، التي تعمل على الحد من الحرية الفكرية وحرية التعبير، وتتنقص من حقوق الأقليات في تركيا. وتفرض عقوبات على كل رأي يتناقض مع الحكومة، خاصة الصحفيين والداعمين لحقوق الانسان، الذين يتعرضون بشكل دائم الى تعد واضح وصريح من قبل الحكومة التركية. ويمكن اعتبار ذلك من أهم الاسباب التي جعلت منظمات حقوق الانسان تنتقد وبشدة الديمقراطية المنقوصة في تركيا.¹⁶³

4.9: أبعاد خفية في تعثر انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي

هناك العديد من الأسباب التي يعلل بها قادة الإتحاد الأوروبي موقفهم غير الإيجابي من مسألة إنضمام تركيا للإتحاد. ومن تلك الأسباب ما هو مرتبط بالخلفية التاريخية لتركيا، وما قامت به من مجازر ضد الأرمن ونقل إرثها العثماني، ومنها ما هو متعلق بهويتها الإسلامية وإختلافاتها الثقافية، ومنها ما هو مرتبط بوضعية حقوق الإنسان، وبهامش الحريات العامة داخلها، وأيضاً

¹⁶² تركيا: طريق شائك نحو الاتحاد الأوروبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004، أخر إطلاع 2015-2-17
http://ecssr.com/ECSSR/print/ft.jsp?lang=ar&ftId=FeatureTopic/ECSSR/FeatureTopic_0492.xml

¹⁶³ آمال موسى، "أوروبا ترفض حمل تركيا جنينا"، الشرق الأوسط، العدد 100395، مايو 2007.

القضية الكردية، وسيطرت الجيش، وغيرها.¹⁶⁴ وكل هذه الأسباب قد تم ذكرها سابقاً. لكن هناك اعتقادات وآراء من بعض الكتاب، تشير الى وجود أبعاد خفية وراء هذا التعثر في مسيرة المفاوضات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، مرتبطة بتحركات لوبي صهيوني متغلغل في ردهات أجهزة صناعة القرار داخل الاتحاد الأوروبي، حيث يرى أصحاب هذا الرأي أن اسرائيل ستكون أول خاسر في الشرق الأوسط عقب أي انضمام محتمل لتركيا الى الاتحاد الأوروبي. جاء رأي الباحث في هذه الرسالة مخالفاً لتلك الآراء، فيجد الباحث أن تركيا تعتبر الشريك الأول لإسرائيل وأوروبا والولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط. ففي حال انضمت تركيا الى الاتحاد الأوروبي، سيوفر ذلك شريكاً آمناً لأوروبا مساعداً لإسرائيل لا بديلاً عنها، ويظهر دورها في حال ساءت العلاقة بين اسرائيل ودول المنطقة، وذلك للمحافظة على مصالح أوروبا بالمنطقة.

وإذا عدنا الى الماضي نجد أن تركيا تعتبر أول بلد اسلامي يعترف بإسرائيل في 28 مارس 1949. وعلى الرغم من توتر العلاقات بين تركيا واسرائيل بعد حادثة اسطول الحرية في 31 ايار عام 2010 التي راح ضحيتها تسعة أتراك، لا تزال تركيا تحتفظ بعلاقات دافئة جداً مع اسرائيل، وهذه الحادثة لم تؤثر كثيراً على سير العلاقات بين الجانبين، فقد تم سحب السفير فقط وجمدت بعض الإتفاقيات بين الجانبين، لكن التعاون الأمني والعسكري لم يتوقف.¹⁶⁵ ويرأي الباحث أن هذا الموقف من الجانب التركي، جاء بعد أن وجدت الحومة التركية نفسها محرجة أمام ردة فعل الرأي العام الغاضبة من الحادثة، فلم يكن أمامها سوى أن تطالب اسرائيل بالإعتذار، وذلك لتحافظ على استقرارها الداخلي وعلاقاتها مع الدول المتعاطفة مع القضية

¹⁶⁴ انعكاسات إنضمام تركيا للاتحاد الأوروبي على الشرق الأوسط، موقع الجزيرة، <http://bit.ly/1HaKFI4>، آخر اطلاق 5-3-2015.

¹⁶⁵ العلاقات التركية الإسرائيلية بين التحالف الإستراتيجي والقطيعة، بيروت، مجلة الدفاع الوطني، 2010، <http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?26143>، آخر اطلاق 10-3-2015.

الفلسطينية. وأن هذا الموقف لم يكن في الحقيقة إلا جزءاً من السياسة الخارجية التركية، التي تقوم على بناء تحالفات متعددة في السياق الدولي والإقليمي، والمحافظة على علاقات جيدة مع كافة الأطراف. كما أن تركيا تحاول باستمرار إحتواء حركة حماس، وتحويلها الى حركة مقاومة سياسية فقط دون الجهاد المسلح وذلك خدمة لإسرائيل التي تربطها بها علاقات وطيدة.

الفصل الخامس

موقف دول الإتحاد الأوروبي من مسألة انضمام تركيا إليه، والمخاطر المترتبة على الإتحاد الأوروبي عند رفض هذا الانضمام.

5.1: مقدمة

بقيت قضية انضمام تركيا الى الإتحاد الأوروبي من القضايا الشائكة التي أثارت الجدل داخل ساحة الإتحاد الأوروبي. وقد انقسمت وجهات النظر داخل الإتحاد الأوروبي في مسألة انضمام تركيا إليه، منهم من كان مؤيدا لدخول تركيا الى الاتحاد الأوروبي، ومنهم من كان معارضا لهذا الانضمام. وبناءا عليه فقد ظل الإتحاد الأوروبي يماطل عملية انضمام تركيا إليه، وتم وضع الكثير من الشروط أمام الدولة التركية لكي تطبقها وبعد إتمامها يتم قبولها عضوا في الاتحاد. فدخل دولة ذات هوية إسلامية تعد مسألة حاسمة بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي. وفي هذا

الفصل من فصول الدراسة سيتم عرض وجهات النظر الأوروبية في مسألة انضمام تركيا وما هي المخاطر المترتبة على رفض ذلك الانضمام.

5.2: إنقسام الرأي العام الأوروبي بشأن إنضمام تركيا الى الإتحاد

لقد ظهرت تيارات في الرأي العام الأوروبي بشأن انضمام تركيا الى الاتحاد، فمن الدول من أيدت وباركت هذا الانضمام، ومنها ما عارضت ذلك، وحسب عملية استطلاع للرأي عام 2007 قام بها euro barometer، اتضح أن 48% من المواطنين في دول الاتحاد قد عارضوا انضمام تركيا للاتحاد، مقابل 39% ممن ايدوا هذا الانضمام. وقد اظهر الاستطلاع ان المؤيدين في الدول العشرة التي انضمت حديثاً الى الاتحاد وصلت الى 44%، مقابل 38% من الدول الخمسة عشر الباقية. في حين أظهر المسح أن أعلى نسبة معارضة كانت لدى النمسا أذ بلغت 81% مقابل 66% لرومانيا و 40% لبريطانيا.¹⁶⁶

تعد الدول المعارضة لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي من أكبر دول الإتحاد. فقد أعلن وزير شؤون الاتحاد الأوروبي التركي اجمن باغيش أن بلاده قد لا تنضم أبدا الى عضوية الإتحاد الأوروبي بسبب المعارضة القوية التي تبديها أكبر دول الإتحاد الأوروبي وهي ألمانيا وفرنسا.¹⁶⁷ من الدول الأوروبية من أعلن بشكل واضح وصريح رفضه ومعارضته لضم تركيا الى عضوية الإتحاد الأوروبي. من هذه الدول فرنسا وإيطاليا. فالرئيسان الفرنسي جاك شيراك والإيطالي سيلفو

¹⁶⁶ معتصم عوض، مصدر سابق.

¹⁶⁷ مسؤول تركي قد لا ننضم للإتحاد الأوروبي، موقع الجزيرة، <http://bit.ly/1E2E9lm>، آخر إطلاع 2015-4-2.

برلسكوني، أعلننا بوضوح عام 2007، معارضتهما لضم تركيا الى عضوية الإتحاد الأوروبي.

بينما أيدت دول مثل بريطانيا دخول تركيا الى الإتحاد الأوروبي.¹⁶⁸

5.3: موقف دول الإتحاد الأوروبي من مسألة انضمام تركيا اليه

أ- ألمانيا

نتيجة لهذه الضبابية في الموقف الأوروبي لضم تركيا اليه، فربما يلجأ الى بعض الطرق لرفض انضمام تركيا اليه، وذلك بإعطائها منصباً فخرياً أو شراكة مميزة. وهذا ما قامت به بالفعل رئيسة الإتحاد المسيحي الديمقراطي انجيلا ميركل التي قادت المعارضة وبعثت برسالة للحكومات الأوروبية، تروج فيها لفكرة الشراكة المميزة بدلاً من الانضمام الكامل. الا أن هذا الرأي قوبل بالانتقاد الشديد، إذ صرح رئيس اللجنة البرلمانية للشؤون الخارجية فولكر روهي أن هناك خطأ استراتيجي يرتكب ممن يعارضون انضمام تركيا الى الإتحاد الأوروبي. وقد أشار أيضاً الى أن هناك معارضة من قبل الشعب الألماني لانضمام تركيا الى الإتحاد. ولكنه أيضاً أشار أن هناك أقلية لا تزال تؤيد هذا الإجراء. ويشير الى أن ألمانيا ستكون المستفيد الأكبر في حال انضمت تركيا الى الإتحاد الأوروبي، باعتبارها الشريك الاقتصادي الأول لها. فقد قامت 1050 شركة ألمانية بعدة نشاطات في تركيا، كما أن هناك مبادلات تجارية بين البلدين، ونسبة الصادرات الألمانية الى تركيا تزداد بشكل كبير، وان الهجرة التركية الى ألمانيا تساهم بشكل كبير في سد نقص اليد العاملة الألمانية.¹⁶⁹

¹⁶⁸ أمير طاهري، "سؤال لأوروبا: أهو خوف من تركيا أم من الإسلام؟"، الشرق الأوسط، 18 يونيو 2004، العدد 9334. <http://archive.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=9334&article=239991>، اخر اطلاع 2-4-2015.

¹⁶⁹ جريدة الشرق الأوسط، "صحيفة ألمانية تزعم أن المفوضية الأوروبية ستوصي ببدء المحادثات الرامية الى ضم تركيا"، العدد 9442، أكتوبر 2004. <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=9442&article=258646&feature=#.VPDi-fWoPIU>

أظهرت نتائج الاستطلاع في ألمانيا أن ثلاثة أرباع الألمان يعارضون فكرة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، فقد جاءت آراء الأحزاب الألمانية مختلفة في مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، فمنهم من يؤيد انضمام تركيا العصرية إلى أوروبا، كالحزب الاشتراكي الديمقراطي، بعكس العديد من الأحزاب الألمانية التي طالبت بوقف مباحثات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. جاء هذا بعد تصريحات اردوغان عام 2014 اثر فوز حزبه في الانتخابات المحلية، عندما قام بتهديد خصومة السياسيين الذين اتهموه بالفساد. ويرى المعارضون بعد هذه التصريحات أن تركيا ما زالت دولة غير ديمقراطية، وهذا ما صرح به الأمين العام للحزب المسيحي الاجتماعي اندرياس شوير عام 2014 أن تركيا اثبتت أنها لا تنتمي لأوروبا. وعلق كذلك نائب رئيس النيابة للحزب الاشتراكي الديمقراطي رالف منونسنش أن هناك قلق في البرلمان الألماني من تصريحات اردوغان التي لا تتناسب مع تركيا المعاصرة. وأضاف أن على تركيا أن تحترم حقوق المواطن وحرية التعبير وحقوق الاقليات اذا رغبت بالانضمام الى الاتحاد الأوروبي. وعلق متحدث باسم الكتلة النيابية للحزب المسيحي الديمقراطي فيليب ميسفلدر قائلاً أن علاقتهم الراهنة مع تركيا صعبة، وما يحدث فيها لا ينظر اليه بحيادية.¹⁷⁰

ب- فرنسا

أما بالنسبة للموقف الفرنسي فقد ظلت الرغبة التركية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي تصطدم بالموقف الفرنسي الراض لفكرة انضمامها. فمن وجه النظر الفرنسية، فإن الاتحاد الأوروبي يعتبر نادياً مسيحياً، وإن كل الدول الأعضاء فيه هم من اتباع الديانة المسيحية فقط. فبالرغم من

آخر اطلاع 2015-3-25
¹⁷⁰ أحزاب ألمانية تطالب بوقف مباحثات إنضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، جريدة الحياة، أبريل 2014، <http://bit.ly/1cr5bmM>، آخر اطلاع 2015-3-21
<http://www.seifnews.com/news/international/32805> ، آخر اطلاع 2015-3-21.

المحاولات الرسمية الغربية للظهور بمظهر التحضر وعدم التمييز أو العنصرية ضد الديانات الأخرى، والتأكيد على أن الإتحاد الأوروبي إتحاد ديمقراطي لا ديني، إلا أن الأصوات المعارضة في أوروبا تخرج من عدة دول. وخرجت مظاهرات فعلية في إيطاليا وغيرها، تطالب قادة الإتحاد الأوروبي برفض ضم تركيا إليه وأعدت نغمة الضرب على وتر الطائفية والتساؤل: كيف نسمح لدولة مسلمة بالانضمام للنادي المسيحي الأوروبي؟¹⁷¹

في هذا السياق ذكر فاليري جيسكار ديستان رئيس الجمهورية الفرنسية الأسبق (1974-1981) ورئيس لجنة إعداد الدستور الأوروبي، أن انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي يعتبر نهاية أوروبا. وأضاف أن عاصمتها ليست في أوروبا وأن غالبية سكانها خارج أوروبا، وهي دولة ليست دولة أوروبية، ولا تتشابه مع باقي دول الاتحاد ثقافياً. ويعتبر الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي (2007-2012) من أشهر المعارضين والمناهضين لفكرة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. وسعى إلى تغيير السياسة الأوروبية حيال تركيا رأساً على عقب. فقد كانت معارضة الرئيس الفرنسي واضحة وبدون أي تحفظات. وقد عبر عن هذا الموقف في زيارته لتركيا في شباط/فبراير عام 2011م، حيث قال إن "عملية انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي مسألة نعارض تركيا فيها، ونسعى حالياً لتفهم الخطوط الحمر لكلا الجانبين، وإيجاد صيغة مشتركة، بحيث لا تخل باستقرار الإتحاد الأوروبي، أو تقلل من شأن الشعب التركي وتجرح كبريائه".¹⁷²

بناءً على استطلاعات الرأي الفرنسية، وأحد الاستفتاءات التي تم إجرائها، أظهرت النتائج أن هناك تباين في الآراء الفرنسية لانضمام تركيا إلى الاتحاد، إذ بينت الاستطلاعات أن 36% من

¹⁷¹ د.معمّر فيصل خولي، "دور الهوية في السياسة: الموقف الفرنسي من انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية". <http://rawabetcenter.com/archives/3852> اخر اطلاع 2-4-2015.

¹⁷² المصدر السابق

الفرنسيين مؤيدين لهذا القرار، في حين عارض 56% من الشعب الفرنسي ذلك، وإن أسباب الرفض أو التحفظ منها ما يتعلق بالداخل التركي، ومنها أسباب أخرى تتعلق بعلاقات تركيا بدول الجوار. أما أسباب المعارضة الفرنسية فيرى 40% من المعارضين بأنها تكمن في كثافة تركيا السكانية والخشية من الهجرة التركية، في حين يرى 26% أن المشكلة تكمن في تركيا نفسها ويعود ذلك إلى أن تركيا ليست بلداً أوروبياً ووقوع معظم أراضيها في قارة آسيا، في حين يرى 25% من الشعب الفرنسي أن الشعب التركي شعب ذو ثقافة إسلامية، يختلف كل الاختلاف عن ثقافة أوروبا المسيحية. أما المعارضين الذين يروا أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي مرهوناً بنجاحها في اتمام الإصلاحات المطلوبة منها فتبلغ نسبتهم 63%. في حين يرى 30% من المعارضين أن من غير الممكن تقبل تركيا بالإتحاد بسبب الفروق الثقافية والتاريخية.¹⁷³

ت - النمسا والدنمارك

أما نتائج استطلاع النمسا عام 2006 فقد أظهرت أن 75% من الذين تبلغ أعمارهم من (15-25) يعارضون انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ونسبة الرفض في النمسا بلغت 82%، وهي أعلى نسبة رفض في الدول الأوروبية، وجاءت هذه النتيجة بسبب عدم نسيان النمساويين أعمال الاتراك العثمانيين في بلادهم من قتل قبل أربعة قرون.¹⁷⁴ أما استطلاع الدنمارك فأظهر أن 60% من الدنماركيين يعارضون انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، حسبما ظهر الاستطلاع عام 2006، إلا أن الدنمارك تحدثت عن بديل للانضمام كإيجاد شراكة خاصة.¹⁷⁵

¹⁷³ معتصم عوض، مصدر سبق ذكره.

¹⁷⁴ بشير الخوري، "الاتحاد الأوروبي نادي مسيحي"، بي بي سي، لندن، أكتوبر 2005.

¹⁷⁵ جان ريبا، "مواقف الدول الأوروبية حول مساعي تركيا لدخول الاتحاد"، بي بي سي، أكتوبر 2005.

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/press/newsid_4303000/4303498.stm ، آخر اطلاع 2015-3-28.

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_4302000/4302376.stm ، آخر اطلاع 2015-3-28.

ث- السويد والمجر

أما السويد فقد أظهرت مقاومة شديدة لفكرة انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي، بالرغم من دعمها الايجابي للإصلاحات التي تقوم بها تركيا، ودعت لزيادة الاتصال بالمجتمع التركي. اما بخصوص المجر فإن نصف سكانها يدعمون انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي، بالرغم من خضوعها للإحتلال العثماني قرابة 150 عاماً.¹⁷⁶

ج- اليونان

اما بالنسبة لليونان فقد تميزت بوضع خاص نسبة الى باقي الدول الاوروبية، إذ خضعت حوالي 400 عام تحت وطأة الاحتلال التركي العثماني. فتشير الاستطلاعات أن 25% من اليونانيين يرون أن هناك مكاناً لتركيا في الاتحاد الاوروبي، أما رأي الحكومة السياسي فيرى أن تسوية التوتر بين اليونان وتركيا يمكن أن تتجح عبر اندماج تركيا في الاتحاد الاوروبي، وأن مصيرها معلق بالإعتراف بقبرص.¹⁷⁷

ح- اسبانيا وهولندا

اما اسبانيا، فأخر استطلاع يشير أن 33% من الاسبان يعارضون انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي، فيما يؤيد 42% منهم ذلك.¹⁷⁸ وبخصوص هولندا فتعتبر من الدول الراضية لدخول تركيا الى الاتحاد الاوروبي، يأتي هذا الرفض نتيجة وجود ثاني أكبر تجمع من المسلمين فيها بعد فرنسا، إذ تبلغ نسبتهم 6% من السكان، وتخوفهم من مسألة الهجرة والاندماج مما قد يؤثر

¹⁷⁶ المصدر السابق.

¹⁷⁷ المصدر السابق.

¹⁷⁸ المصدر السابق.

على ديمغرافية السكان لاحقاً. حيث رفضت هولندا فتح باب مفاوضات الانضمام مع تركيا عام 2013، بسبب سياسة تركيا العنيفة في قمع الشرطة للمظاهرات المعارضة لها.¹⁷⁹

خ- بريطانيا

هناك اصوات داخل الإتحاد الأوروبي كانت مؤيدة بشكل واضح لدخول تركيا الى الإتحاد الأوروبي، ومن هذه الاصوات كانت بريطانيا حيث أيدت العضوية التركية، وذلك على لسان وزير خارجيتها جاك سترو، عندما أعلن أن وجود تركيا في الاتحاد الاوروبي سيكون مثلاً على الحداثة والديمقراطية، كما أن تركيا تعتبر جسراً يربط بين أوروبا والعالم الاسلامي.

د- ايطاليا

ويدعم الرأي العام الإيطالي العضوية التركية بنسبة 40%، وقد جاء الرأي العام الإيطالي أقل تحمسا لفكرة إنضمام تركيا وهذا اذا ما قورن برأي الحكومة الإيطالية، حيث تشدد الحكومة الإيطالية على الصلات التاريخية بين ايطاليا والشرق الأدنى، وترى أن هناك فرص تجارية واقتصادية تترتب على هذا الإنضمام.

ذ- بولندا ورومانيا والدول الأعضاء الجدد في الإتحاد الأوروبي

أما في بولندا فيسجل الدعم الشعبي نسبة كبيرة بلغت 54 %. وفي رومانيا بلغت نسبة المؤيدين 66% في تشرين الأول 2006.¹⁸⁰ أما بالنسبة إلى الدول الأعضاء الجدد في الاتحاد فقد أظهر الاستطلاع هبوط نسبة مؤيدي عضوية تركيا في الاتحاد في الدول 12 الجديدة من 58 % إلى

¹⁷⁹ جان ريبا، مصدر سبق ذكره.

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_4302000/4302376.stm

آخر اطلاع 2015-2-28

¹⁸⁰ مصدر سابق

42 %، وتعود الأسباب في ذلك إلى قلق الأعضاء الجدد من انخفاض نسبة الدعم والمعونات المقدمة من الاتحاد، في حال حصول تركيا على العضوية وليس بسبب التخوف من الإسلام.¹⁸¹

5.4: المخاطر المترتبة على الإتحاد الأوروبي عند رفض انضمام تركيا اليه

إن مسألة رفض أو قبول انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي تعبر من المسائل الحساسة والخطرة بالنسبة للإتحاد الاوروبي، حيث أن الاتحاد الاوروبي لا يستطيع التصريح علنا برفضه لإنضمام تركيا وذلك لما يترتب على ذلك الرفض من تأثيرات ومخاطر وردات فعل من الجانب التركي التي قد تكون غير مرغوبة وخطيرة للإتحاد الاوروبي. لذلك فهو يتبع سياسة التأجيل والمماطلة وبخاصة أن تركيا تسعى جاهدة للوصول الى شروط العضوية. لكن كلما اقتربت تركيا من شروط قبول عضويتها في الاتحاد، خاف الأوروبيون. ووفقا للعديد من المحللين أن المشكلة لا تكمن فقط في تركيا وعدم إتمامها لجميع الشروط. فهم يرون أن الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها أوروبا منذ 2008، مازالت تلقي بظلالها وبقوة حتى الآن على اقتصادات الدول الأوروبية بشكل كبير وفي مقدمتها اليونان. واستطاع القطاع المالي الصمود بدعم من قبل الحكومات. وهذه الازمة وضعت العديد من علامات الاستفهام حول توسيع الاتحاد الاوروبي.¹⁸²

من أول التأثيرات السلبية التي سيتعرض لها الاتحاد الاوروبي في حال رفض انضمام تركيا إليه هو أن أوروبا سوف تفقد مصداقيتها أمام الرأي العام العالمي، خاصة إذا نفذت تركيا جميع الشروط المطلوبة منها للعضوية. في تلك الحالة ستتأكد العنصرية الدينية والحضارية للاتحاد الأوروبي بوصفه ناديا مسيحيا، على الرغم من السعي الاوروبي للتبرؤ من تهمة العنصرية

¹⁸¹ حسين طلال مقلد، مصدر سبق ذكره، ص364.

¹⁸² موقع وزارة الخارجية التركية، <http://bit.ly/1luPwAK>، اخر اطلاع 2015-4-5

الدينية والتأكد انه لا توجد حساسية من ضم دولة إسلامية للاتحاد.¹⁸³ في حال رفض الاتحاد الأوروبي انضمام تركيا إليه فإن هذا سيعرضه الى أزمة جديدة مع تركيا في وقت حرج، وخاصة أن الاتحاد الأوروبي عانى من أزمة رفض الدستور الأوروبي الذي يمكن اعتباره خطراً يهدد عملية التكامل الأوروبية. ولذلك فإن الحكومات الأوروبية تخشى من رفض شعوبها لفكرة إنضمام تركيا، والذي قد يهدد مصير الحكومة والاحزاب السياسية.¹⁸⁴ أما في حال تم رفض انضمام تركيا ارضاءً للشعوب الأوروبية، فإن ذلك سيعزز عناصر التطرف في تركيا وهذا سيعمل على ادخال عنصر خطير من عناصر عدم الإستقرار في منطقة الشرق الأوسط، خاصة أن تركيا لم تعد تقوم بالجهد اللازم لوقف تدفق المهاجرين غير الشرعيين الذين يدخلون أراضي الاتحاد الأوروبي عبر أراضيها، ولم تعد العلاقات مع الاتحاد الأوروبي في قلب اهتمامات دوائر السياسية الخارجية التركية، ولا من أولويات السياسة الخارجية التركية. فاذا صرفت تركيا النظر عن فكرة انضمامها الى الاتحاد الأوروبي لا يستطيع الإتحاد الأوروبي الاستفادة من النفوذ الكبير الذي تتمتع به تركيا في منطقة الشرق الأوسط.¹⁸⁵

هناك ما يقارب نصف الشعب التركي ممن يؤيد انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. وكانت أنقرة في بداية عام 2014 قد أعطت الأولوية لهذه المسألة، خصوصاً بعدما ازداد التباعد بين تركيا والاتحاد الأوروبي بعد الربيع العربي. بدا جلياً أن تركيا أصبحت تصرف إهتمامها عن الإنضمام إلى الاتحاد الأوروبي، مستديرة بصورة كلية نحو الشرق الأوسط، ومركزة سياستها على

¹⁸³ الكسندر ابي يونس، "العلاقات الحائرة بين تركيا والإتحاد الأوروبي"، بيروت، مجلة الدفاع الوطني. <https://groups.google.com/forum/#!msg/fayad61/nyatiovzTXA/w76JwGc1iOwJ>، اخر اطلاع 2015-4-2.

آخر اطلاع 2015-2-25

¹⁸⁴ المصدر السابق.

¹⁸⁵ سنان اولجن، "العضوية الافتراضية: الخيارات البديلة لتعثر مفاوضات ضم تركيا للاتحاد الأوروبي"، مؤسسة الاهرام، السياسة الدولية، 27 ابريل 2015. <http://www.siyassa.org.eg/newsq/2844.aspx> اخر اطلاع 2015-4-10

الربيع العربي.¹⁸⁶ وضع هذا الموقف أوروبا أمام معضلة "إلى أين الذهاب من دون تركيا" وقد تسبب ذلك في إثارة نقاش جديد حول ضرورة إحياء مفاوضات العضوية.¹⁸⁷ لو كان الاتحاد الأوروبي غير مستفيد من تركيا لوجه إليها الرفض مباشرة، دون المماطلة ومحاولة إعطائها مناصب فخرية. لكن من الصعب التخلي عن المصالح الأوروبية في تركيا. فإذا تم انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي فإنها ستساهم اقتصاديا وعسكريا بما لديها من إمكانيات بشرية. فوجود تركيا في حلف الناتو، جعلها ذا أهمية استراتيجية في التحولات الاجتماعية والسياسية المضطربة الحاصلة في العالم العربي، وبخاصة بعد الربيع العربي، وبدا تأثيره جليا مع بداية الربيع العربي. فقد أربك مصالح ومشاريع أطراف مثلث العلاقات التركية الإسرائيلية الأمريكية. وبالتالي بذلت الولايات المتحدة الأمريكية جهدا كبيرا لتعيد الدفء للعلاقات التركية الإسرائيلية. فمن وجه النظر الأمريكية تشكل كل من تركيا وإسرائيل والأردن حلفائها الشرق أوسطيين، وأعمدة الاستقرار الثلاثة في منطقة الربيع العربي.¹⁸⁸

وبناءً عليه، فإن هذا الدور التركي المتنامي في الإقليم ما كان ليحدث لولا موافقة أمريكية على هذا الدور. من خلال هذا الدور أرادت الولايات المتحدة إن تجعل من تركيا حليفا في المنطقة بجانب إسرائيل. وجاء هذا الدعم الأمريكي لتركيا لعدة أسباب أولا عدم إبقاء المجال مفتوحا أمام إيران بحرية الحركة في منطقة الشرق الأوسط، ثانياً لضبط السلوك الإسرائيلي في المنطقة لأنه أصبح لا يساعد على استقرار المنطقة، ثالثاً لمنح الدول العربية فرصة التوجه نحو تركيا

¹⁸⁶ هدى رزق، "الاتحاد الأوروبي يحاول قطع الطريق على روسيا في تركيا"، مجلة الأخبار، العدد 2467، 11/كانون الأول، 2014. <http://www.al-akhbar.com/node/221686> اخر اطلاع 2015-4-10.

¹⁸⁷ جاكوب ودكا، سارة كوسميس، "الاتحاد الأوروبي وتركيا في عصر ما بعد الربيع العربي: رسم خريطة المصالح الاستراتيجية في الجوار المضطرب"، مجلة رؤية تركيا، 2014، <http://bit.ly/1E2G12K>، اخر اطلاع 2015-4-10.

¹⁸⁸ الربيع العربي والمصالحة التركية الإسرائيلية، موقع الجزيرة، ابريل 2014، <http://bit.ly/1RwRh35>، اخر اطلاع 2015-4-15.

والابتعاد عن إيران وعمل تجمع سني بقيادة تركيا والسعودية لمواجهة المذهب الشيعي بقيادة إيران وحليفاتها سوريا وذرعاها ((حزب الله)) في لبنان.¹⁸⁹

من وجهة النظر الأمريكية فإن الولايات المتحدة تنظر إلى تركيا على أساس توافق أو تقارب الأهمية الإستراتيجية والجيواستراتيجية لتركيا مع الاتحاد الأوروبي. فالإتحاد الأوروبي وتركيا يمثلان مبدأ الإستراتيجية العسكرية الأمريكية من منظور الولايات المتحدة. كما ترى الولايات المتحدة أن هناك أهمية إستراتيجية لتركيا تكمن في ضمان حرية الملاحة للأسطول الأمريكي عبر الممرات الملاحية الدولية خاصة مضيق البسفور والدرديل. الموقع الإستراتيجي لتركيا يساعد الولايات المتحدة في تحقيق الاقتراب من الحدود الدولية للدول الكبرى سواء المنافسة روسيا الاتحادية، أو القوة الصاعدة الصين من خلال إقامة القواعد العسكرية الضخمة على الأراضي التركية.¹⁹⁰

بالرغم من الموقف الأمريكي المؤيد لإنضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، فإنها تخفي ورائها هدفا مهما وهو محاولة إضعاف الاتحاد الأوروبي من الداخل، بهدف إبقاء الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى في العالم. والخطر هنا يكمن من وجهة نظر الباحث في الأهمية الإستراتيجية لتركيا من وجهة نظر القوى العظمى والدول الكبرى. ففي حال رفض الاتحاد الأوروبي دخول تركيا الى عضويته فهذا سيدفعها للتوجه إلى تحالفات أخرى مع دول عظمى أخرى مثل روسيا. وهناك أيضا خطر آخر يتمثل في أن تقوم تركيا بالتحالف مع دول تشكل خطر على الولايات المتحدة وعلى الاتحاد الأوروبي مثل إيران.¹⁹¹

¹⁸⁹ عصام فاعور ملكاوي، "تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة"، السودان، بحث مقدم في الملتقى العلمي "الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية"، 2013، ص30.

¹⁹⁰ لقمان عمر النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص 59.

¹⁹¹ لقمان عمر النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص60.

إن روسيا كالولايات المتحدة الأمريكية تعي تماماً الأهمية الإستراتيجية لتركيا. فتكمن أهمية تركيا في أنها جزء من الحزام الإقليمي الأخضر الأمريكي. وهذا يزعج روسيا الاتحادية. لكن روسيا الاتحادية حريصة أشد الحرص على علاقتها الإستراتيجية مع تركيا، لأن موقع تركيا الاستراتيجي يشرف على البحر المتوسط ويتحكم في مضيق البسفور والدردينيل الذين يمثلان الطريق البحري الوحيد للأسطول الروسي من البحر الأسود إلى المياه الواقعة في بحار وخليجان منطقة الشرق الأوسط.¹⁹²

وهناك تخوف أيضا من توجه تركيا نحو إيران بالرغم من أن إقليم اسيا الوسطى - جنوب القفقاس يمثل واحدة من دوائر نشاط تركيا وإيران السياسي التنافسي. إلا أن ذلك لم يعطل علاقاتهما البينية. فإن هناك سمات مشتركة بين الدولتين، وهناك اعتماد متبادل بينهما أيضا. اننا نجد أن تركيا تعتمد بشكل كلي على النفط الإيراني، تسعى أوروبا جاهدة لتهميش دور الغاز الطبيعي الروسي، عن طريق استبداله بالغاز الطبيعي الإيراني، سيتم نقل الغاز الإيراني عبر تركيا وبالتالي ستكون تركيا ناقلة ومستهلكة للغاز الإيراني بدلا من الغاز الروسي.¹⁹³ كما تنتظر إيران لتركيا على اعتبار أنها البوابة الرئيسية البرية لها مع دول القارة الأوروبية. إلا أن تنامي العلاقات البينية بين الدولتين، والتعاون كان في أوجه في الفترة ما بين الاعوام 2009 و2011. حيث اصبح هناك مصالح مباشرة مع إيران، الامر الذي حفز تركيا على اتباع سياسة تصالحية تجاه الجمهورية الإسلامية. وخاصة ما يتعلق بالقضية الكردية ومخاطر تقسيم العراق وما ينتج

¹⁹² عقيل سعيد محفوظ، "السياسة الخارجية التركية الاستراتيجية - التغيير"، بيروت، المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات، الطبعة الاولى، 2012، ص292.

¹⁹³ خط انابيب الغاز بين تركيا وأذربيجان يقدم بديلاً عن الغاز الروسي، - <http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2014/05/turkey-azerbaijan-pipeline-russia-alternative.html> ، اخر اطلاع 2015-4-12.

عنه من قيام دولة كردية من ناحية، والمخاوف من زيادة تنامي نفوذ حزب العمال الكردستاني وتهديد الأمن والاستقرار الداخلي لكل من تركيا وإيران من ناحية أخرى.¹⁹⁴

في عام 2010 بدأت الشراكة الإستراتيجية الصينية التركية، عندما استضافت تركيا الصين كضيف شرف في تدريبات "نسر الأناضول" الجوية العسكرية بين 20 أيلول و4 تشرين الأول 2010. وهي المرة الأولى التي تقوم بها الصين بتدريبات جوية مشتركة مع عضو في الناتو، حيث زار رئيس وزراء الصين (وين جيا باو) نظيرة التركي رجب الطيب أردوغان في تشرين الأول/2010 من أجل تعزيز الروابط التجارية الثنائية. أثنى وين جيا باو على انطلاقة ما وصفه بأنه شراكة إستراتيجية جديدة. وأعلنت الصين وتركيا إن هدفها هو زيادة التجارة الثنائية من 17 مليار دولار إلى 50 مليار دولار بحلول سنة 2015، و100 مليار دولار بحلول سنة 2020. ورغبت تركيا بشدة في إرسال رسالة توازن عبر استقطاب مزيد من الاستثمارات الصينية وترويج نفسها بوابة للأسواق في أوروبا. ف وقعت مع الصين ثمانى اتفاقات حول الاستثمار في قطاعات البنى التحتية والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية. قال رجب الطيب اردوغان أيضا إن تركيا تتوي إنشاء سكه حديد تربط اسطنبول بالعاصمة الصينية بيجينغ.¹⁹⁵ كما أعرب الجانبين التركي والصيني عن التزامها تشجيع الأعمال الصينية والتركية لتنفيذ مشاريع مشتركة في الأسواق الناشئة في الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا. واقترح الجانبان أيضا التطوير المشترك في قطاع المواصلات من اجل تسهيل التواصل بين البلدين، وأيضا تسهيل التواصل مع البلدان التي تقع بينها. كما أعلن وزير خارجية تركيا احمد داود اوغلو أن بلاده تتوي توسيع حضورها الدبلوماسي في مختلف أنحاء الصين عبر زيادة عدد القنصليات، وأعلن عن دعم أنقرة لمحاربة القوى الإرهابية في تركستان الشرقية، أي في شينجيانغ. وأيد مبدأ الصين الواحدة الذي يعتبر

¹⁹⁴ المصدر السابق، ص.293.

¹⁹⁵ كريس دامبيليس، "الشراكة الإستراتيجية الصينية- التركية، النهار"، بيروت، 24 كانون الثاني 2011، عدد 24105، ص9

تايوان جزءا سياديا من الصين. وفي كلام مبطن تضمن على الأرجح تلميحا إلى تحركات نشطاء الجالية الاويغورية في تركيا، جدد اوغلو التزام بلاده في التصدي لأي نشاطات تحصل داخل تركيا وتهدد سيادة الصين وسلامة أراضيها.¹⁹⁶

إن تركيا تشكل حليفا مقربا للولايات المتحدة والغرب. لكن روابطها معهم تعرضت في الأعوام الأخيرة لضغوط متزايدة بسبب خلافات حول السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط، وحول عدم وضوح موقف الاتحاد الأوروبي من مسألة انضمام تركيا إليه. نتيجة لذلك يبدو أن تركيا اتبعت سياسة خارجية جديدة وأوسع نطاقا، تبتعد فيها عن التركيز التقليدي حول الغرب ومحاولات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي فقد لاقت المماثلة والرفض منه، وأخذت تسعى إلى تحسين علاقاتها مع الخصوم السابقين مثل الصين لتصبح من شركائها الجدد. فتأتي مشاركة الصين في مناورات نسر الأناضول كضيفة على دولة عضو في الناتو وسط تصاعد الانتقادات في واشنطن للسياسات الاقتصادية الصينية، ولا سيما الطريقة التي تدير بها الصين عملتها. كذلك تأتي خلافاتها مع جيرانها بمن فيهم حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، على خلفية النزاعات على بحر الصين الجنوبي. يأتي كل ذلك بمثابة تحدي جديد أمام العلاقات الأمريكية التركية، وبالتالي العلاقات التركية الأوروبية. لأن الولايات المتحدة تشكل أداة الضغط الأساسية على الاتحاد الأوروبي من أجل الموافقة على انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي.¹⁹⁷

إن أي توتر في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي سيترتب عليه وبالتأكيد سعي تركيا لإيجاد حليفا آخر ذا مصالح مشتركة مع تركيا. ويتمثل هذا الحليف في روسيا وإيران والصين من وجه نظر الباحث، لأن ذلك سيعيد لتركيا ثقتها بنفسها في الجانبين الإقليمي والدولي. ومن جهة أخرى

¹⁹⁶ مصدر سابق ص9

¹⁹⁷ المصدر السابق ص9

سيفقد الاتحاد الأوروبي حليفاً استراتيجياً في منطقة الشرق الأوسط، وهذه تعد ضربة قوية بالنسبة له. حيث تبين من خلال هذه الدراسة أن لتركيا دوراً إقليمياً متزايداً في منطقة الشرق الأوسط والقوقاز واسيا الوسطى، وإن الكثير من الدول تسعى لكسب ود تركيا، بسبب هذا الدور المتعاظم المتمثل بموقعها الاستراتيجي المتميز، خاصة الدول المنافسة للإتحاد الاوروبي. كما أن الاتحاد الأوروبي سيخسر سوقاً كبيراً، ویداً عاملة شابة. كما أنه من الممكن أن يعود الصراع التاريخي بشقيه الحضاري والجغرافي بين كل من تركيا من جهة واليونان وأرمينيا من جهة أخرى.

الفصل السادس

نتائج الدراسة

6.1: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

يمكن وصف محاولات تركيا في دخول الإتحاد الأوروبي بالقصة التي لا تنتهي، حيث أن اللعبة الجارية الآن بين الطرفين تتمثل في مطالب أوروبية متجددة ومتطورة باستمرار، وسعي تركي من أجل تلبية تلك المطالب على أمل أن تستطيع تركيا الالتحاق بالركب الأوروبي. تبين من خلال فصول هذه الدراسة أن العلاقة بين الأتراك والأوروبيين قد تكون معقدة وتكسوها مشاعر العداء أو الشك لعدة قرون. لكن التاريخ ليس قدرا محتوما. فيمكن أن تتقلب الموازين وبخاصة أن انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي سوف يكون له تأثيرات وانعكاسات ايجابية تؤثر على كلا

الطرفين. فيرى الباحث في الفصل الثاني من فصول هذه الدراسة أن هناك العديد من المصالح والدوافع التي قد تجعل الإتحاد الأوروبي يفكر ملياً في مسألة انضمام تركيا إليه، وكذلك يكون الأمر بالنسبة لتركيا.

تبين من خلال هذه الدراسة أن انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي سوف يكون مختلف عن أي توسع آخر تم داخل الإتحاد الأوروبي، بسبب عدة عوامل أهمها أن هناك إشكالية في كون تركيا بلداً مسلماً ذا كثافة سكانية عالية. وهذا من شأنه أن يجعل تركيا من الدول الأولى المؤثرة في الإتحاد الأوروبي. وسيتساوى ثقلها داخل المجلس الوزاري الأوروبي مع كل من ألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وبريطانيا. ووفقاً للتوقعات فهناك احتمالية كبيرة أن يتساوى عدد نواب تركيا في البرلمان مع عدد نواب ألمانيا، وهو الأمر الذي يشكل قد مخاوف حقيقية في أوروبا في ظل اختلاف تركيا عن باقي دول أوروبا دينياً وثقافياً، يضاف إلى ذلك أن الموقع الجغرافي لتركيا يشير إلى أنها ليست بلداً أوروبياً، فقد ذكر الباحث أن 3% فقط من أراضيها تقع داخل الإتحاد الأوروبي، كما أن موقعها الجغرافي المحفوف بالمخاطر قد يشكل خطر حقيقي على استقرار أوروبا.

من الناحية الاقتصادية كان هناك تخوف من انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي في بادئ الأمر، حيث أن التأثير الاقتصادي لانضمام تركيا سوف يكون إيجابياً، ولكنه صغيراً نسبياً من وجه نظر الإتحاد الأوروبي. والحجم المتواضع للاقتصاد التركي ودرجة التكامل الذي يفترض أن تتجزه تركيا قبل عملية الانضمام لن يكون له تأثيرات جوهرية على الاقتصاد الأوروبي، كما أن انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي قد يتضمن مخاوف عديدة. من بينها النزوح الجماعي لليد العاملة التركية إلى دول الإتحاد الأوروبي، هناك مخاوف أيضاً من أن يزيد انضمام تركيا إلى

الإتحاد الأوروبي من التباينات الاقتصادية داخل الإتحاد، حيث ستحتاج تركيا إلى دعم مهم من الاعتمادات المالية والمساعدات لفترة طويلة من الزمن. يرى الباحث أن هذه المخاوف كانت من الممكن أن تكون في فترة الإخفاقات السياسية التي ألقت بظلالها سنوات عديدة على الاقتصاد التركي خلال فترة التسعينات. فقد كان لهذه الفترة تأثير سلبي على عدد من المجالات منها الاقتصاد. خلال فترة التسعينات، تُرك ارتفاع التضخم، وتراكم الدين الخارجي، وزاد عجز الحساب الجاري حيث كان الاقتصاد التركي في فترة التسعينات عرضة لصدمات محلية ودولية. أخفقت سلسلة من الحكومات الائتلافية في اتخاذ التدابير اللازمة والسياسات الملائمة لحل هذه الأزمات. كانت هذه الظروف التي شهدت تركيا في ظلها إحدى أشد الأزمات الاقتصادية في تاريخها سنة 2001. يرى الباحث أن التحول بدأ عام 2002 الذي كان عامًا مختلفًا بعد أن تولى حزب العدالة والتنمية السلطة، الذي اتخذ خطوات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي. خلال هذه الفترة، وضعت الحكومة لوائح جديدة للنظام المصرفي، بهدف الانضباط المالي وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة. دشنت سياسات الحكومة فترة من النمو المتواصل. في هذه الأثناء، اتخذ حزب العدالة والتنمية تدابير لتعزيز المالية العامة، وزيادة فعالية المؤسسات العامة، وتجنب الوقوع في فخ الديون. خلال العقد الذي تولى فيه العدالة والتنمية الحكم، أجرت ثلاث حكومات متعاقبة إصلاحًا شاملاً للاقتصاد التركي الذي يفوق أدائه حاليًا أداء دول عديدة تعاني أزمات بمنطقة اليورو من حيث مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي. حتى أنه اعتبر من أعلى سبع اقتصاديات عالمياً في النمو، حيث أن كثيراً من المراقبين يتوقعون أن ينمو الاقتصاد التركي بمعدل أعلى من المعدل السائد في الإتحاد الأوروبي. من أهم النتائج التي حصدها تركيا نتيجة للإصلاحات الاقتصادية، والتي تم إنجازها من قبل حزب العدالة والتنمية خصوصاً، كانت الاستقرار الاقتصادي الذي جاء بعد فترة طويلة من الإضطراب، وارتفاع قيمة العملة التركية

مقابل الدولار واليورو، وانخفاض نسبة ارتفاع الأسعار الاستهلاكية، وازدياد نسبة الإستثمارات الأجنبية، وانتعاش القطاعات التجارية والصناعية والزراعية، وتوافر فرص العمل في تركيا.

وتجدر الإشارة هنا أن هناك مخاوف بشأن تراجع الاقتصاد التركي عن أدائه في نهاية عام 2014 وبداية عام 2015. يرى الباحث أن الاقتصاد التركي عبارة عن اقتصاد ناشيء بالرغم من النجاحات التي حققها، وقدرته على الصمود أمام الازمات. الا أن السياسات الاقتصادية التركية لن تتجح على المدى الطويل، فلو رجعنا الى أسباب نجاح الاقتصاد التركي لرأينا أنه يعتمد على عوامل يمكن أن تتلاشى في المستقبل، ومن بينها تلك المتعلقة بالإستثمارات الأجنبية، فإن اعتماد الاقتصاد التركي على هذه الاستثمارات يجعل تركيا رهينة لصورتها كدولة مستقرة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وان اي خلل يطرأ على هذه الصورة من شأنه أن يتسبب في هروب المستثمرين، كما ان الاقتصاد التركي بصفته اقتصاد ناشيء قد يجعله معرضاً الى تقلبات محتملة من قبل المستثمرين.

تراجع الاقتصاد التركي بشكل ملحوظ، وتجدر الإشارة هنا أن بداية تراجعه كانت بعد قضية الفساد التي طالت حكومة حزب العدالة والتنمية، مما أدى الى تراجع الاستقرار السياسي في تركيا. فقد سجل النمو المحلي التركي تراجعاً ملحوظاً في الربع الاخير من العام 2014 وبداية عام 2015، فقد وصلت نسبة النمو المحلي الى 1.7% بعد أن كان متوقعاً أن تقارب نسبته 3%. بالإضافة الى أن الليرة التركية فقدت 10% من قيمتها مع حلول عام 2015. وشهدت تركيا ارتفاع في معدلات التضخم التي قاربت 9% في عام 2015، وكل ذلك تزامن مع ارتفاع ملحوظ في معدلات البطالة وصل الى 11.2%.¹⁹⁸ يرى الباحث أن هذا التراجع يجعل اقتصاد

¹⁹⁸ احمد عطا، تراجع حزب اردوغان، معجزة الاقتصاد ولعنته، ابو ظبي سكاي نيوز، 2015، <http://www.skynewsarabia.com/web/article/751264>، اخر اطلاع 2015-6-2.

تركيا غير قادر بعد على تنفيذ كافة الشروط التي يتطلبها الانضمام الى الاتحاد الاوروبي، فعلى الاقتصاد التركي أن يعمل على بناء اقتصاد أكثر فعالية، قادر على تحمل التغيرات التي قد تطرأ عليه سواء اكانت داخلية ام خارجية.

بالنسبة للجوانب السياسية والأمنية فقد استطاعت تركيا أن تقوم بعدة اصلاحات سياسية مهمة، وبخاصة فيما يتعلق بالحريات الفردية التي تتمثل في حرية التعبير وحرية التجمع والتظاهر، كما قامت بتقليص دور المؤسسة العسكرية ومضاعفة الرقابة عليها. لكن الباحث من خلال هذه الدراسة يشير الى أن هذه الاصلاحات قد تقرب تركيا الى قيم الاتحاد الأوروبي ومعاييرها، لكن تأثيرها يبقى محدوداً وبطيئاً وفوضوياً. فما زال هناك تمثيل للقوات المسلحة في هيئة الاذاعة والتلفزيون وفي مجلس التعليم العالي. وتبين أيضاً أن هناك تأخر في تشكيل بنية مؤسساتية لمكافحة الفساد، كما ان هناك تفاقم للفساد في وسائل الإعلام ومؤسسات الدولة. يضاف الى ذلك أن هناك تراخي في التحقيق حول عمليات التعذيب، وتطبيق الأحكام القضائية وانتهاك حقوق المعتقلين والأقليات. كما تبين من خلال هذه الدراسة أنه لا تزال هناك هوة في مجال المساواة بين الرجل والمرأة. وكان ذلك واضحاً في تصريحات الرئيس التركي رجب الطيب اردوغان في 24 من نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2014 التي هاجم بها اردوغان المدافعين عن حقوق النساء. وبين رجب طيب اردوغان أن هناك فرقاً بين الرجل والمرأة مستنداً الى القرآن في ذلك، بحيث لا يمكن المساواة بين الطرفين لان هذا منافي للطبيعة البشرية. وقد قام اردوغان من خلال هذه التصريحات بتحديد دور المرأة بالمجتمع بالأمومة فقط.

على صعيد السياسة الخارجية، فإن انضمام تركيا الى الإتحاد الأوروبي سوف يسهم في أن تكون لاعبا مهما في السياسة الخارجية له، بخاصة بسبب موقعها الإستراتيجي. و بسبب حدود تركيا

مع جيرانها في الشرق الأوسط والقوقاز، سوف تصبح حدود الإتحاد الأوروبي أيضا، الامر الذي يضع مصالح السياسة الخارجية للإتحاد، والسياسة الأمنية له في تماس مباشر مع هذه الدول. ان موقع تركيا الإستراتيجي سوف يساعد على افضل ضمان لقنوات تجهيز الطاقة للإتحاد الأوروبي. تركيا تسعى للعب دور الوسيط المهم في خطوط نقل الطاقة من آسيا إلى أوروبا والشرق الأوسط. وهي شريك مهم لشركة "غاز بروم" الروسية في مشاريعها بمجال الطاقة في منطقتي أوروبا والشرق الأوسط. على الصعيد المؤسسي، أشار الباحث سابقا أن الكثافة السكانية في تركيا سوف تؤثر في توزيع المقاعد في البرلمان الأوروبي للدول الأعضاء إذا ما تم إنضمام تركيا الى الإتحاد الأوروبي. وهكذا فإن انضمام تركيا سوف يتطلب تغييرا ضخما في البرلمان الأوروبي.

6.2: السيناريوهات المستقبلية للعلاقات التركية الأوروبية

يرى الباحث أن هناك خمس احتمالات أو رؤى مستقبلية لعلاقة تركيا بالإتحاد الأوروبي:

أولا: أن يوافق الإتحاد الأوروبي على إنضمام تركيا اليه.

ثانيا: أن يرفض الإتحاد الأوروبي انضمام تركيا اليه.

ثالثا: أن يستمر الإتحاد الأوروبي في سياسة التأجيل والمماطلة في عملية الإنضمام.¹⁹⁹

رابعا: أن تستمر تركيا في محاولاتها للإنضمام الى النادي الأوروبي بالرغم من العقبات التي يقوم بوضعها، مع لعبها لدور اقليمي ودولي لتكون المستفيد الأكبر.

¹⁹⁹ معتصم عوض، مصدر سبق ذكره.

خامساً: أن تصرف اهتمامها عن الانضمام الى الاتحاد الأوروبي، مستديرة بصورة كلية نحو ايجاد تحالفات أخرى في السياق الإقليمي والدولي.

يرى الباحث أن الإحتمال الأول صعب جداً في المستقبل القريب. ففي مرحلة معينة أشاد الاتحاد الأوروبي بالإصلاحات السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي قامت بها تركيا وأثنى على أهمية سياستها الخارجية النشطة في منطقتها، معتبراً أن نظامها الديمقراطي العلماني يؤهلها للانضمام الى الاتحاد الأوروبي. لكن بعد الإحتجاجات التي حصلت في حديقة غزي، ثم فضيحة الفساد التي طالت رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب الطيب أودغان وبعض الوزراء، بدأت الإعتراضات على سياسة تركيا تظهر في تقارير الاتحاد الأوروبي في أواخر عام 2013. كما أشارت الدراسة الى رفض دول لها ثقلها في الاتحاد الأوروبي فكرة انضمام تركيا اليه. اختلفت الاسباب في هذا المجال فكان من بينها أن الدولة التركية تختلف ثقافياً ودينياً عن باقي دول الاتحاد الأوروبي، كما أن كثافتها السكانية تخلق عدداً من المخاوف للإتحاد الأوروبي، وغيرها من الأسباب التي تم ذكرها من خلال فصول الدراسة. برأي الباحث أن هذه الأسباب هي مجرد اسباب رفض ثانوية، والاسباب الرئيسية التي تحول دون انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي الى الآن، تتمثل في عدم قدرتها على الاستمرار في اصلاحاتها السياسية والاقتصادية، ولا ينفي الباحث ما قامت به تركيا من تقدم واصلاحات، ولكن من شروط الاتحاد الاوروبي أن تضمن تركيا استمرار هذه الاصلاحات، وهذا ما لم تستطع أن تقوم به تركيا. والسبب الأهم والأخطر هو الموقع الجغرافي لتركيا، فالبرغم من كل ما له من أهمية الا انه يبقى محفوفاً بالمخاطر من كافة الاتجاهات، وهذا خطر حقيقي لا تغفل عنه أوروبا، لانه قد يهدد استقرارها الذي سعت الى تحقيقه من خلال الاتحاد الأوروبي.

أما بخصوص الإحتمال الثاني، فإنه احتمال غير مرغوب فيه، وإن كانت بعض الأطراف الأوروبية تؤيد ذلك. لكن في الوقت نفسه يحرص الاتحاد الأوروبي على عدم إعلان رفض طلب تركيا، لإدراكه بقدرة الأخيرة على إثارة المشاكل للاتحاد. فقد بين الباحث من خلال فصول الدراسة أن هناك مخاطر تترتب على رفض انضمام تركيا إليه، من بينها إثارة المشاكل مع اليونان مرة أخرى، وأيضاً استخدام الورقة القبرصية كأداة ضغط على الاتحاد. ومن الناحية الأخرى سيكون من الصعب على الاتحاد الأوروبي الرجوع عن قراره تجاه تركيا، لأن ذلك سيزيد الهوة بين المجتمعات المسيحية والإسلامية. فرفض دولة إسلامية مثل تركيا سيعتبره العالم الإسلامي ضربة موجّهة إليه بشكل خاص. وسيظهر الاتحاد الأوروبي بمظهر العنصرية، وهو ما يعاكس المبادئ والقيم التي يقوم عليها هذا الاتحاد. ويرى الباحث أن هناك حقائق ثابتة لا يمكن تغييرها هي أن أوروبا تعي جيداً ما تملكه تركيا من أهمية جغرافية واقتصادية وعسكرية.

أما بالنسبة إلى الاحتمال الثالث، فيرى الباحث أن لدى الاتحاد الأوروبي ازدواجية في التعامل مع الطرف التركي مقارنة بالدول الأخرى الأوروبية التي تريد الانضمام إلى الاتحاد والتي انضمت سابقاً، بالرغم من الانجازات والفقرات الإيجابية التي حققها الطرف التركي في مختلف المجالات، وتحقيقه لغالبية شروط الاتحاد التي تهدف إلى أوربة تركيا. فيتعمد الطرف الأوروبي التثبث بسياسة نصف الباب المفتوح الذي يهدف من خلاله إلى أوربة تركيا، وتحقيق مصالحه في منطقة الشرق الأوسط، خاصة أنه بحاجة إلى مد الجسور مع تركيا للاستفادة من الإستراتيجية العسكرية الجغرافية لهذا البلد، وهذه هي السياسة التي سيبقي عليها الاتحاد الأوروبي في علاقة مع تركيا من وجهة نظر الباحث.

يرى الباحث أن زمام الأمور في الاحتمالات الثلاثة السابقة بيد الاتحاد الأوروبي. أما الاحتمال الرابع فإن تركيا هي صانعة القرار، حيث أن عملية دخول تركيا في الاتحاد الأوروبي تعتمد بشكل كبير على قدرتها على مواصلة سياستها الإصلاحية، وتحديث قوانينها وأنظمتها للتأقلم مع القوانين والأنظمة الأوروبية، والعمل على إيجاد حلول جذرية للعديد من المسائل العالقة، وتحسين العلاقات مع الدول الأوروبية لكسب موقفها نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ويتوجب على تركيا تبني سياسة تقوم على المطالبة بالانضمام إلى الاتحاد بصورة مستمرة مع مراعاة ضرورة التحلي بالصبر بدرجة كبيرة، مع ضرورة تبني الاستمرار في عملية الإصلاح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الدولة.

كما يرى الباحث أن هناك احتمال أن تقوم تركيا ببناء تحالفات متعددة في السياق الإقليمي والدولي. فتركيا ترى أن التحاقها بالاتحاد الأوروبي لن يكن له أي تأثير على دورها الإقليمي. وتحالفها مع روسيا لن يؤثر على علاقتها مع الولايات المتحدة، وعلاقاتها في الوطن العرب لا تؤثر على مصالحها في إسرائيل. في هذا الاحتمال تسعى تركيا لبناء علاقات على الصعيدين الدولي والإقليمي، ولا ترى أن علاقتها مع احد هذه الاطراف سيكون بديلاً عن الطرف الآخر ولا يعني بالضرورة قطع الصلة مع الاطراف الاخرى. فإن تركيا في هذا الاحتمال ستلعب دور الوسيط، وبلد المركز. ويرأي الباحث أن ما يساعد تركيا للعب دور الوسيط ما يحدث في العالم العربي من انقسامات وظهور الفراغ السياسي في المنطقة، وبخاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق. فالتفتت في العالم العربي لم يؤدي فقط إلى أضعاف قدرة الدول العربية على معالجة مشاكل المنطقة، مثل القضية الفلسطينية ومسألة العراق، بل أنه سمح لقوى أخرى بالتدخل سعيًا لخدمة مصالحها الذاتية. كما أن تراجع الدور الأمريكي في المنطقة بسبب نقص مصداقيتها في المنطقة العربية، أدى إلى ملئ فراغات القوة عن طريق قوى إقليمية أخرى مثل إيران وتركيا.

يرى الباحث أن هذا الاحتمال هو المرجح بالنسبة لتركيا، في الوقت الحالي في ظل الظروف التي يمر بها الشرق الأوسط، وفي ظل المماثلة الأوروبية في عملية إنضمام تركيا اليه، خاصة أن بعض القيادات والأحزاب السياسية في تركيا مثل حزب الحركة القومية، أخذوا يعتقدون أن تركيا لم تكن حكيمة في سياستها بوضع كل ما لديها في جعبة الإتحاد الأوروبي. لا بل إن البعض ممن كانوا يؤيدون في البداية مبدأ الانضمام أخذوا يغيرون موقفهم بسبب سياسة المماثلة التي كان وما زال يتبعها الإتحاد الأوروبي. وقد وصل الأمر إلى حد انتقاد القرار المبدئي لتركيا بالسعي للعضوية في الإتحاد الأوروبي حتى نهاية المطاف.

أما بالنسبة إلى الاحتمال الخامس والأخير فيتمثل بأن تدرك تركيا قيمتها ومكانتها الإقليمية والدولية، وتقوم ببناء تحالفات أخرى وتصرف اهتمامها عن الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي. يرى الباحث أنه على الرغم من إصرار تركيا على المضي قدماً للالتحاق بالركب الأوروبي لنيل العضوية الكاملة فيه، إلا أنه من الواضح أن تركيا لا تحظى بالترحيب من الإتحاد الأوروبي، وأنها لا تزال تواجه عقبات وحواجز مختلفة. يرى الباحث أن تركيا في هذا الاحتمال قد تطلب وقف المفاوضات حول الانضمام نتيجة الاستياء من محاولة الإتحاد الأوروبي وضع المزيد من الشروط، مع أن تركيا حققت عدة إنجازات اقتصادية وسياسية وقانونية مشهود لها دولياً. وبالتالي فإن هناك احتمال كبير أن تلجأ تركيا إلى الاستفادة من موقعها الجغرافي والإستراتيجي، والتحالف مع قوى أخرى مثل روسيا أو إيران أو الصين. أو أن تهتم تركيا بوضعها الإقليمي، وتبدأ منافسة أصعب بإعادة الخلافة، أو بالإهتمام بالدول العربية في حوض المتوسط والخليج العربي لتبدأ مرة أخرى بالبحث عن دور وعن مؤيدين.

يرى الباحث من خلال هذه الدراسة أنه مهما كانت النتيجة سواء انضمت تركيا إلى الإتحاد الأوروبي أم لم تنضم، فإن ذلك لن يخلو من فائدة بالنسبة لتركيا. ففي المحصلة النهائية ساعدت احتمالات العضوية في الإتحاد الأوروبي في الحد من الدور السياسي للمؤسسة العسكرية التركية، وساعدت في دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وإصلاح البيروقراطية المتهاكمة. كما ساعدت تركيا من الناحية الاقتصادية، فأصبح الاقتصاد التركي من أسرع الإقتصادات نمواً في العالم. كما أن تركيا تتبع سياسة خارجية مختلفة مبنية على بناء تحالفات متعددة في سياق الإقليمي والدولي، و لعب دور الوسيط من خلال هذه السياسة الخارجية التي تتبعها تركيا.

6.3: المصادر والمراجع

الكتب

- 1- جول، محمد زاهد، التجربة النهضوية التركية، بيروت، مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013.
- 2- حامد، عيسى، القضية الكردية في تركيا، القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2002.
- 3- سبيتان، سمير، تركيا في عهد رجب طيب اردوغان، عمان، الجنادرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012.
- 4- كرامر، هاينتس، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة فاضل جتكر، الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، 2001.
- 5- كمال، محمد مصطفى وفؤاد نهر، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
- 6- الكيلاني، هيثم، تركيا والعرب دراسة في العلاقات العربية التركية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 6، 1996.
- 7- لافي، صبرية أحمد، الأكراد في تركيا، بغداد، الجامعة المستنصرية، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية، 1985.

8- النعيمي، لقمان عمر، تركيا والإتحاد الأوروبي دراسة لمسيرة الانضمام، أبو ظبي،

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 2007.

9- نور الدين، محمد، تركيا الصيغة والدور، لبنان، رياض الرئيس للكتب والنشر،

2008.

10- محفوظ، عقيل سعيد، السياسة الخارجية التركية الاستمرارية- والتغيير، بيروت،

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2012.

11- مفتي، مالك، الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية، أبو ظبي، مركز الإمارات

للدراسات والبحوث، الطبعة الأولى، 1999.

كتب اجنبية

1- Richard M Streers, Luciara nardon, managing in the global

economy, New York, Taylor and Francis, 2006.

مقالات من صحف ومجلات مع مؤلف

1- أولجن، "سنان، العضوية الافتراضية : الخيارات البديلة لتعثر مفاوضات ضم تركيا للإتحاد

الأوروبي،" القاهرة، صحيفة الأهرام، السياسة الدولية، ديسمبر 2012،

<http://www.siyassa.org.eg/newsq/2844.aspx>، اخر اطلاع 10-4-2015.

2- الشوبكي، عمر، "استراتيجيات بناء الوحدة الأوروبية،" صحيفة الأهرام، السياسة الدولية،

القاهرة، العدد 3449، 2014،

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221143&eid=3449>، اخر

اطلاع 1-12-2014.

3- العماد، عبد الله، "قبرص ضحية التاريخ والجغرافيا"، الجزيرة، <http://bit.ly/1J0V8k7>، اخر اطلاع 2015-3-15.

4- الطائي، نوال عبد الجبار سلطان، "المتغيرات السياسية تجاه المشكلة الكردية 1999-2006"، الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد 7، كانون الثاني 2007، ص2.

5- النعيمي، لقمان عمر، "العلاقات التركية الألمانية في عهد حكومة اردوغان"، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، العدد الثاني، ص20، 2007.

6- باكير، علي حسن، "حزمة الاصلاحات الديمقراطية في تركيا: التفاعلات الداخلية والتوقعات المستقبلية"، مركز الجزيرة للدراسات، 2013،

<http://studies.aljazeera.net/reports/2013/10/20131020113131548991.h>
tm، اخر اطلاع 2015-2-4.

7- جبالي، محمد جمعة، "مذابح الارمن ذكرى تجدد الآلام"، ابو ظبي سكاي نيوز، <http://www.skynewsarabia.com/web/article/656307>، اخر اطلاع 2015-3-15، 2015.

8- خنسي، بيوار، "الحزام النفطي في كردستان"، <http://www.gov.krd/a/print.aspx?l=14&smap=010000&a=1350>، اخر اطلاع 2015-5-2.

9- خولي، معمر فيصل، "دور الهوية في السياسة: الموقف الفرنسي في انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي"، العراق، مركز الروابط للبحوث والدراسات، فبراير/2015، ص14.

10- دلي، خورشيد، "اردوغان والتحديات الصعبة"، مجلة الوحدة الاسلامية، العدد 149، <http://wahdaislamyia.org/issues/149/kdalli.htm>، اخر اطلاع 2014-3-15.

11- دلي، خورشيد، "مجازر الارمن بين حوامل التاريخ وابعاد السياسة"، الجزيرة، <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/4/19>، اخر اطلاع 2015-3-16.

- 12- دامبيليس، كريس، "الشراكة الإستراتيجية الصينية التركية"، بيروت، صحيفة النهار، عدد 24105، 24 كانون الثاني 2011، ص9.
- 13- رزق، هدى، "الاتحاد الأوروبي، يحاول قطع الطريق على روسيا في تركيا"، بيروت، مجلة الأخبار، العدد 2467، ديسمبر 2014، <http://www.al-akhbar.com/node/221686>، اخر اطلع 10-4-2015.
- 14- سيل، باتريك، "تركيا تجتاز عقبة الطريق إلى أوروبا"، جريدة الاتحاد، ديسمبر 2004، <http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=8768>، اخر اطلع 2-2-2015.
- 15- شحادة، محمد مصطفى، "الحركة الكردية في العراق وتركيا"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد 102، 1992، ص233.
- 16- طاهري، أمير، "تركيا والاتحاد الأوروبي مسلسل الحواجز والتعجير"، السعودية، صحيفة الشرق الأوسط، 17 كانون الأول ديسمبر 2004، ص2.
- 17- طاهري، أمير، "سؤال لأوروبا، أهو خوف من تركيا .. أم من الإسلام"، السعودية، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 9334، 18 يونيو 2004، ص2.
- 18- عبد العليم، السيد، "هل يطيح التاريخ بمستقبل تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي"، عمان، صحيفة الوطن، العدد 9334، 2012، <http://www.alwatan.com/graphics/2012/02feb/8.2/dailyhtml/qadaia2.htm> 2-4-2015.
- 19- عوض، معتصم، "معضلة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي"، فلسطين، صحيفة دنيا الوطن، معهد أبو الغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت 2007، <http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/79226.html>، اخر اطلع 23-3-2015.
- 20- غانم، إبراهيم البيومي، "الرؤية العربية لتركيا الجديدة"، مجلة السياسة الدولية، المجلد 42، العدد 169، تموز 2007، ص189.

- 21- قادر، جبار، "القضية الكردية في تركيا من منظور باحث أرمني"، الدنمارك، صحيفة الحوار المتمدن، العدد 1378، 2005،
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=50473>، اخر اطلاع 2-3-2015.
- 22- قدوره، عماد يوسف، "عضوية تركيا في حلف الناتو ومطالبات الإقصاء"، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر 2014،
<http://studies.aljazeera.net/issues/2014/11/2014112783451445163.htm>، اخر اطلاع 3-1-2015.
- 23- ماركو، جان، "تركيا و أوروبا حانت ساعة الحقيقة، مجلة السياسة الدولية"، العدد 159، المجلد 40، كانون الثاني 2006، ص52.
- 24- مقلد، حسين طلال، "تركيا والاتحاد الأوروبي بين العضوية والشراكة"، دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، 2010، ص353.
- 25- ملكاوي، عصام فاعور، "تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة"، الخرطوم، بحث مقدم في الملتقى العلمي (الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية)، 2013، ص30.
- 26- موسى، أمال، "أوروبا ترفض حمل تركيا جنيناً، مجلة الشرق الأوسط"، العدد 100395، مايو 2007،
<http://archive.aawsat.com/leader.asp?article=419315&issueno=10395>، اخر اطلاع 6-3-2015.
- 27- نور الدين، محمد، "عندما يضيق صدر أردوغان بالنقد قضاء ضد أهل القلم"، بيروت، صحيفة السفير، 27 ابريل 2015، ص1.
- 28- نور الدين، محمد، "المسألة الكردية في تركيا"، بيروت، مجلة شؤون الأوسط، تموز 1994، ص42.

مقالات من صحف ومجلات بدون مؤلف

- 1- جريدة الحياة، "أحزاب ألمانية تطالب بوقف مباحثات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي"، برلين، كونا، إبريل 2014، <http://alhayat.com/Articles/152711>، 2015-3-21.
- 2- جريدة الشرق الأوسط، "صحيفة ألمانية تزعم أن المفوضية الأوروبية ستوصي ببدء المحادثات الداخلية إلى ضم تركيا"، العدد 9442، 2004، <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=9442&article=258646&feature=#.VPDi-fWoPIU>، آخر اطلاع 2015-3-25.
- 3- جريدة المستقبل، "زيارة تاريخية للرئيس الصيني إلى تركيا، غول: نحن لا نكتب التاريخ بل نصنعه"، بيروت، العدد 3453، 2009، ص1.
- 4- صحيفة القدس، أردوغان يؤكد عدم المساواة بين الرجل والمرأة، نوفمبر 2014، <http://www.alquds.co.uk/?p=255424>، آخر اطلاع 2015-3-2.

مقالات من مواقع الكترونية بدون مؤلف

- 1- البرلمان التركي يفتح ابوابه لجميع الأقليات الدينية والعرقية، الشرق الأوسط أونلاين، لندن، يونيو 2015، <http://bit.ly/1L1lzJy>، آخر اطلاع 2015-4-3.
- 2- الاقتصاد التركي خلال عقد العدالة والتنمية، <http://rouyaturkiyyah.com>، 2015-3-3.
- 3- الخدمات المالية، invest in turkey، http://ecssr.com/ECSSR/print/ft.jsp?lang=ar&ftId=/FeatureTopic/ESSR/FeatureTopic_0492.xml، 2015-3-5.
- 4- ارتفاع صادرات تركيا في إبريل، سكاي نيوز، أبو ظبي، مايو 2014، <http://www.skynewsarabia.com/web/article>، آخر اطلاع 2015-5-2.

- 5- أردوغان يتوعد والشرطة تستعيد ميدان تقسيم، موقع الجزيرة،
<http://www.aljazeera.net/news/international/2013/6/11/%D8%AA%D9%82%D8%B3%D9%8A%D9%85> ، اخر اطلاع 3-3-2015.
- 6- الاتحاد الاوروبي، بطاقة معلومات الجزيرة،
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/33C626F1-F005-4D27-83C6-4D1EE73AE5E5.htm> ، 12-12-2014.
- 7- الحوكمة الرشيدة سر النجاح في الاقتصاد التركي، سبتمبر 2014،
<http://www.turkey-post.net/p-4737> ، 2-4-2015.
- 8- الربيع العربي والمصالحة التركية- الاسرائيلية
<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/4/3/4%D9%A9%8A%D8%> ، 15-4-2015.
- 9- العلاقات التركية الإسرائيلية بين التحالف الإستراتيجي والقطيعة، بيروت، مجلة الدفاع الوطني، 2010، <http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?26143> ، اخر اطلاع 10-3-2015.
- 10- المتغيرات السياسية التريية تجاه المشكلة الكردية،
www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=29395 ، اخر اطلاع 1-2-2015.
- 11- تاريخ الإتحاد الاوروبي، <http://www.eu-arabic.org/history.html> ، اخر اطلاع 20-12-2014.
- 12- تركيا تسدد ديونها لصندوق النقد،
<http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2013/5/14/> ، 2-3-2015.
- 13- تركيا طريق شائك نحو الاتحاد الأوروبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،
http://ecssr.com/ECSSR/print/ft.jsp?lang=ar&ftId=/FeatureTopic/ECSSR/FeatureTopic_0492.xml ، 17-3-2015.

- 14- تركيا والاكراد ضرورات الدخول وتطورات الاقليم، <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/7/9>، اخر اطلع 2015-3-2.
- 15- تركيا لا احد يحمي المرأة من العنف، هيومن رايتس ووتش، <http://www.hrw.org/ar/news/2011/05/04-4>، اخر اطلع 2015-3-1.
- 16- تركيا والمسألة القبرصية، موقع الجزيرة، <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/3/8/>، 2015-3-5.
- 17- تركيا نزعة سلطوية تهدد الحقوق، هيومن رايتس ووتش، <http://www.hrw.org/ar/news/2014/09/29-0>، اخر اطلع 2015-4-1.
- 18- تفاصيل قضية الصحفي التركي ارمني الاصل هرانت دينك، ازنك العربي، <http://www.aztagarabic.com/archives/3821>، اخر اطلع 2015-2-1.
- 19- ثمن انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي، موقع الجزيرة، <http://bitly.com/1F2Eq21>، اخر اطلع 2015-1-1.
- 20- حزب العدالة والتنمية، الرؤية السياسية، <https://www.akparti.org.tr/arabic/akparti/2023-siyasi-vizyon>، اخر اطلع 2015-3-5.
- 21- خط انابيب الغاز بين تركيا وأذربيجان يقدم بديلاً عن الغاز الروسي، <http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2014/05/turkey-azerbaijan-pipeline-russia-alternative.html>، اخر اطلع 2015-4-12.
- 22- شجار عنيف بين نواب البرلمان التركي، قناة العربية، فبراير 2014، <http://bit.ly/1dWj4dE>، 2015-4-3.
- 24- عراك في البرلمان التركي بسبب قانون يعزز دور الشرطة، لندن، صحيفة العرب، فبراير 2015، العدد 9946، <http://www.alarab.co.uk/?id=45720>، اخر اطلع 2014-3-12.
- 25- عرض بمناسبة مرور 53 عاماً على توقيع معاهدات روما، المركز الألماني للإعلام، وزارة الخارجية الألمانية،

http://www.almania.diplo.de/Vertretung/almania/ar/05/08__D__in__EU/Ausstellung__50Jahre__R__C3__B6mischeVertr__C3__A4ge__M__C3__A4rz-07__Seite.html#topic8 ، آخر اطلاع 2014-12-25.

26- لأول مرة منذ إعلان الجمهورية التركية.. تتصيب 3 عُمد من الجنس اللطيف بعد الانتخابات البلدية، انقره، وكالة أخبار المرأة، ابريل 2014،

<http://wonews.net/ar/index.php?act=post&id=9970> ، آخر اطلاع 2015-3-3.

27- مسؤول تركي قد لا ننضم للإتحاد الأوروبي، موقع الجزيرة، <http://bit.ly/1E2E9Im>، آخر اطلاع 2015-4-2.

28- معاهدة الإليزيه: فرنسا وألمانيا تحتفلان بمرور 50 عاما على توقيعها، موقع بي بي سي بالعربي، 2013،

http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2013/01/130122_elysee_pact_a_nniversary.shtml ، آخر اطلاع 2014-12-12.

29- ميدان تقسيم التركي، موقع الجزيرة، <http://bit.ly/1GZiBib>، آخر اطلاع 2015-3-20.

مقالات من مواقع الكترونية مع ذكر اسم المؤلف

1- ابو بكر، الملا، "ضوء على ثورة الشيخ سعيد بيران الكردية"، جريدة الاتحاد، 2005، <http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=26> 507، آخر اطلاع 2015-3-2.

2- ابي يونس، الكسندر، "العلاقات الحائرة بين تركيا والاتحاد الاوروبي"، بيروت، مجلة الدفاع الوطني اللبنانية،

<https://groups.google.com/forum/#!msg/fayad61/nyatiovzTXA/w76J>

[wGc1iOwJ](#)، 2015-4-2.

3- أفاناسيفا، داشا، جوني هوج، "اردوغان يخذل النساء في تخليصهن من عنف الرجال"، وكالة اخبار المرأة، <http://wonews.net/ar/index.php?act=post&id=14097>، 2015-3-5.

4- المرزوقي، أنس، "مراحل بناء الإتحاد الأوروبي"، الدنمارك، مجلة الحوار المتمدن، العدد 4333، 2014-1-13.

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=395593>، اخر اطلاع 2014-4-2.

5- أوفيل، ديفيد، "تركيا في أوروبا السجل التاريخي والتحديات والمستقبل"، مجلة رؤية تركية، <http://rouyaturkiyyah.com/تركيا-في-أوروبا-السجل-التاريخي-والتحد-2>، اخر اطلاع 2014-12-10.

6- الوكيل، بسيوني، "تركيا وعنصرية الاتحاد الأوروبي"، القاهرة مؤسسة الاسلام اليوم، 2015، <http://www.islamtoday.net/salman/services/saveart-19-4321.htm>، 2015-3-26.

7- بولات، عمر، "سجل الاقتصاد التركي خلال 12 عام من اين الى اين"، ترك برس، <http://turkpress.co/node/4633>، اخر اطلاع 2015-3-5.

8- تسدال، سيمون، صحيفة الغارديان البريطانية، هل ما زال ممكنا اعتبار تركيا حليفا للغرب في ظل زعامة أردوغان، [https://orient-](https://orient-news.net/index.php?page=news_show&id=83570)، اخر اطلاع 2015-3-6.

9- خوري، بشير، "الاتحاد الأوروبي نادي مسيحي"، بي بي سي، لندن، اكتوبر 2005، http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/press/newsid_4303000/4303498.stm، 2015-3-28.

10- ريبا، جان، "مواقف الدول الأوروبية حول مساعي تركيا لدخول الاتحاد الأوروبي"، بي بي سي، لندن، اكتوبر 2005.

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_4302000/4302

،376.stm 2015-3-28.

11- كاسان، برنار، أوروبا الأقل أوروبية، 2001،

<http://www.mondiploar.com/jan03/articles/cassen.htm>، اخر اطلاع 3-

2015-4.

12- سيد عبد المجيد، "اصلاح التعليم في تركيا. ثورة أم انقلاب؟"، القاهرة، جريدة الاهرام،

2012

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1028867&eid=1091>

، اخر اطلاع 6-3-2015.

13- كوسميس، سارة، جاكوب ودكا، "الإتحاد الأوروبي وتركيا في عصر ما بعد الربيع

العربي: رسم خريطة المصالح الإستراتيجية في الجوار المضطرب"، مجلة رؤية تركيا،

2014. <http://rouyaturkiyyah.com/>، اخر اطلاع 10-2-2015.

Official sources

1. <http://www.eu-arabic.org/history.html>

2. http://www.almania.diplo.de/Vertretung/almania/ar/05/08__D__in

[EU/Ausstellung__50Jahre__R_C3_B6mischeVertr_C3_A4ge__](http://www.almania.diplo.de/Vertretung/almania/ar/05/08__D__in)

[M_C3_A4rz-07__Seite.html#topic8](http://www.almania.diplo.de/Vertretung/almania/ar/05/08__D__in)

3. http://europa.eu/geninfo/atoz/en/index_1_en.htm

4. http://ec.europa.eu/enlargement/pdf/turkey/association_agreemen

[t_1964_en.pdf](http://ec.europa.eu/enlargement/pdf/turkey/association_agreemen)

5. http://ec.europa.eu/enlargement/pdf/key_documents/2014/20141

[.008-turkey-progress-report_en.pdf](http://ec.europa.eu/enlargement/pdf/key_documents/2014/20141)

6. http://ec.europa.eu/enlargement/pdf/key_documents/2012/packag_e/tr_rapport_2012_en.pdf
7. <http://www.mfa.gov.tr.ar.mfa>
8. <http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/IRAN%20-%20EC%20Conclusions%20June%202004.pdf>

مقابلات

- 1- حوار مع إيرول أونديرولو من منظمة "مراسلون بلا حدود"
<http://ar.qantara.de/content/hwr-m-yrwl-wndyrwlw-mn-mnzm-mrslwn-bl-hdwd-hry-lshf-wtjrymh-fy-trky>، اخر اطلاع 2015-3-12.
- 2- التجربة الاقتصادية التركية مفاصلة بين احمد منصور وعلى باباجان ، قناة الجزيرة.
<http://www.aljazeera.net/programs/withoutbounds/2012/1/23/>، اخر اطلاع 2015-2-2.

مصادر اجنبية

- 1- Pinar Bilgin, Turkey and The European union, Yesterday's Answers to Tomorrow's Security Problems, Bilkent University, Department of International Relations, Ankara, may2001, pp.37-47.
- 2- Tanja Marktler, the power of the Copenhagen criteria, <http://www.cyelp.com/index.php/cyelp/article/view/23>. last seen in 12-5-2015.

فهرس المحتويات:

أ	إقرار:.....
ب	الشكر.....
ت	الملخص:.....
ج	Abstract.....
ح	المقدمة
1	الفصل الأول: الإطار النظري.....
1.1	عنوان الدراسة.....
1.2	خلفية الدراسة.....
1.3	مشكلة الدراسة.....
1.4	أسئلة الدراسة:.....
1.5	مبررات الدراسة.....
1.6	أهمية الدراسة.....
1.7	أهداف الدراسة.....
1.8	حدود الدراسة.....
1.9	مخطط الدراسة.....
1.10	الدراسات السابقة.....
11	الفصل الثاني: الخطوات اللازمة من أجل إنضمام عضو جديد الى الإتحاد الأوروبي.....
2.1	مقدمة.....
2.2	نبذة عن الإتحاد الأوروبي.....
2.3	مراحل توسع الاتحاد الأوروبي.....

2.4: معايير كوبنهاجن.....	17
2.5: الإجراءات الواجب اتخاذها للانضمام الى عضوية الاتحاد الأوروبي	19
2.6: العلاقات التركية مع الإتحاد الأوروبي والمراحل التاريخية في مسيرتها للانضمام الى الإتحاد الأوروبي.....	20
أ- إتفاقية أنقرة (إتفاقية الشراكة)	20
ب- الاتحاد الجمركي.....	21
ت- قمة هلسنكي.....	22
ث- قمة نيس.....	22
ح- قمة بروكسل	24
خ- اجتماع لوكسمبورغ	25
2.7: دوافع تركيا ومصالحها.....	25
أ- الدوافع الجغرافية والتاريخية.....	25
ب- الدوافع السياسية.....	26
ت- الدوافع الإقتصادية	27
ث- الدوافع الأمنية	28
2.8: مصالح الإتحاد الأوروبي في إنضمام تركيا إليه.....	29
الفصل الثالث: الإصلاحات السياسية والإقتصادية التي قامت بها تركيا من أجل الإنضمام الى الإتحاد الأوروبي	31
3.1: مقدمة.....	31
3.2: المعايير السياسية للإتحاد الاوروبي ومدى تطبيق تركيا لهذه المعايير	32
أ- الديمقراطية وسيادة القانون	32
ب- الدستور.....	34

34.....	ت - الانتخابات
35.....	ث - البرلمان
37.....	ج - الحكومة ونظام القضاء في تركيا
38.....	ح - حقوق الانسان وحماية الأقليات
41.....	3.3: الإصلاحات الاجتماعية
41.....	أ - حقوق المرأة
43.....	ب - الإصلاحات في مجال الصحافة والإعلام
45.....	ت - الإصلاحات في مجال الصحة في تركيا
46.....	ث - الإصلاحات في مجال التعليم في تركيا
48.....	3.4: الإصلاحات الاقتصادية في تركيا
50.....	أ - الديون الخارجية على الحكومة التركية
52.....	ب - الإصلاحات في مجال الخدمات المالية في تركيا
53.....	ت - الإصلاحات في مجال القطاع المالي والبنوك في تركيا
55.....	3.5: أسباب نجاح الاقتصاد التركي

Error! الفصل الرابع: المعوقات التي واجهت تركيا في مسيرتها للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي

Bookmark not defined.

58.....	4.1: مقدمة
59.....	4.2: المعوقات السياسية
59.....	أ - القضية الارمنية
64.....	ب - المسألة الكردية
70.....	ت - المشكلة القبرصية
75.....	4.3: معوقات تتعلق بالموقع الجغرافي لتركيا

76	4.4: معيقات دينية وتاريخية.....
76	4.5: المعوقات الديمغرافية.....
77	4.6: المعوقات الاقتصادية.....
79	4.7: معيقات متعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان.....
81	4.8: الأثنوغرافية التركية.....
82	4.9: أبعاد خفية في تعثر انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي.....
	الفصل الخامس: موقف دول الإتحاد الأوروبي من مسألة انضمام تركيا إليه، والمخاطر المترتبة
85	على الإتحاد الأوروبي عند رفض هذا الانضمام.....
85	5.1: مقدمة.....
86	5.2: إنقسام الرأي العام الأوروبي بشأن إنضمام تركيا الى الإتحاد.....
87	5.3: موقف دول الاتحاد الأوروبي من مسألة انضمام تركيا اليه.....
87	أ- المانيا.....
88	ب- فرنسا.....
90	ت- النمسا والدنمارك.....
91	ث- السويد والمجر.....
91	ج- اليونان.....
91	ح- اسبانيا وهولندا.....
92	خ- بريطانيا.....
92	د- ايطاليا.....
92	ذ- بولندا ورومانيا والدول الأعضاء الجدد في الإتحاد الأوروبي.....
93	5.4: المخاطر المترتبة على الإتحاد الأوروبي عند رفض انضمام تركيا اليه.....
101	الفصل السادس: نتائج الدراسة.....

101	6.1: عرض ومناقشة نتائج الدراسة
106	6.2: السيناريوهات المستقبلية للعلاقات التركبية الأوروبية.....
112	6.3: المصادر والمراجع.....